

بصیرت مکملین و مکمل خلاصان و زنده و آسمان

کتاب مستطاب حلال عوامن کافیه شرعی مختصر موسوم به



تألیف فضل حقین قدوة القنین مولانا محمد عبدالحق خیر آبادی  
در مطبع میرامی مشتی نال استوار لکهنه طبع



بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

الكلمة اللام فيها الجنس للاستغراق لان التعريف انما يكون لتحقيقه لا للافراد  
 وتارة بالوحدة والمقصود في تعريف الجنس بيان الهيئة وسبب واحدة لفظ  
 اللفظ في اللغة الرحي يقال لفظت الرحي الدقيق ثم استعمل في رحي شئ عن الفهم  
 نحو اكلت التمرة ولفظت النواة واللفظ هنا بمعنى المفظوظ كما نخلق بمعنى المخلوق  
 والمراد به في هذا المقام على ما هو اصطلاح النحاة صوت يخرج عن الفهم معتد على  
 المخارج والمراد باعتمادها على المخارج حصولها باستقامتها سواء كان مصدرها  
 واحداً ككلمة الاستقام او زائداً ككريد وسوار كان معلاً نحو جيتق او مستملاً نحو  
 ضرب ثم ان اللفظ ههنا وان كان بمعنى المفظوظ لكنه لما كان مصدره راسخاً  
 الاسل وليس فيه ضمير وضع الى الكلمة فلا يجب المطابقة بينه وبين الكلمة  
 في التانيث وتجمع لوضع في الاصطلاح تعيين شئ بشئ بحيث اذا فهم الشئ  
 الاول فهم الشئ الثاني والاستيثار الدالة على المعنى بحسب الوضع خمسة الالفاظ واللفظ  
 والاشارات والعقود والنصب ويقال للاربع له لاخيرة الدوال الاربع وهي  
 ليست بمتعلقة في اللفظ فلا حاجة الى قد يخرج المعنى المعنى اما مفصل بمعنى المقصود  
 او صيغة مقول واصله يعني كمرقي ثم حذف مفرد الظاهر انه صفة للمعنى  
 ويحتمل ان يكون صفة بعد صفة لللفظ لان السرد اللفظ والمعنى متلازمان  
 او المعنى المفرد لا يبدل جسر نقطة على خبره واللفظ المفرد لا يبدل خبره على خبره  
 مستنداً فما يخرج بغيره افراد المعنى يخرج بغيره السرد اللفظ واعلم انه يدخل في اللفظ  
 الالفاظ المعهولة والمستعملة المفردة المركبة سواء كانت كلامية نحو زيد قائم وضرب زيد  
 او غير كلامية نحو غلام زيد وفي الدار وخرج بغيره الوضع والصفات بغيره المفرد المركبات

وغير الكلاويته ومثل عبد الله حائوا على في لفظا وغير داخل في لفظه فيقول  
 حال البنية كونه على تعريف المسموعون تعريف صاحب الفصل الصباح كان  
 يلزم على المسموع كون الكلمة الواحدة في حالة واحدة مع غيره من تلك هي ان الاعراب كان  
 في الاعراب معنى في حالة الاضافة فبقيا في هذا الحال ايضا وانما على تعريف صاحب الفصل  
 والصباح فلا اشكال اصلا وقد افرد المعنى في تعريف الكلمة فتح لفظه لا يخرج مثل  
 الرجل الذي يعيد في العرف لفظا واحدة الا لا يخرج مثل زيد قائم وفي الدار منطلقا  
 ثم ان الوضع مستلزم للدلالة فبعد ذكر الوضع لا احتياج الى ذكر الدلالة والدلالة لا يستلزم  
 الوضع لا احتمال ان يكون الدلالة عينية كدلالة لفظه في السموع من دراجد ارطى وجود  
 الدلالة بطبيعة كدلالة الحاح على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما  
 في الصباح دحي اى الكلمة اسم وفعل وحرف اى تنقسم الى هذه الالمام  
 لانها اى الكلمة موصوفة لمعنى مفروق دل لاي الالمام على ذلك المعنى فلا يخبر ان  
 ان يدل على معنى كان في نفس اى في نفس الكلمة بمعنى اننا ننسب ذاتها من غير انضمام  
 كلمة اخرى اليها بل على ذلك المعنى او لا يدل على معنى كان في نفس الكلمة بل يدل  
 على معنى يحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها الثاني الحرف نحو ان الى  
 فاشيا بما جان في الدلالة على الاستبداد والانتهاز الى انضمام كلمة اخرى كما تقول مرث  
 من البصرة الى الكوفة والتقسيم الاول بين ما يدل على معنى في نفس الالمام  
 القبول من باب احدا كاذب متاخذة الماشي واسمال والاستقبال ولا يقتدر الثاني  
 الالمام والاول الفعل وقد علم هذا ان اى بما ذكره في وجه تقسيم الكلمة الى اتساع  
 حد كل واحد منها اى من اهتمام ثلثة لانه قد علم ان الحرف كلمة لا يدل على معنى في تقسيمها

بل تحتاج في الدلالة الى الفصام كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها مشتقة  
 باحد الازمنة الثلاثة على المناسبة والحال والاستقبال نحو ضرب وضرب وسوف يضرب  
 والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها كلمة غير متحركة باحد الازمنة الثلاثة فالكلمة مشتقة من  
 الاقسام الثلاثة والحرف متنازع عن اخرى ليعلم الاستقلال والاحتياج الى الغير وذلك  
 متنازع عن المحرقة بالاستقلال وعدم الاحتياج وعن الاسم بالاقتراح باحد الازمنة  
 الثلاثة والاسم متنازع عن الحرف بالاستقلال وعدم الاحتياج وعن الفعل بعدم  
 باحد الازمنة الثلاثة الكلام يلحق في اللغة على ما يتكلم به فليكن كان او كثير وفي اصطلاح  
 النحاة ما اى لفظ تضمن كلمتين بالاسناد اعلم ان الاسناد سببه كلمة الى اخرى  
 بحيث يقصد المخاطب فاقرب ما به اى بحيث يصح السكوت عليه فلفظا مشا دل المهمات  
 والكلمات المفردة والمركبات الكلامية وغير الكلامية وخرج بقوله تضمن كلمتين  
 المهمات والكلمات المفردة وبقية الاسناد والمركبات الغير الكلامية نحو غلام زيد  
 وفي الدلالة الحيوان الناطق اذ لا اسناد فيها لان تضمن كل واحد منهما كلمتين احدهما افادتها  
 المخاطب فاعادة تامة وبقية المركبات الكلامية سواء كانت خبرية نحو ضرب زيد وضرب  
 وزيد قائم وانثائية نحو ضرب ولا تضرب لان كل واحد منهما تضمن كلمتين احدهما  
 مسنونة والاخرى ملغوظة وبنيها اسناد لافادتها المخاطب فاعادة تامة وانما قد تم  
 الكلمة على تعريف الكلام لان الكلمة مفردة والكلام مركب والمفرد مقدم على المركب  
 ولان الكلمة مأخوذة في تعريف الكلام ولا يتاخر ذلك اى الكلام الا في هذين احدهما  
 سن رتبة الاخرى او اسم سندا ليه وفصل سندا للتفصيل ان التركيب الثنائي الكلام  
 انما يتصور على استتاد وجه ثلثة مناس من جنس واحد حتى لا يسم الفعل والفعل

والحرف الحرفية من جنسين اعني الاسم والفعل والحرف والحرف والكلام  
 لا يتاقي الا في التركيبين المذكورين في المتن لان الكلام لا يتم بدون الاسماء ولا بد من اسم اليه  
 ومنه ما لا يوجد ان الا في امين يكون احدا من اسماء اليه الا في مسند اولي اسم مسند اليه قبل  
 هذا التركيبات المارقة الباقية فلا يتاقي فيها الكلام اضلا اذ في تركيب الحرف بالحرف  
 المسند كلاهما مقفون وان على تركيب الفعل الفعل المسند اليه مقفون وكذلك في تركيب الفعل  
 بالحرف وفي تركيب الاسم بالحرف اما المسند مقفون والاسم المسند اليه كما لا يخفى ولما علم تعريف الاسم  
 بما ذكر في تقسيم الكلمة الى الاسم الثلاثة على وجه الشبهة والنقطة ان يذكر بالاصالة  
 مثال الاسم على معنى في نفسه غير مفروق باحد الا في مسند الثلاثة فتارة اول  
 على معنى من جنس مشترك بين جميع الكلمات قوله في فته يخرج الحرف في قوله في فته يخرج الحرف  
 ومنه في قوله في فته يخرج الحرف في قوله في فته يخرج الحرف في قوله في فته يخرج الحرف  
 الاسم التعريف بالاسم اذ لا يسع للتعريف الاختصاص والجنس وجدا اختصاصا بالاسم ان  
 الحرف في قوله في فته يخرج الحرف في قوله في فته يخرج الحرف في قوله في فته يخرج الحرف  
 على الاسم يعني معنى الفعل اليه التنوين في تون ساكنة تتبع حركة آخر الكلمة وانما اقصى التنوين  
 بالاسم اذ لا يوجد منه الا في مسند اليه او الفعل لا يصلح للاسم الا في مسند اليه بالحرف  
 لشي والاضافه يعني كون الشيء مضافا ومضافا اليه بتقدير حرف آخر نحو غلام زيد اي غلام زيد  
 وهو اي الاسم معرب ان اختلف آخره باختلاف الدليل وبمبنى ان لم يتغير آخره باسما  
 العوازل الا ان في تعريف المعرب تفسيره قال المعرب المعرب الاسم المركب من غيره الذي  
 يشبه بمبنى الاصل الذي هو الحرف والفعل الماضي والامر اسما فروع حكمه ان يتغير  
 آخره باختلاف العوامل لفظا نحو بارئ زيد ورايت زيد اي بارئ زيد او قاضيا

نحو جابر بن ثقي وجايت ثقي ومررت ثقي والمبني بالكون مركبا او يكون مركبا مشابها للمبني الاول  
 كما يستوفى وحركان لا يختلف آخره باختلاف العوامل كما علم ان بعضهم قال ان اعراب الاسم  
 او اختلاف آخره باختلاف العوامل الاولى ما قال المصنف ان اعرابها اى مركبة او حرف اختص  
 الاختلاف اى آخر الاسم اى بسببه ظاهرا او لغة يراها وانما وقع الاعراب في الاسماء ليدل على المعاني  
 الملحوظة اى المتعاقبة عليه اعلم ان الاسم مبنيين الاول سماه الذي يفهم من جوهر لفظه  
 وهو بلازمه انما الثاني باستناد عليه نحو الفاعلية والمفعولية والاضافة ولما لم يدل جوهر الاسم  
 على تلك المعاني المعهودة اتيته الى وضع علامته والى تلك المعاني المقصورة وهى الحركات  
 والحروف التى تختلف فى الآخر الاسم باختلاف العوامل وانما وضع الاعراب فى آخر الاسم  
 يدل على حقيقته ولا بد من تاخر علامته بالظنفة عن فوات الموصوف والواحد اى انواع الاعراب  
 ثلثة وضع ونصب بجزءه الاسماء الثلثة تطلق على الحروف والحركات الاعرابية ولا تطلق  
 على الحركات البنائية والضممة والفتحة والكسرة تستعمل فى الحركات البنائية وقد تطلق على الحركات  
 الاعرابية ايضا فالرفع علم الفاعلية لان الفاعل و امرؤ الرفع ثقيل فاعطى الثقيل للقبيل <sup>النصب</sup>  
 هذه المفعولية لان المتاعيل <sup>النصب</sup> خفيف فاعطى الخفيف لكثرة اجزاءه لعل الاضافة  
 اذ لم يبق المضاعف عليه اعراب فخر يكون علامته له فجعل البحر الذى هو اخف من الرق وتخل  
 النصب علامته له العامل عند النفاة ما به يتيقن المعنى المقصود للاعراب ثقي جازيد جابر  
 عامل لانه قد حصل معنى الفاعلية الحقيقية للرفع فخل علامته لما وفى رايت زيدا رايت عامل لانه  
 قد حصل المفعولية الحقيقية للنصب فخل علامته لما وفى مرت زيدا البار عامل لانه قد حصل معنى الفاعلية  
 الحقيقية للرفع فخل علامته لما فى المصروف نحو زيد ورجل جمع للكسرة المنصرف نحو رجل علامة  
 اعرابها بالفتحة فسا اى حالة الرفع والفتحة فصينا اى حالة النصب الكسرة بغير اى حاله نحو نحو ما

ووجه جبال وطلبة ورايت ريدا ورجالا وطلبة ومرتت زيدا ورجالا وطلبة والاعراب  
 في يمين الوصفين على اصله جمع المثنى السالم الذي بالالف والتاء اعرابه بالضم  
 حالة الرفع والكسرة حالة النصب البحر فصيلين البحر لان جمع البحر السالم فصيلين البحر كما  
 يستعمل اعراب غير المثنى بالضم حالة الرفع والفتحة حالة النصب البحر فصيلين البحر كما يستعمل  
 اعلم ان الاسماء الستة من ابوك واخوك وحموك بكسر الكاف لان اعم قريب للمراد من  
 جانب زوجه واخوك وفيك وذو مال اذا لم يكن مضافة فاعرابها بحركات على ايقافه  
 القامه وهو جائز في ايج هرايت اباء ومرتت باب واذ كانت مضافة الى بار المستعمل فاعرابها  
 تقديرها نحو جباري وديني ومرتت ياني وعند بعض النقاد كل اسم يضاف الى ياء المفعول في  
 واذ كانت مضافة الى غير ياء المفعول فاعرابها بالواو والالف والياء اعرابهم ان كان  
 الاسماء الستة من حيث انه بحروف وان كان ثلث الاصل كمن من حيث الى رقتا بالواو  
 ونصبها بالالف ورجا بالياء ليس بخلاف الاصل لان هذه الحروف اقوات الحركات وتما  
 جعلوا اعراب الاسماء الستة بحروف لانهم جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بحروف قالوا  
 ان يجعلوا اعراب بعض الاعداد بحروف لتساويكون بين الاعداد والمثنى وجمع السلاسة  
 وحشة ومنافة بالكلية وانما اختلفوا في الاسماء الستة لان اعراب كل واحد من المثنى  
 وجمع السلاسة كمنه فجعلوا في مقابلة كل اعرابا ثمانية اعرابا هذه الاسماء الستة كمنها من حيث  
 في كونهما من حيث التحدوقان الذي ثلثه يمين الابن واللات منى من لاج آخرو على هذا القياس  
 وايضا في اواخر هذه الاسماء حروف مذكورة لان تقوم تمام الاعراب المثنى رفعه بالالف ونصبه  
 بالياء وكلا. فلهذا في المثنى ثلثه يمين الاعراب بحركات معناه يقيس في اعراب جوف في قوله  
 فانما كان معناها في النظر الذي هو الاصل اعرابا ثلثه يمين الذي هو الاصل اعرابه بحركات التي هي الاصل



لكن حركاته التقديرية اذ في آخره الف تسقط بالتماما ساكنين نحو جاري في الكلام الرباعين آيت كمال الربيع  
 ومررت بكلا اهلين راد اكان مضما الى مضمي الذي هو الفرس لاحوا جانب المعنى الذي هو الفرس  
 واعليه بالحروف التي هي الفرس نحو جاري في كلامها رأت كيلهما ومررت بكليهما وكلتا التي هي موثقة  
 كلا مشددة في الحكم واثنان واثنان وان كانا مفردين لكن صوتهما صورة التثنية منها ما انتهى  
 فاعرابها اعراب التثنية يعني بالالف في الالف في الفجر في اثنان ورأت اثنين ومررت بثنين المضاف  
 المسماة في الواو ونصبه جرة يا يارب واما جعل اعراب التثنية ما يجمع مع لفظاتها بالحروف لانها  
 قرآن للواحد الواحد اصل في النسبة اليها والاعراب بحروف فخرج الاعراب بالحركات فاعطى اصل  
 مواصل الفرس للفرع وكان ايقاس ان يكون الالف علامة نصب كيليما لكن لما لم يفتح في  
 بين التثنية لم يحل لا يسبقون التثنية فتح نون الجمع النون تسقط في حالة الاضافة فيقع الالف بين التثنية  
 ويجمع استقطب الالف لانه كان موجبا لا القياس وجعلوا ايارا لانه نصب بحرفي كيلهما وفروا بين  
 ما يجمع بين ما قبل الباء في التثنية مفتوح والنون مكسوة وفي الجمع مكسوة والنون مفتوحة فتصير ما بين الجمع  
 وجعلوا الواو علامة الرفع في الجمع ولما لم يكن اسقاط الالف بالكلية مستصفا جعلوا هذا لانه  
 علامة للرفع الذي هو التثنية اعطوه للتثنية التي هي سبق واكثر والواو ان كان مفردا لكن كان  
 معناه في الجمع جعلوه في حكم اشرف الجمع حتى جمع المذكور السالم فزودوا الواو ونصبه جرة يا يارب نحو جاري  
 الواو رأت اولى مال ومررت باولى مال وعشرون واخواتها اربع وان كانت مفردة  
 لكن في سائر ما تقدمه وصوره بصورة الجمع فاعرابها اعراب الجمع المذكور السالم يعني بالواو  
 الرفع والباء حالة التثنية نحو قول جاري في عشرون جلا واثنتي عشرة من رمل واثنتي عشرة من رمل  
 واعلم انه ما كان الا اعراب نحو نون لفظه وتقديره وكان التقدير في قول الله ان الله اعلم  
 ان مادامه لفظي فقال التقدير فيما عذر التثنية ان يكون الحرف الذي هو محل الاعراب



كسرها على حركاتها ووزن قياسي جسمان يجمع على جماعي أو جماعاوات فالعدل فيها يتحقق وبتسليم  
 منع صرف العدل الوصفية الأصلية وعلى تقدير كونها صفة قياسية ان تنجح على فعل كسرها على علم  
 وجه ايقع العدل فيها يتحقق لكن نظم هو الاول لانها اسم في باب التاكيد وكذلك جمع قياسي جمعا  
 ما ذكره الا وقد قد يدعى العدل التقديري ان لا يدل دليل غير منع الصرف على كون الاسم حذلا لا اذ  
 وحده الاسم غير صرف في كلام العرب لم يوجد فيه من اسباب منع الصرف الواحدة متعجرا عايتها العاقلية  
 تقديرية سببها ولما لم يكن غير العدل قابلا للتقدير قد كسر في ذلك لانها قد وجد في كلام العرب غير متصرف  
 ولم يتحقق فيها عيب من الغاية فاعتبر فيها العدل وقد ان اصلها ما مر في زافر عدل عثماني عمره في ذلك  
 قطام اي كينها على وزن فعال علم الامتحان المكتوبة من غير ذوات الراء في بني يقيم ذكرا يقيم منها  
 غيرنا للبناء في لغة السجاء منية كاخواتها الثلث في فعال معجم الامم نحو زال فعال محل عن المعصية نحو فاع  
 وفعال محل عن الصفة نحو ساق بمعنى فاسقة وفي لغة بني تميم وان كانت معرفة لكنها غير مضافة للعلية  
 والثانية تقدير العدل فيها حكما لما على ذوات الراء نحو فعاد غير ما اقبلوا فيه العدل التحصيل للبناء  
 غير محتاج اليها الاولى ان لا يذكر قطام في باب الاء كما في بعض النسخ الوصف علم ان الاسم المقابل  
 للفعل والحرف فيقسم الى قسمين الاول يدل على ذوات بلا اطلاق صفة من صفاتها كمراد من وفوس جدار  
 ونحوه والثاني لا يدل على ذوات بل هو مضاف مع بعض صفاتها نحو احمد واصفر وصار في مضمون شجاع وجبان -  
 والنقسم الاول يقال له الاسم والثاني الوصف والصفة فالوصف مجزؤه عن الاسم الذي يدل على  
 بهيمة باعتبار انضمامها للصفة من صفاتها مشطه اي شرط الوصف في منع الصرف ان يكون صفا  
 في الاصل اي يكون وصفية اصلية سواء كانت ثابتة او زائلة فلا تضره الاعلية اي لا تضر الوصفية  
 الاصلية في منع الصرف والاصل حقيقة قبلية الاسمية بان يخرجها عن سبب منع الصرف ولو كان لا قوة  
 فيه فلذلك صرف الاء في مذهبنا في الاء الاء اسم من اسما العاد وان كان

من هذا الموضع منه فاما كانت موصية مارقية لا تعتبر في منع العرف والمال واليه  
 ان يكون اربع فيزترى لوجود وزن الفعل ولما كانت الوصية الاصلية مجتزعة في منع العرف  
 وان زالت بنبذ الائمة امتنع الاسود وارقد للجهة فاما ان ما انبذت الاكحال كمين  
 عليه لكن الوصية الاصلية قوية فتبترت بنبذ الائمة ايتم فكل واحد منها قد وجد فيه سببان  
 لمنع العرف وزن الفعل والوصية الاصلية فاذا اراد بالاسود والارقم معناه ان النوى كلام  
 في منع صرف المقار الوصية فيها وكذا الحال في احدى لانه في الاصل منه وصار يجب الاستمال  
 اسما للقيده فهو غير متصرف بسبب وزن الفعل والوصية الاصلية الزاكية فاذا استعمل بنبذ الاسود  
 فالحال في منع صرفه اصلا او اعلم ان لما كانت الوصية المعتبرة في منع العرف كما كان اهلية  
 فكما كانت الوصية اصلية تحققة باقية كانت انما تصح سببا لكون الاسم غير متصرف في كلام  
 كانت غير متحققة بل تنوبه بضعف منع العرف لاهلها ولذا ضعف منع صرف افعي اسما للحيبة  
 التي في نية انجابه تنوبهم اشتقاق من القوة وكذا الحال في اجدل اسما للصقر فهو شتم تناق  
 من اجدل بمعنى القوة وكذا الحال في اجدل للظائر تنوبهم اشتقاق من افعال وبالحديث من  
 هذه الاسماء من جهة الوصية التوهم ووزن الفعل ضعيف التانيث اللفظي حال تمامه المفعول شرط  
 في سببية منع العرف العلمية اوسع وجوده الشرط لكون التانيث لانه ما فيصير قويا كما في  
 حلة سوار كان اسم رجل وامرأة على تقديره ان الشرط لا يكون تانيث لاننا كما في  
 ضاربة وغيره لا دم لا قوة فيه فلا يكون معتبرا والتانيث المعنوي احاصل ابتداء المقابلة  
 ايتم كك اي مثل التانيث اللفظي في اشتراط العلمية الا اذا في التانيث اللفظي شرط لوجوب  
 منع العرف وفي التانيث المعنوي شرط يجوز وما وجوبه فيحتاج الى شرط فزود به ما اشار اليه  
 بقوله وشرط تحققة تانيث في منع العرف احدى لثمة امور اما الزيادة على الثلاثة اي الزيادة

على تلك الحروف نحو زيب او قهر او لا وسط نحو سقر او الجحمة سواد وجور فحينئذ يجوز حذف حرف  
 التانيث المعنوي والعلمية لان سكون الاوسط موجب للفتحة التي تعارض ثقل احد السبين منع  
 الصرف انما هو من جهة الثقل لان مشابهة الاسم للفعل من جهة الفريتين موجب لنقل ثقل الاسم  
 فيحذف حرفه نظر الى وجود السبين فيه وحرفه ايضا نظر الى ان سكون الاوسط موجب للفتحة التي  
 تقاوم احد السبين وزيب وسقر علما للفتحة من طبقات النار وما لا وجود عليمين للسبين متعاضدا  
 اما الاول فللعلمية والتانيث المعنوي من شرط تحم تأثيره وهو الزيادة على الثلاثة واما الثاني فللعلمية  
 والتانيث المعنوي من شرط تحم تأثيره وهو التحرك الاوسط واما الثالث اعني ما لا وجود فللعلمية  
 والتانيث المعنوي من شرط تحم تأثيره وهو الوجهة فان سمي به اى بالوث المعنوي مذكو فسط  
 في منع الصرف الزيادة على الثلاثة فقام هو اسم جنس وموت معنوي اذ اسمى به ذكره  
 لان التانيث الاصل قد زال بعلمية لذلك ولم يبق سبب آخر مقامه والعلمية العرفية لا تمنع الموت  
 وعقرب وهو اسم جنس وموت معنوي ممتنع عن الصرف على تقدير ان يسمي به ذكر لان تانيثه وان  
 زال بعلمية لذلك لكن الحرف الرابع قائم مقام التانيث لانه يظهر انما المقدرة في قدم اذ  
 يقال قد تيمت بخلاف عقرب فانه اذا صغر لا يظهر انما بل يقال عقرب وهذا يدل على ان الحرف الرابع  
 قائم مقام انما فعقرب اذا كان علما للمذكور غير منصرف للعلمية والتانيث الحكمي المصرفة شرطها  
 ان تكون علمية لان تعريف المصبرات والمبهات واسماء الاشارات والموصولات لا توجد الا في  
 ومنع الصرف من احكام العربيات والتعريف باللام والاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف  
 كما يتعرف فلا يكون سببا لمنع الصرف فليس الا التعريف العلمى الجحمة شرطها في منع الصرف لان  
 ان تكون علمية اى منسوبة الى العلم في الجحمة بان يكون علما في لغة الجم حقيقة او لا يكون في لغة الجم علمية  
 لكن لا يستعمل في كلام العرب الا مع العلمية من غير تصرف فيه بافعال اللام والاضافة فتكون علمية

ان احكام كلام العرب غير جارية عليه نحو قالون فانه اسم رومى بمعنى اثنى ائحدى سمى به احد واداء انظر  
 وجوده قلتره قبل ان تغيرت فيه العرب فكانه كان طائى لفظة الجمع واما اذا لم يستعمل اللاحق العلمية  
 بل تغيرت فيها بغير اللام والاضافة وبغير ما كان للجمام والفرقة وبجمام الفرس وفرن السيف  
 فليصير محبة ولا يعتبر منى العرب فان جعل بعد ذلك علما لا يتبع صرفه والامر اثنان  
 نحو لفظ الاوسط او الزيادة قد على الثلاثة واما لم يجمع احد من الامرين مع الجملة فذلك الجملة  
 لا تتبع العرب ففوح مع كونه اسما اعجميا وعلما في لفظة الجمع فكذلك لو اتمصفت في استعمال العرب  
 لا يقال قد جازتم في هذا العرب وادام العرب مع سكون الاوسط فلما جازتم مثل ذلك في نوع  
 ولو لا لاننا نقول اننا نثبت سبب قوى محقق فيوزا اعتبار مع سكون الاوسط واما الجملة فبب  
 ضعيف مقدر مثل هذا بسبب النقص لا يعتبر مع سكون الاوسط فان قلت انما اعتبرتم الجملة مع  
 سكون الاوسط في ادور فقلتم ان الجملة تعتبر مع سكون الاوسط ايتم قلت انما اعتبرتم الجملة هناك  
 لتقوية سببين آخرين لكما تمام سكون الاوسط احد هما لا يلزم من اعتبار الجملة لتقوية سبب آخر  
 اعتبار سبب يتبين منى العرب استقام الاوسط لا وشار اسم حشر مع وايد كبر واداء الحيد منفتح الجمع  
 الذي يقوم مقام سببين شرطه صيغة مفتحة الجمع هي عبارة عن الضيغة التي تكون في السام  
 وخرها ثلث الفاء وبى الالف وخرها ثلث او ثلثة او وسطا ساكنة اما سمي مفتحة لانه مفتحة بمقتضى  
 وطلعت منه ما انما يجمع مع التكرار في اخرى لكن يجوز ان يجمع مع الساكنة نحو ايا من جمع ايا من ايا من يجمع  
 مع صاحبة على صوابات وذلك لان جمع السلامة لا يفرق الضيغة بخلاف جمع الكثرة  
 يعني بهما ثلثا ثلث يا بجا راير من اليمين حالة الوقف كساجد ومصباح واولا بى ايا من واما  
 فواو ثلثة فثلاثة من كونه ثلثه مفتحة لاجتماع لوجود الداء فيكون على زنة المفردات كالكلمة في  
 معنى الكرامة والطاعة فيقتضيه جمع ضمير وحصلها لفظ لا يفتقر الى مفتوح عن الجمع

سوال تقریر السوال ان مضاجر علم جنس للقبض يطلق على الواحد والكثير كاسامة ثم غلبت الاستثنائية  
ان يكون مضاجر منصرف فاذا لا جمعيته فيه وصيغته منتقاة مجموع ليس من اسباب منع الصرف بل من جمعيته  
لكنه غير منصرف وتقریر الجواب ان مضاجر علم للقبض وان لم يكن مجعاً لكنه متقبل عن الجمع لا بجمع من جنس  
عليه لم يلبس فهو غير منصرف للجمعيه الاسليه وسراويل اذ المصنف في هواك كذا فقل ان هي متقبله  
الرب جعلوه غير منصرف ليس بجمع حصل على موافقه من الالفاظ العربيه نحو مصباح والاعليم وقيل  
سراويل لفظ عربي جميع سر والة تقديره كان كل قطعه من السراويل سامة بسر الة وسراويل جميعها  
ويانهم على الاول ان يكون محمل على الواو ن سببا من اسباب منع الصرف على الثاني ان يكون اجمع  
كما عدل على تعيين تحقيقه وتقديره قائل بقاء واذا صرحت كفا في الة البعض فلا شك ان  
سراويل ان كان صيغته منتقاة مجموع لكل جمعيته فيه وصيغته منتقاة مجموع ليس سببا من اسباب منع الصرف  
وهو جوار اي كل جمع على فوا على مقصود كالجواري والدماعي دفعا وجرأ كقاصد اي حكمه في حاله الزنا  
واجترش حكم قاض في اللفظ في حذف اليار حال التكثير او داخل التنوين عليه نحو جاتنه جوار وموت  
جوار اما في حاله النصب فليست بحركة بحركة الفتحة نحو راييت جوار في فلا اشكال في حاله انصب  
لان الاسم غير منصرف للجمعيه من صيغته منتقاة مجموع وانما خلاف في حاله الرن واجترش فمقتضى الال  
منصرف تنوينه التنوين الصرف لان الالال مقدم على منع الصرف ضرورة انه يشك في حكمه ومنع الصرف في  
احوالها فاصل جوار جوارى بالفهم والتنوين لان الاصل في الاسماء الصرف تقطعت افضته لاقتل واليار  
لا التقاء الساكنين نصار جوار قال اسم قبل الالال منصرف واجبا الالال لم يبق على صيغته منتقاة مجموع  
بل صار على وزن سلام وكلام والتنوين فيه لا صرف فملاك اسم قبل الالال وبعده منصرف في الالال  
الى انه بعد الالال غير منصرف للتحقق للجمعيه من صيغته منتقاة مجموع لان اليار الحروفه بمنه في الالال  
ومن ثم لم يجر الالال على الالال وتنوينه تنوين النقص فانه لما استقطا تنوين الصرف عوض عن الالال

هذا التكوين وكذا القياس في حالة آخر فتم بعضهم قبل الاطلاق منصرف وبعبارة ملال ايضا منصرف  
 ومن بعضهم قبل الاطلاق منصرف وبعبارة ملال غير منصرف وتوضيحه متعين الموضع في علي بن عيسى  
 في حديث في هذا جواب في مالتى آخر والرغيب انما اختلف في انه بعد الاطلاق منصرف وتوضيحه متعين  
 او غير منصرف وتوضيحه متعين الرغيب وفي لغة البعض اياها ثابتة في حالة آخر فتم بعضهم بحار  
 وبما في هذه اللغة على ان الاطلاق هو من منع الصرف لا يار منقولة في مالتى آخر وانما هو  
 اطلاق فيسره مالى حالة الرغيب فلما كانت الضمة في قوله على ايار خذت وعوض عنها التكوين  
 فثبتت ايار لا لقاء الساكنين فصار جواب فعلية هذه اللغة انما الاطلاق في ماله واصله وعلى  
 المشهورة في حالتين التركيب شرط العلمانية لان التركيب مع العلمانية ما هو من الاول في غير  
 في غير من منع الصرف انما كان التركيب بالعلمانية متوفى محل الاول فلا يكون متوفى وان لا يكون باضمة  
 اى لا يكون تركيبا اسما فان التركيب لا ضا في بعد العلمانية يعنى حكم الامتانة نحو عبد الله  
 تبطل في المنصرف منصرفا وفي حكم المنصرف فكيف يكون سيبا لمنع الصرف ولا اسنادا مثل  
 بعليك لان الاعلام المشتقة على الاسناد من قبيل المبنيات نحو باطشرا ونحوه وهذا يعمل بعد العلمانية  
 باقية على حالة السابقة لان التسمية بحالة ما هي لدلالة على قصته غريبة وبكلمة لا تتغير عن حالها  
 ولا يمكن ان تغترب ولا تتماثل على تلك القصة فالتركيب المشتمل على الاسناد من قبيل المبنيات غير  
 المنصرف من المعربات لا يقال كان الواجب على المعنى ان يقول وان لا يكون آخره الثاني هو  
 ولا متغيرا بحرف الصلح يخرج مثل سيبويه ولفظويه وعمريه مثل شمس عشر علما لانها قبل  
 المبنيات كما سنبين واما الاعلام المشتقة على الاسناد من قبيل المبنيات احتاج الى  
 اخرا بلام اللام والنون الزيدان وانما سيبا من قبيل المبنيات من بحر وفي الامول بل ان  
 الزاد كما علم في التصريف سيبا مضاعفتين ايفم اشابهتها اللفظ الثانية في منع وغرأ



عليها اذ كانا في اسم فشرط ما يشرط ذلك الاسم في منع الصرف للديانة كعمران وعثمان  
وسرمان اذ لا يحمل في حال العلية لدخول التاء فيحقق المضارعة اللفي الثانية وان لم يكن طمأ  
يدخل التاء فثابت في المضارعة نحو سعدان وسعدانة اسم ثبت واعلم انهم قد اختلفوا فيها بين من يوجب  
بعضهم الى ان الالف النون المزدوجة مكان المنع الصرف من جهة كونها زائدتين ومن من لم يوجب  
وبعضهم الى انها مكان من جهة مشابهتها للفي الثانية والقول الثاني ارجح اوفي صنفه يعني اذا كانا في  
ففي شرطه اختلاف فانقضاء فعلاؤه عند بعضهم يعني بشرط بعضهم ان لا يدخله تاء الثانية فيبقى المشابهة  
اللفي الثانية حيث تسمى ثم انصرف عريان مع كونه صفة لدخول التاء في موشه او موشه عريانة فالثاني المشابهة  
وقيل وجوب فعله يعني ان يكون موشه فعلي لا اذا كان موشه فعلي سببه المشابهة  
المذكورة لعدم دخول التاء ومن ثمة اختلفت في وجوب في انه منصرف وغير منصرف لانه ليس موشه  
لا حرم ولا رحمة لانه مختص بنات السيد حانة ولا يطلق على غيره تعالى مذكرا كان او مؤنثا فعلي في باب شرط  
انقضاء فعلاؤه هو غير منصرف للصفة والالف النون المضارعتين وعلى مذهبه من اشتراط وجوب فعله  
هو منصرف دون سكوان يعني لاختلاف في منع صرفه لان الشرط حاصل على كلا المذهبين لان موشه  
سكوي لا سكرانة وقد ما ان الذي يعني التذكيم لانه على كلا المذهبين منصرف لعدم وجود بشرط لان  
موشه ندانة لا ندحي ولما الندمان يعني النادم لاشتقاق من الندم فيصرف لان موشه ندحي لا ندحي  
وزن الفعل شرطه في منع الصرف احدا الامر ان اما ان يخفض به أي يخفف ذلك الوزن بالفتحة لا بالياء  
في الاسم المستقولا عن الفعل كشيء فانه متقول عن شيء شيء تشبيهه او غير منصرف للعلية وزن  
الفعل الخفض به وضرب اذ اجل علما متخفف غير منصرف للعلية ووزن الفعل ان قيل ان  
وزن الفعل قد يوجد في الاسم ايضا نحو بقرم فلا اختصاص له بالفعل يقال ان لفظ بقرم اعجمي  
فانتمى العرب المقصود انه لا يوجد في الاسماء العربية المستقولا عن الفعل ويكون في اوله زيادة

كذا يحدده أي كذا هو الفعل مني مضافاً واحداً من حروف اثنين غير قابل للتأويل أي لا يكون  
 ذلك الوزن أو يكون على وزن ثمانية أو ثمانية في آخره ومن ثم لم يسم من أجل اشتراط عدم قبول الثاني  
 امتنع أصح من الصرف ولا يقال في مؤنثه حمرة والصفت ليس مع وجود الزيادة المذكورة قبله  
 ثم التائيت لم يعلل بها أي ما دام الذي فيه عليه مؤنثاً إذا ذكر صرف لما تبين من أنها لا تجتمع مؤنثاً  
 إلا ما هي شرطاً في علم أن العلية الاجتماع الوصفية المحققان متفقان العلية الخمس من مقتضى الوصفية  
 الخمس ومن الخمس بالعدم منافاة ولا تجتمع الجمع الباقي على مقيته العلم التمثل على الجمع مؤنثاً  
 العلية مجتمعة مع ذلك غير منصرف للجمعية الأصلية وهي كافي في منع مفردة ولا اعتبار بالعلية معها مؤنثاً  
 ومساواة أصلها طين مشحون وتحتاج التائيت بالالف المدودة والمقصودة لكنها ليست بمؤنثة  
 كما في حمراء ومجلى إذا جعل طين مشحون فمكرراً كان أو مؤنثاً لأن التائيت وازداده كاف في منع  
 صرف ذلك الاسم ولا احتياج إلى العلية وتحتاج التائيت بالالف فقط ومعنى مؤنثة وكذا اجتماع  
 العلية والتركيب الالف والنون المرتبتين مؤنثة وكل واحد من بدء الأسباب مشروط بالعلية  
 فظهر أن كل سبب يحتاج العلية مؤنثة مشروط بما إذا العدل على ووزن الفعل لا يحتاجون في ذلك  
 مؤنثة كما في حمراء لم يمت بشرط كما في ثلث وأحراراً غير منصرفين مع العلية معاً أي العدل  
 ووزن الفعل متناهان لأن العدل إذا ما مؤنثة وليس شيء من تلك الأوزان وزن فعل حتى يمتزج في  
 منع الصرف فلا يكون معها أي لا يمتزج مع العلية في أهم واحد إلا أحدهما لا مجموعهما فإذا نكح بغير شرط  
 لا يمتزج ولا يسبب أن كان سبباً آخر غير العدل ووزن الفعل لأن زوال العلية موجب لزوال تلك  
 السبب فمؤنثة أن اشتراط الشرط موجب اعتبار الشرط محكم من ترتيب ورب ابراهيم ومظفر  
 أو على سبب فاحد من كان سبباً آخر العدل ووزن الفعل في غير منصرفاً وخالف سببوايه  
 أبو الحسن الأخصش المشهور أن الأخصش لم يعلل بمؤنثه وكذا قيل أن الأخصش مرفوع وإنما قدم

يبدو به تنغيضه وان قيل يبدو به فاعل فاعل يكون معنى الكلام ان الاستاذ خالف تعليمه و غيره ليس  
 بمقتضى لان يقال لما كان قول التلميذ ظاهر كما مستعمل اسند المماثلة الى الاستاذ في مثل اصحني  
 به الاسم الذي لا ينصرف للوصفية الاصلية مع سبب آخر نحو احمروا صفروا عدلثان وسكان وشمل  
 به الاسم غير منصرف قبل العلية بلا ريب لا خلاف ايضا في عدم انصرفه فيما اذا جمل علما لان الوصفية  
 وان زالت بالعلية لكن العلية تامة مقابلة فيكون الاسم غير منصرف بالاتفاق انما اختلف فيما اذا  
 اذا نكح ذلك الاسم بعد العلية فقال لا يخفى ذلك الاسم حال التنكير منصرف تقول كم من <sup>لقيقة</sup> <sup>لقيقة</sup>  
 لان الوصفية قد زالت بالعلية والعلية زالت بالتنكير في سبب واحد <sup>لقيقة</sup> سبب الجواز لا يمنع انصرف  
 وبما تقول ظاهر فقال يبدو به ذلك الاسم غير منصرف اعتبارا للوصفية الاصلية بعد التنكير في لما  
 العلية بالتنكير صارت الوصفية الاصلية معتبرة في منع انصرف كما اعتبرت في اسودوا وادعم <sup>لقيقة</sup> <sup>لقيقة</sup>  
 الاية ولما كان فاعل ان يقول كانت الوصفية الاصلية بعد زوال العلية معتبرة في منع انصرف  
 ان يكون قائم في حال العلية غير منصرف للعلية والوصفية الاصلية لكن هذا باطل بالاتفاق اجابة بقوله  
 وكذا يلزمه باب حاتم لما يلزم من اعتبار المتضادين لان الوصفية والعلية متضادان فلا يمكن ان  
 في حكم واحد يعني منع صرف لفظ واحد لا اعتبارا للوصفية الاصلية الحقيقية سبب في منع انصرف فوجبا  
 كما في اسودوا وادعم لا يقال الوصفية الحقيقة وان كانت منافية للعلية لكن الوصفية الاصلية التي  
 قد زالت يمكن ان تتجمع مع العلية لا منافاة بين الوصفية الزائلة والعلية لانا نقول تقدير واحد <sup>لقيقة</sup>  
 بعد زواله مع الضد الآخر في حكم واحد غير مستحسن لانه وان لم يكن اجتماع الصدين لكنه شبيه بجمع النعمان  
 وجميع الباب اي باب غير المنصرف اذا كان معروبا باللام والاضافة ينتج بالكسر نحو بالاحمر والاحمر  
 وبهم حكم وجهنا ما علم انهم اختلفوا في ان ذلك الاسم في تلك الحالة منصرف او غير منصرف فقال  
 بعضهم انه منصرف لان عدم انصرفه انما كان بشأبه الفعل لما دخل عليه لام التوليد والاضافة

قويت مشية الامة ونعتت بشا بته للفعل فمرت الى اسلمه والاحتل في الاسماء والصرف  
 في بناء الكسرة بالتثوين لان التثوين لا يجمع مع اللام والاعانة وقال بعضهم ذلك الاسم  
 في بناء اسما لا غير منصرف والمفعول فيه هو التثوين وسقوط الكسرة قبل التثوين انما هي  
 تشابه للفعل لم تؤثر الا في سقوط التثوين وكون الكسرة بعد التثوين لغت المشابهة  
 لغات الكسرة الى ما هو وسقوط التثوين لكونه غير منصرف وبعضهم قال ان السين ان كان تقيما لم يزل  
 والا ساقط لا يجمع غير منصرفا في وصفه وكون الفعل في بيان كل ما في الاول والثانية ولا يزل  
 في الثاني وان لم يكن تقيما يقيم الاسم منصرفا لان العلية قد زالت به فحل اللام والاعانة في الاول  
 الثاني في الاسم غير المنصرف للرفع في جميع المرفوعات هو في المرفوعة المذكورة في ضمن المرفوعات  
 اشتغل على مله القافية وهو الرفع سواء كان ضميا او رادا او عاقلة انما من المرفوعة الفعل  
 بل هو اصل المرفوعات عنه الجبورة هو انما الفاعل والاستدلال للفعل في شبيهه بل انما كان  
 فلا يبين كونه اما في احوال الاسم ولما استدل به الفعل او شبهه لان الفاعل لا يكون للفعل لا يثبت  
 على معنى الفعل وقد علم عليه الفعل او شبهه او لكان موقفا لا يكون المقدم اسم من كل مخزبة تمام في  
 فلا من ضرب على جهة اي طريقة قيامه على قيام الفعل في معنى ان يكون الاستدلال على طريقة قيام الفعل  
 بالفاعل بان يكون الفعل على حقيقة العلم او على ما في حكمه اخر اسم الفاعل فان شقة المشبهة وبها  
 اقر ان من مفعول ما لم يتم ما علمه لا ليس على طريقة حقيقة المعلوم نحو ضرب زيد وقرير منصرف في  
 نحو قام زيد وزيد في قوله والاول والاصل في الفاعل اي على الفعل ويقدم على ما هو معلوم لان  
 بمنزلة جزر الفعل ومن عدة معمولاته وان كان بحسب لفظه نحو قرير من معمولاته الا ان قوله مقدم  
 بحسب المرتبة فلذلك جاء ضربا بعلامة لان التثوين لا يجمع مع اللام والاعانة في المرفوعة في الفعل  
 كونه مقدم بحسب المرتبة وبها جاء واقتنع ضربا بعلامة لان التثوين لا يجمع مع اللام والاعانة في المرفوعة

جاء في المرفوعات

وإن تبتوه ليس . بجا : وإذا انتفىح الهمز فاعلم ان في الفاعل والمفعول والمنتقى  
 القهنية نحو ضرب موسى موسى . ضرب من بطن الباب من على السطح . أو كان الفاعل ضميراً متصلاً  
 سواء كان المفعول ظاهراً نحو ضرب زيد . أو ضميراً نحو ضرب كذا . أو وقع مفعولاً بعد الآخر  
 ما ضرب يداً لا عمرو . أو معناها أي في الاستواء ضرب زيد عمرو . أو جيب تقد يمد أي تقديم  
 الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور . أو في صورة انتفاء الهمز فيما والقرينة فابسلاً  
 يستتبه الفاعل المفعول بخلاف ما إذا لم ينتقب الهمز . فاعلم ان ضرب يداً موسى أو لم ينتقب  
 القرينة نحو اكل الكعكة يحمي إذا لم يحمي . فاعلم ان يجوز ما في صورته كون الفاعل ضميراً  
 متصلاً فلا ان الاتصال من باب الاتصال فاعلم ان الضمير من الفعل من كونه متصلاً وما في  
 وقوع المفعول بعد الفاعل كوقوع المفعول بدونه . أو ان يقال ما ضرب عمرو . أو لا يحمي معنى الكلام  
 لان معنى الاول ان زيداً ما ضرب . والآخر ان يكون زيداً ما ضرب شخص آخر سوى عمرو . ويجوز  
 يجوز ان يكون ضرب شخص آخر سوى زيد . ومعنى الثاني ان عمرو ما ضرب احد سوى زيد . فلا يجوز ان يكون  
 عمرو مضرباً ولا غير زيد . ولا يجوز ان يكون ضرباً غير عمرو . وان قدم المفعول مع الایان قال  
 ما ضرب الامرأه زيد فبعضهم قال انه يلزم احصر في كليهما . والمعنى انه لم يضرب احداً من الامرأه زيد . فاعلم  
 انهم خالفوا المقصود وقال بعضهم انه يلزم على هذا قصر الصفة قبل ما لان المقصود انحصار ضاربته  
 في عمرو وضاربته . ثم لا بعد ذكره في القصر تحقق قبل ذكره . وهذا مستلزم ما في صورة وقوع المفعول  
 بعد في الاماكتقول انما ضرب زيد عمرو . فاعلم ان تأخير الفاعل يعيد عكس المعنى المقصود لان معنى انما ضرب  
 عمرو ما ضرب يداً لا عمرو . أو بمعنى انما ضرب عمرو زيد . ما ضرب الامرأه زيد . وقد علم ان كل واحد من هذين  
 عكس الآخر . وإذا اتصل به ضمير مفعول . ولا يكون الفاعل ضميراً متصلاً نحو ضرب كذا . أو وقع فاعله  
 نحو ما ضرب عمرو . أو لا زيداً . ومعناها أي وقع الفاعل بعد معنى الاماكتقول انما ضرب عمرو . أو لا زيداً . فاعلم

ان يكون الاسم مرقوم فاليكون فاما ان يكون مقتضى الآخر ان يكون منصوباً فاليكون مشغولاً نحو مرقوم  
 واكرست زيداً او فاعلم به كونه مثال الثاني في التثنية لان مثالاً يعلم من المثالين ان باب التثنية ان  
 يرفع فعل المثال الاول ففعل من المثال الثاني فيحصل مثال للمفعول الثالث فاما ان يرفع اذا وقع التثنية  
 بين الفعلين على الوجه المذكور فيجوز افعال كل واحد من الفعلين بالاتفاق انما هي في ان المثال  
 افعال الاول والثاني فيجوز ان افعال الاول والثاني لانه اولين من المودول في الوقوف على الاول  
 لانه اهم ولذا قدم واما الهم الاول فان اجمعت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين فاجتبت  
 الفاعل في الاول ان مقتضى الفعل الاول افعال على وفي الاسم الظاهر في التذكير الثاني  
 والافراد والتثنية وجميع دون المحذوف اي لا يجوز حذف الفاعل خلافاً للكسائي في قوله  
 الفاعل في الاول ففي مثل ضربني واكرستني زيدان جل زيد فاعلم للفعل الثاني فاعلم الاول فغير  
 مستتر على مذهب الجمهور ولا عند الكسائي فليس الفاعل مستتر في الاول بل محذوف فاما في نظر الفرق  
 بيننا فاما ان كان الفاعل تثنيتاً ومجماً فتقول على مذهب الكسائي ضربني واكرستني زيدان فاعلم الاول  
 على ضربك بضمه ضربني واكرستني زيدان وضربوني واكرستني زيدان وفي مثل ضربني واكرستني  
 زيداً لو اجمعت الفعل الثاني وجعلت درهماً مفعولاً فاجتبت الفاعل في الاول خلافاً لمذهب الكسائي في قوله  
 في التثنية وجميع على مذهب الجمهور وضربني واكرستني زيدان وضربوني واكرستني زيدان وضربني  
 مذهب الكسائي ضربني واكرستني زيدان وضربوني واكرستني زيدان وضربوني واكرستني زيدان وضربوني  
 المودول وجميعه وحيث افعال الفعل الثاني مع افعال الاول الفاعل خلافاً للفرقة لا تقول  
 لا يجوز افعال الفعل الثاني فاعلم على هذا التقدير انما حذف فاعل الفعل الاول كما هو مذهب الكسائي  
 او انما اجمعت قبل ان يرفع فاعلم به كونه مذهب الجمهور وكل من يماثلين بجائز فلا بد من افعال الاول  
 واما الفعل الثاني فان مقتضى الفاعل ضمته وان مقتضى المفعول حذفته وضمته ولا يلزم محذوف

نحو ضربني واكراني الزيدان وضربني واكرمني الزيدون وحادثت المفعول يعني ان عشت  
 الفعل الثاني كما هو في باب البصيرين والفعل الاول يقتضي المفعول حذوقه ولا يجوز اضماره لان  
 الاضمار في المذكور يجوز في الفاعل لكنه في المفعول يكون مفعولاً له ولا يجوز  
 من حذف المفعول انما هو ان يستغنى عنه كما هو في قوله والا اعني وان لم يكن حذف المفعول  
 مستغنى عنه اظهرت المفعول ولا يجوز حذفه ولا اضماره كما في قوله كسبني مطلقاً حسب  
 زيداً - طامحاً لان الفاعلين يتساوون في المفعول الثاني اعني مطلقاً فاعلم ان الفعل الثاني فلا يجوز  
 تعلقه بالتابع بخلاف المفعول في الاول اذ لا يجوز الاقتصار على احد مفعولي باب حسبت لا  
 بالاف بارسلنا يابنم الاضمار قبل الاكرس في الفضلة فوجب كذا المفعول الثاني لينقطع التسامع وان عشت  
 الفعل الاول كما هو في باب الكوفيين اضرمت الفاعل في الفعل الثاني وفيه ليس اضماراً قبل الذكر  
 كما تقول ضربني واكرمني زيد بنى الفعل الثاني ضمير مستتر راجع الى زيد وفيه وان كان نوناً في اللفظ  
 لكنه مقدم رتبة فلا يلزم حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر على وجه لا يجوز اضرمت المفعول في الفعل  
 الثاني على تقدير اقتصار له على القول المختار ولم تحذف مع جواز ذلك لانه ان مفعول الفعل الثاني  
 ضمير حسب المعنى المذكور واذ اربع الضمير الى المتأخر قطعاً التقديم رتبة فلا يلزم حذفه بصله نحو ضربني  
 واكرمني زيداً ان جميع منافع عن الاضمار على التخييل واخذت على غير التخييل قطعاً نحو حسبني وحسبها  
 مطلقين الزيدان مطلقاً بفعل الزيدان فاعلم ان الفعل الاول مطلقاً مفعولاً له لا ثانياً كذا المفعول الاول  
 تبا اضرمتي الفعل الثاني والمفعول الثاني قد اطرأ ولا يسيل الى اضماره في الفعل الثاني اذ لو اضرمت  
 شروا يلزم ثالثة المفعول الاول ولو اضرمتي خالف الموضع ولا يسيل الى اضرمتي الاضمار ولا يجوز  
 الاقتصار على مفعول واحد في باب حسبت فوجب طار المفعول الثاني وهو مطلقين وانما يطرأ الثاني  
 في قوله الضمير ولو لاحظ المفعول الثاني باجماعهم وان على اقسامه ان ما بالانطلاق مع مطلع الشعر

والا فليس هو الا انما هو ان هذه الصورة ليست من باب التناقض في المفعول الثاني لان مفعول  
 الفعل الاول يجب ان يكون مفروقا ومفعول الفعل الثاني يجب ان يكون شئ فلا تنزع اسما  
 ما دام لما استعمل الكو فيكون على ان اعمال الفعل الاول ادرى من اعمال الفعل الثاني فيقول  
 امر القيس كقوله ولم اطلب تليل من المال بل من الفطين يعني كخافي علم القيس جبان الى اسم  
 واحد وهو تليل من المال فالفعل الاول يقتضيه ان يكون تليل من المال مفروقا بالغاية والنتيجة  
 يقتضيه ان يكون منصوبا بالمفعولية وهو مع كونه افعلا شورا العرب قد حمل الفعل الاول فلو كان  
 اعمال الفعل الثاني اولى لاقاموا حاله او لا قال جباوى الاحمالين اجاب عنه المسم بقوله  
 وقول امر القيس ولو انما اسى لادنى حيشة كخافي والمطلب قليل من المال البين هي التناقض  
 التنازع لفساد المعنى وذلك لان لو حدث شرط دل على اتساع الجواز براسطة اتساع الشرط  
 فيجعل من غير المشبهة شيئا من المسم فثبتا لكون الشرط واجزا كلاهما مثبتين بغير كمالا متعينين  
 بحسب نحو لو يمتنع كذا كذا ان كانا متعينين يكونان مثبتين بحسب المعنى نحو لو لم تغفرنى لم انزك  
 وان كان الشرط متبنا او نحو متبنا بغير الشرط بحسب المعنى متبنا وبجواز بحسب المعنى متبنا نحو لو تسمى  
 فلانك ان كان بالعكس المعنى بالكلية نحو لو لم تشبه لا عطيتك رهما او اقدر هذا فاعلم ان قوله انما اسى  
 داخل فعل شرط بجواى لو ثبت يسمى لادنى حيشة وكخافي جواز شرط والشرط واجزا كلاهما مثبتان  
 اى لو ثبت يسمى لادنى حيشة كخافي قليل من المال فكل منهما متبنا بحسب المعنى ولا شك ان لم يطلب  
 معطوف على كخافي فهو انهم جواب لو مثبت بحسب المعنى يوح لا يجوز ان يكون لم الطلب متوجا الى قليل  
 من المال اذ يصير المعنى لا اسى لادنى حيشة والمطلب قليلا من المال هما متباينان لان كل من يطلب  
 من المال يسه لادنى حيشة وكل من ليس لادنى حيشة لا يطلب القليل من المال فلو لم التناقض  
 الفطيرين معنى لم اطلب كخافي في اعمال تليل من المال بل مفعول لم اطلب جباوى لم اطلب القليل



كما يدل عليه البيت **انما خرجت من قلبي** وكنها اسحق لمجد مؤنث وقد يراد المجد المؤنث مثالي مخرج  
 المعنى وهو اني لو اسحق لادنى سعيته كفا في قليل من المال ولم يطلب بعدا شرفا يعني لا اسحق لادنى  
 ولا يكتفي في قليل من المال ولكنني اطلب العز والشرف اسحق لمفعول الجسيم فاعلمه كلمة مامو صوفية  
 على الفعل اي مفعول فعل لم يسم اى لم يذكر فاعلمه واذا طقت فعل لم يسم فاعلمه فاعلمه بعبارة عن المفعول  
 يعني فعل المفعول الذي لم يسم فاعلمه ذلك المفعول واذا قلت لم يسم فاعلمه بحمل الجنبه راو يعرفه  
 ثم انا علم ان مفعول لم يسم فاعلمه بعبارة عن كل مفعول حذف فاعلمه واقم هو حقا على علم المفعول  
 لم يسم فاعلمه من قبيل الفاعل عند قدما بالبحر من فكل اسم اسند اليه الفعل او شبه يقال له الفاعل سواء  
 كان الفعل ضارعا عند نحو ضرب زيد او واقما عليه نحو ضرب زيد والمتاخرين لم يسمه ومن قبيل الفاعل  
 لانهم قد اخذوا في تعريف الفاعل قيد على جهة قياسه كمال المعرب ومثله اى شرط ذلك المفعول  
 ان يخرج صيغة الفعل الى فعل اى الى صيغة الماى المجهول مجزوا كان او مرفعا في فعل الكرم مخرج  
 او يفعل اى الى صيغة المضارع المجهول كك فثبت مخرج ويدرج داخل فيه ولا يقع المفعول الثاني  
 من باب علمت متوقع الفاعل ولا يقوم مقامه لان مفعولا ثانيا مستند المفعول الاول الاول  
 والاقتصار على هذا المفعولين غير جائز في باب علمت فاستكروا ان يحل المفعول الثاني الذي هو المسمى  
 وجه المفعول الاول الذي هو المسمى اليه فاما مقام الفاعل الذي هو المسمى اليه يجوز علم زيد فاعلمه لا يجوز  
 زيد قائم وكذا المفعول الثالث من باب علمت لانه كالمفعول الثاني من باب علمت وكل احد من  
 الاول الثاني من باب علمت تقوم مقام الفاعل ففي مثل علمت زيدا عمرو واقاما يجوز اعلم زيدا  
 عمرو واقاما لا يجوز اعلم زيدا عمرو واقاما كما علم في باب علمت والمفعول معه كذا اى  
 الثاني من باب علمت والمفعول الثالث من باب علمت في عدم وقوع الفاعل المفعول له فلا  
 علمه لانه الفاعل على الفعل فحين يكون باللام يدل على علمية ولما حذف اللام جعل منه موبأ يكون

فصير دليلاً على ملية فلا ينبغي ان تغير نصب على الرفع فيزعم ان لا يكون فيه شي يدل على الملية  
 فليجوز ضرب ريب الما لم يحذف اللام فيجوز ان يقام مقام الفاعل نحو ضرب النار ريب لكن  
 يقال لا يجازي الجوز دون المفعول لانه من قبيل المفعولات واما المفعول معه فلانه لو جازي  
 واتي المفعول معه مقام فان كان مع الواو لزم ان يتحقق العطف بلا معطوف عليه لان  
 اصل الواو العطفه انما يزيل لزم الانفصال مع ان الفاعل كما اجز من الفعل وان كان دون الملية  
 لم يعرف كونه مفعولاً. ولذا اوصى المفعول به نعين له اي تقيمه مقام الفاعل كونه اشد من سببه  
 بالنسب لان قتل النفس كناية توقي على قتل الفاعل كك يتوقف على قتل المفعول به مثلاً كما لا يخفى  
 ان ضرب بدون الضارب كك لا يتصور بدون المفعول الفاعيل لا فليت بهذه المنابة  
 منع وجود المفعول به لا ينبغي ان يقام المفعول فيه سواء كان ظرف زمان او ظرف مكان مقام  
 ذلك المفعول لالطلق وغيره فتقول ضربت يد يوم الجمعة صاعداً لا ما يرضى بانه انما يضاف  
 بالشدّة تيمناً على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بل ياتي منه من فلا تقول ضربت ضرباً ثانياً  
 في ذكر المصدر لانه لا ياتي على فعله في جازي جازي ومجوز شبيه بالمفاعيل فتعين زيد الذي هو  
 مفعول به للقيام مقام الفاعل مع وجود المفاعيل الاخر لان قوله يوم الجمعة ظرف زمان وقوله  
 امام الامير ظرف مكان وقوله ضرباً شديداً مفعول مطلق للضرب باعتبار الصفة وان لم يكن  
 وان لم يوجب المفعول به فالتجميع سواء في جازي التوقوع متعلق للفاعل بلا ترجيح والمفعول الاول  
 من بابي شطبت اول من الثاني اني الى المفعول الثاني من باب عطيت الذي هو مستل للمفعول  
 الاول يجوز ان يكون قائماً مقام الفاعل لكن المفعول الاول الذي لانه من معنى الفاعلية في مثل  
 دية الله تعالى جازي عطى دية الله تعالى عطى زيد وها هو جازي الفاعلية في زيد ككونه يديداً  
 وكونه دية الله تعالى جازي عطى دية الله تعالى عطى زيد وفي بعض النسخ دية الله تعالى من جملة المفعول

والجاء علم من اقسام المفعولات القاعل بمفعول لم يسم فاعله والمبتدأ والخبر وزان  
 و آخرهما خبر لا التي لفظه الجحش واسم ما ولا المشبتهين ليس فاعل عند الجحش اصل المفعول  
 والباقي من المشتقات بها وقال بعض الحكماء لم يسم فاعله من قبيل القاعل فهو الياء اصل قبيل  
 والقاعل كل واحد منها اصل المفعولات وتفصيل الكلام في هذا الكلام يطيب المبسوط  
 او اعرفت بها فاعلم ان المبتدأ هو الاسم المجرى عن العوامل اللفظية اسماعيلية والقياسية حال  
 كونه مسئلة اليه والصفة الواقعة بعد حرف النفي او الف لا استغناء الصفة في فهم المقام  
 الاسم القاعل اسم المفعول الصفة المشبهة وبها القسم من المبتدأ راسد ولا جزم بل فاعله قائم  
 مقام الخبر فاعله لظاهري خال كونه رافعة لاسم ظاهر وبها افتراء عن مثل قاتمان الزيدان وما  
 قاتمان الزيدان لان الصفة هتارفة للضمير المستتر الساكن الى الزيدان مثل زيد في زيد قائم  
 مثال للقسم الاول من المبتدأ وصاقم الزيدان قائم مفعول على الابتداء والزيدان مفعول  
 على ان فاعل قائم وقام مقام الخبر ومثل هذا المبتدأ لا يحتاج الى خبر كما به قيل باليقوم الزيدان  
 واقامه الزيدان ولا يجوز ان يكون الزيدان في يدين المتألمين مبتدأ وقاماً جره او يجب على  
 هذا ان يقال باق قاتمان الزيدان واقامه الزيدان لان الخبر مشتق وفيه ضمير يرجع الى المبتدأ  
 فيجب ان يكون موافقاً له في الافراد والعتية فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي او الف  
 اسما مفعولاً مذكوراً بعد ما نحو قائم زيد وقائم زيد جاز الامران احدهما كون الصفة مبتدأ  
 وما بعد ما قاعداً مساو اسد الخبر فانيها كون ما بعد ما مبتدأ والصفة خبر مقدر عليه فهنا  
 ثلث صور احدها قاتمان الزيدان ورجعتين ان يكون الزيدان مبتدأ وقاتمان خبراً مقدر  
 وثانيهما قائم الزيدان ورجعتين ان يكون الزيدان قاعداً للصفة قائم مقام الخبر وثالثهما قائم  
 زيد ورجعتين لوجوه كما ذكره والجحش هو اسم المجرى عن العوامل اللفظية المسند اليها المفعول للصفة

المذكورة في العشرة التي بعد حرف النون وكون الاستقسام واظم ان المائل في المبتدأ هو  
 معنى الابتداء وهو رافع لما وذا نيب مخافة البسوة وقال بعضهم الابتداء مائل في المبتدأ  
 في الخبر فلو لم يرفع من كل احد من المبتدأ أو خبر مائل في الآخر وأصل المبتدأ إعراف المبتدأ  
 لأن المبتدأ رفات والخبر مائل من احوالها والحالات مستقرة على احوالها ومن مثله جاز في حارة  
 لأن الخبر راجع الى امره بوجه مقدم رتبة وان كان موجزا لفظا وانتهى به من احوالها في الدار العظمى  
 الى الدار هوى في الخبر كذا أصله انما خبره خبر مودع الخبر الى المتأخر لفظا لانه رتبة وهو غير جائز وقد يكون  
 المبتدأ مذكورة اذا تخصصت بوجه من وجهه اتفصيه فيكون القرب الى المعرفة مثل قوله تعالى  
 ولبيد من من خبر من مشرك فان المبتدأ اول المتن وانما هو وصف للمؤمن فخص به ما في قوله  
 فليس ان يرفع مبتدأ في خبره شركه في مثل قوله ارجل في الدار ام اصله لان الحكم سائل في الخبر  
 بعد ان لم يكن احد من الدار كما ذكر في هذا المقام بمنزلة النكرة المتقدمة بعنفه وما احسنه  
 النكرة بهنا واقوى في خبره في الخبر لا في الخبر فخصت بهما اشترى انه تعدى في بيت الاو ادل  
 البوع واحد وشرا كذا في المبتدأ بهما كذا متقدمة بهما فخص به الفاعل كذا في ما  
 لانه في الاصل ما هو في الآية لا في الفاعل وان كان كذا لكنه يخصص من حيث ان الفصل الذي  
 يتقدم عليه بمنزلة الوصف فانه موصوف به وعلى انهم النكرة في هذا المقام موصوف بعنفه ليستفاد  
 من التفسير في خبره عظيم وفي الآخر في مثل خبره لربيل تجري او كذا الخبر في ما ذكره في الدار ادل  
 يعني اذا كان الخبر مائلا ومقدم على المبتدأ فيكون المبتدأ كذا لان الخبر المتقدم في قوة البوع  
 فكان المبتدأ موصوف بالخبر المتقدم عليه وانما لم يزل لا يجوز كون المبتدأ مذكورة نحو قائم ريل  
 لان الظرف ليس فيه ما لا يتبع في خبره وسلام عليك المبتدأ بهما كذا متقدمة بهما فخص بهما فخص بهما فخص بهما  
 سلمت سلاما عليك فكما ان قيل سلامي في سلام من قبل عليك قال بعض النحاة انما مع كون المبتدأ



في الخبر ان يكون مفردا وان كان المبتدأ مشتقاً على الـ صدر الكلام كما لا يستقيم فحين  
 المثلث اي ان يكون في ذلك من شغل على الـ صدر الكلام وهو الاستفهام وهذا تدبير سيور وعند البعض  
 بهو كالمبتدأ كونه معرفة ومن خبره الواجب تقديمه على المبتدأ كالتضمنة معنى الاستفهام او كان  
 معرفة فحين ولا تخرج على كون احد هما مبتدأ او آخر خبراً نحو زيد اخوك فيجب تقديم المبتدأ والاكاشبة  
 المبتدأ بالخبر ومتساويان في التخصيص مثل افضل منك افضل مني فاما كان متقدماً كان  
 مبتدأً مثلما وقع الاشتباه او كان الخبر فعلاً اي المبتدأ مثل زيد قام وجب تقديمه ولو كان  
 المبتدأ لا يشبه الفعل وبذلك عاين في المثال واما في مثل زيدان قاما والزيدان قاما فليس  
 في خبره في التثنية وابعين فاما ان الفعلين يكون الضمير فاعلم ان يكون الزيدان او الزيدان  
 فلا اشتباه وقال بعضهم للزيدان وكذا الزيدون بل عن الفاعل فيشبه المبتدأ على البطل بالفاعل  
 واذا تضمن الخبر الفاعل صدر الكلام كما لا يستفهام مثل اين نريد فيخرج فاعلم ان لا يتبدل وان دخل  
 ومفرد معرفة وتبين ان كان لا فاعلم ان اسم فاعل او صورة فاعلم ان كان الفاعل فاعلم ان هذا الفصل  
 يجب فيه وفي القوم فاعلم في خبر المبتدأ معرفة بحسب الصورة فقط او كان الخبر مصححاً الى اي المبتدأ  
 من حيث هو كمثل في الدار رحيل اذ لو لم يقدم انظر الى الذي هو الخبر لم يصح وقبح المذكرة مستأجرة  
 او كانا المتعلق اي المتعلق بالخبر ضيق كان في المبتدأ او مثل على التمر فاعلم ان زيد امان في غلها  
 قد اتصل بغير ما دل على ان الخبر هو المفعول المتعلق بالخبر ويحصل له فاعلم ان كان الخبر خبراً عن  
 الواقعين اسماء خبراً مبتدأ مثل عندي لك فاعلم ان هذا وجب تقديمه اي تقديم الخبر في جميع  
 اما في الصوتين الاولين فاعلم ان في الصورة الثالثة فاعلم ان لم يقدم الخبر على المبتدأ لم يزم خبر  
 الى الخبر فقط وثمة لان الضمير الذي في المبتدأ راجع الى المتعلق بالخبر الذي هو مقدم في اللفظ ولو كان  
 الخبر متعلق بغيره جزم الضمير الذي في المبتدأ الى الخبر المتأخر عنه فاعلم ان في الـ الماني الربية



[illegible]



واجب وأعلم ان من جملة المرفوعات جزيان واخواتها هو الاسم المستبعد دخول  
هذه الحروف وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على الاصح ومن ثمه يقال له جز  
ان واخواتها مثل ان زيداً اقابته فامرته في كونه مفعولاً او جملة وكونه متقدراً او غير متقدراً  
تقديره كونه جملة لا بد من مائة كامن جز المبتدأ اسوار بسوار الا في هذه هي بمعنى لا فرق بينها  
الا في جواز تقديم جز المبتدأ ودرج جواز تقديم جزان واخواتها في هذه الحروف فروع للفضل  
في العمل فلهذا في بعض النسخ للفضل تقديم المنصوب على المرفوع اذ علم الاصل في تقديم  
المرفوع على المنصوب الا اذا كان جزان واخواتها نظراً في جواز تقديمه على الاسم لما في  
في الطرف من الاتساع فليحذف ان قائم زيداً ويجوز ان في الدار زيداً ومن جملة المرفوعات جسر  
لا التي لنفخ الجحش اعلم ان لا التي لنفخ الجحش تأكيد لنفخ كما ان ان تأكيد الاثبات فما  
وان كانا تقيضين لكنهما متشابهان في مطلق التأكيد ولذا احار علماء على ان فتصب الاسم  
اذا كان نكرة مضافاً وترفع الجحش كما قال هو اي جز لا التي لنفخ الجحش المستند بغيرها  
اي دخول لا مثل لا غلام رجل ظريف فيها قبول للطرف الذي هو جز لا وليس تقييد  
الطراف بما يحصل في الدار لطافة ويحذف جز لا كثيراً في الكلام وبنو تميم لا يشنونه اي  
لا يظهرون جز لا بل يحون جزه في كلامهم محذوفاً دائماً ويحتمل ان يكون المراد ان لا غير محتاج الى  
الجحش عند فهم معنى لا قيام بمعنى القيام ومن لم يمين ان هذا المعنى لا احتاج الى الجحش ومن المرفوعات  
اسم ما ولا المشبهتين بليس في معنى التقى هو المستند اليه بعد دخولها اعلم ان اسم  
باقية يكون مفعولاً مثل ما زيد قائماً وقد يكون نكرة مثل بل قائماً او اسم لا فلا يكون الا نكرة  
مثل لا رجل افضل منك وهذا النوع اهل الحجاز وميلهم نحو ما في القرآن نحو ما في البشر او ما بنو تميم فيهم  
او لا ليسا باملين بل الاسم والجحش الواقعان بعد ما ملو حان على الابتداء كما كان قبل دخولها في النسخ

لما ورد في القرآن وحی فی الاشیاء یعنی ان اعمال ذات كونه متعیناً بالمشکوة بنیان فی ان اعمال  
 اعمال ما دام اعمال لا استلحقی بحسب قیاسه کثیر من کلامهم للنصب و انما جزیاء من محذوف  
 جزء من محذوف ای من هذه النصبیات او المنصوبات من جهة کبر الی اللات من الذکر فی منقول من قولنا ای اسم  
 استعمال علی هذا النسب و هو النسب عام ان المنسوب کما لفرع ینقسم الی اصلی و ملحی فالمنسوب الی اصلی  
 النما فی الی کتبه و اما الی من المحلقات بها فله ای من المنسوب المفعول المطلق الفیر النما فی الی  
 او الامام او فی اوتی نجات النما فی الی الاربعة لیا یتم تعلقه المطلق اشارت الی عام التکید لیس  
 تعیناً بالاخلق و هو ای المفعول المطلق اسم فعله داخل فعل مکدر لفظاً التکید بعبارة  
 بمعنى فذلک الاسم نحو ضربت ضرباً مطلقاً و اسم الما فی الذی فعله فاعل الفعل و هذا الفعل یعنی ضربت  
 بمعنى فذلک اسم و وافق لکنی اللفظ الیض و قد ینکون محالاً لیس اللفظ نحو ضربت سوطاً و ای محال  
 ان المفعول المطلق اسم لاثراً لصاحبه عن فاعل الفعل المذكور باعتبار ذلک الفعل الذی یعنی فذلک  
 فذلک الفعل لیس یعنی مستند و للمفعول المطلق عبارة عن لاثراً المرتب علی الحدث الصارح عن فاعل  
 الفعل المذكور و ما حاصل الصدر لیس یعنی مستند لکن لما کان الی الصدر و اثره مستقراً بان لم یضرب  
 مینما و تالوا المفعول المطلق اسم لیس و قد ینکون المفعول المطلق للتکید لو کان معناه مستغناءً  
 من الفعل و التفعیل و العدد مثل جلست جلوساً یعنی اجلس مستغناءً عن جلست و جلست  
 کما یسمی ای جلست ثم ما من اجلس و جلست یعنی ای جمعت جلست واحدة فذلک الی  
 الذی للتکید لا ینفی و کما ینصح لان مدلوله یعنی هو واحد و لا بد فی التثنية و الجمع من التکرار  
 اخوا به و هذا الفعل المطلق النور و العدد ای و ذلک لان التالوا مع متعدد و ینا و ینا و ینا و ینا  
 یصیر ثنیة و اذا اعتبر ازید ینکون جماعاً نحو جلست جلستین و جلست و کذا الحال فی العدد و اما  
 اجلس فلا یثنیة و لا یجمع لان معناه واحد و هو مطلق اجلس فلا یجز ان یتقال جلست جلستین و یجوز

الامال تعد الزمان او الاثار وقد يكون الفعل المطلق بغير لفظه اى بغير لفظ الفعل  
ان لم يكن موصوفاً للشيء لفظاً اذا الموافقة في المعنى كانت محققاً قد عرفت جلوساً وفرباً سوطاً  
وقد يحذف الفعل المناسب للفعل المطلق لقيام قرينة عالية او مقالية جوازاً اى حذفاً جازماً  
كقوله ان لم تقدم خبر مقدم اى قدمت قدوماً غير مقدم قد عرفت الفعل المناسب  
للفعل المطلق وجوباً اى حذفاً اجباً وذا على قسمين الاول ما يجب حذف الفعل المناسب هما  
بعض ما لا ينافى لفظاً من صيغاً فيقتصر على السماع مثل مقياله وزيغاله وخبيثته له وجداله  
وحمداله وشكراله وعجباله اعلم ان هذه المصادر اذا امتلأت باللام سوا كانت اللام  
في الفعل او المفعول لا يجوز ذكر الفعل المناسب لها في كلام العرب كما ذكرنا في الثاني ما يجب حذف  
الناسب قياساً وبما عرفت القياس يتحقق في مواضع منها اى من تلك المواضع ما وقع المصدر  
مبتدأ بعد فاعله او على اسم لا يكون المفعول المطلق جراً عنه او معنى فاعله اخل على الاستدلال  
فكان الجواب خبراً عنه اى من ذلك الاسم وذلك لان المصدر جراً عنه لا يكون مفعولاً لاسطفاً كان  
مفعولاً له خبراً او وقع المفعول المطلق كمراراً بعد اسم لا يصح وقوع المصدر جراً عنه فحق ما انت  
سبيلاً يعني يا انت الاتيسير وما انت الا منيد للبريد يعني يا انت الاتيسير البر ماى سبيلاً سبيلاً  
كسبيل البريد وذلك لان لما وقع مبتدأ بعد فاعله وانما انت منيداً اقبال لما وقع بعد فاعله اى  
الاسير سبيلاً او كذا حال فيما اذا وقع كمراراً بعد اسم الذى لا يصلح ان يكون ذلك المصدر جراً عنه  
زيد سبيلاً كسبيلاً او اما اذا وقع المصدر بعد فاعله او معنى فاعله اخل على اسم يصلح ان يكون المصدر جراً عنه  
فلا يكون ذلك المصدر جراً عنه لاسطفاً بل يكون مفعولاً على الخبرية نحو اسيرى الاسير البريد وانما سبيلى  
سبيل البريد وكذا اذا وقع كمراراً بعد اسم يصلح ان يكون المصدر جراً عنه نحو سبيلى سبيلاً ومنها اس  
من المواضع التى يجب فيها حذف المصدر المناسب للفعل المطلق قياساً بما اى موضع وقع المصدر لفصيلاً

كاشي فائدة مضمون جملة مقدمة مثل فشد والوثاق فاما ما بدد له فم  
 فشد والوثاق فمضمون جملة مقدمة مثل فشد والوثاق فاما ما بدد له فم  
 او الفاعل اي انما مضمون فشد والوثاق فاما ما بدد له فم  
 المصدر جملة اي فاما ما بدد له فم  
 اي بنى المفعول المطلق على مصدر اي صاحب ذلك الاسم مثل من هت به فاذا لم يمت  
 صوت حمار اي يصوت صوت حمار فمضمون حمار مصدر وقع متشبهه بآلة فاعل من افعال  
 البحران بجد جملة مشتقة على الاسم الذي بمعنى المفعول المطلق وسو صوت في قوله فاذ لم يمت  
 وبمثل على ما ذهب اليه كالكلام ومضمون لانه راجع الى نيب كذا حال في مررت به فاذا لم يمت  
 صراح الشئ اي يصير مران الشئ ومنها اي من موانع حدث العامل قياسا ما وقع  
 مضمون جملة لا محتمل لها غيب اي غير ذلك المصدر مثل له على الف فمضمون اعتراق اي  
 اعترق اعتراقا فاعترقا مصدر وقع مضمون جملة وهي على الف فمضمون اعتراق فمضمون  
 من فمضمون من المفعول المطلق تأكيد النفس ومنها ما وقع المصدر مضمون  
 جملة لها محتمل غيب فمضمون فمضمون فمضمون فمضمون فمضمون فمضمون فمضمون  
 فمضمون فمضمون فمضمون فمضمون فمضمون فمضمون فمضمون فمضمون فمضمون فمضمون  
 المصدر مضمون فمضمون فمضمون فمضمون فمضمون فمضمون فمضمون فمضمون فمضمون  
 سعد بك اي اسعدك اسعدا اسعدا اسعدا اسعدا اسعدا اسعدا اسعدا اسعدا اسعدا اسعدا  
 لشدة اتصاله بالفاعل فمضمون فمضمون فمضمون فمضمون فمضمون فمضمون فمضمون فمضمون  
 الفاعل هو المفعول فمضمون فمضمون فمضمون فمضمون فمضمون فمضمون فمضمون فمضمون  
 موقوف على فعل فمضمون فمضمون فمضمون فمضمون فمضمون فمضمون فمضمون فمضمون

لم انضرب زيداً على قياس الفاعل كما في قولك ضربت زيداً ولم يضرب يد وقد تقدم المفعول على  
 الفعل نحو زيداً ضربت لان الفعل حاصل قوي يجوز ان يقع معموله مقدماً عليه وموخر عنه وقد يجذف  
 الفعل الناصب لقيام قرينة والتمسك على ذلك الفعل جوازاً اي حذفاً جائزاً نحو زيداً لمن  
 قال من اضرب اي اضرب زيداً قد يجذف الفعل الناصب كـ وجوباً اي حذفاً واجباً  
 ذلك في اربعة مواضع الاول سماعي للاضابطه له والبواقي قياسي مثل امرأاً ونفساً اي  
 مع امرأاً مع نفسه وانتموا واخذوا الكهـ اي اتوا عما اتم فيه ما قصدوا واخبركم ومثل اهلاً اي  
 اهلاً لا اجانب وسهلاً اي وليت سهلاً لا شراً وبلغت منزلاً رجلاً وساعاً لا سكاماً نصيباً الثاني  
 من المواضع الاربعة التي يجب حذف حامل المفعول به فيه المنداد وهي اي المنداد الاسم  
 المطلوب اقباله بحرف نائب عن سوار كان ذلك الحرف مذكوراً لفظاً مثل يا زيد او نقلاً  
 مثل يوسف اعرض عن هذا والقسم من المنداد يتبعه على ما يوقع به سواء كان ضمته او الفاء او  
 الكسرة مفردة اي لا يكون مضافاً ولا شبه مضاف معرفة قبل دخول حرف المنداد  
 مثل يا زيد ويا سرجل للشخص للعين قيا لا يد ان مثال للبنني على الالف ويا زيدون مثال  
 للبنني على الواو وسبب تبارك هذا القسم من المنداد انه واقع موقع الكاف الاسمية المشابهة لكاف  
 الخطاب بحرف في الافراد والتعريف لان قولك يا زيد مبتدأ او دعوك وتلك الكاف مثل كان  
 ذلك وهو بنى الاصل فلما شابه الاسم العربي بحرف الخطا جاز مبتدأ ومن جملة اقسام المنداد  
 يا زيد عليه لام الاستغناء وهذا القسم يكون مجزواً ومعرّباً لان اللام اسجارة من خواص الالام  
 المشابهة للحرف برعها فيصر معرباً كما قال ويخفض بلام الاستغناء مثل يا زيد  
 اقسامه الخمس في آخره الف الاستغناء فيكون مفتوحاً كما قال ويخفص لالحاق الفها اي لف  
 الاستغناء وكلام اي لا يجوز او خال اللام في اوله توأمين الالف واللام منافاة لان اللام

يفتقن مجرد الالف الفتحة مثل يانيد او لا يجوز يا زيدا من جملة اقسامه لا يكون مفردا او قتر  
 ولا مستغنا باللام او الالف وهذا القسم لعدم تميزه عن كل ما يكون مفعولا لانه مفعول به كما قال -  
 وينصب ما سواهما كتحيا يا عبدة الله ويا طالع الجا بلاء قيار جلاء لغين معين وتوابع  
 المنادى المبني المفردة من التأكيد والعطف وعطف البيان والعطف  
 بحرف الممتنع دخول يا عليه في العرف باللام من رفع حلا على لفظه اي لفظ النار النيران  
 على الرغم لان حركة الضمة وان كانت بنائية لكنها مشابهة للحركة الاعرابية اذ بناءه عرشي  
 فيشبه العيب فيميز ان يكون اية تابعا للفظه وتنصب حلا على لفظه لان حق اتابع المنصب  
 ان يكون تابعا للحركة فتقول في التأكيد يا قوم اجمعون وابعيدون في الصفة مثل يا زيدا  
 العاقل والعاقلة في عطف البيان يا علام بشر او بشر او في المنطوق بحرف الممتنع دخول  
 عليه يا زيدا الحارث والحارث واما قيد توابع المنادى بالمبني لان توابع المنادى المعرب  
 لفظه واما قيد التوابع بالمفردة لانه لو كانت مضافا لم ينفذها الا انصب نحو يا زيدا حسبا  
 ممرود يا تيم كلم يا عتيق يا بكرا يا زيدا احسن الوجوه والتحليل ابن احمد استأصم عليه في المنطوق  
 يفتقد الرفع لان المنطوق بالحرف منادى في الحقيقة فينبغي ان يكون متحركا بحركة المنادى  
 وهي الضمة لكن لما لم يشر في النداء صارت كالحركة الاعرابية ولذا اُسمي فاعا وابوعمر  
 النحوي اقتصار في المقدم على التحليل تخار في المنطوق المنصب اذ قد يرفع النداء لا يمكن له  
 الالام فله حكم التبعية وتوابع المنصب اربع لكونه هو المنصب الي العباس والميمون كان المنطوق  
 كما احسن في جواز نزاع الالام منه فكا التحليل في اتياء الرفع اذ يمكن جملة نداء مستغنا ولا اى  
 وان لم يكن المنطوق مثل احسن في جواز نزاع الالام عنه مثل النجم والصق فكا في عمر في نشأ  
 المنصب لا يمكن جملة منادى بالاستقلال فلا يربط باعتبار التبعية والتوابع المضافة

لا يجوز فيها الرفع لاسمها وكانت متناوياً كان حقها النصب فاذا كانت توابح المتناوياً كان  
 حقها النصب بطريق الاولى والابدل عن المتناوياً البني على الضم والمعطوف غير ما ذكر  
 المعطوف لذي اللام فيه حكمه اى حكم البديل وكذا حكم المعطوف غير ما ذكر حكم المتناوياً المستقل  
 لان الباني مقصود في الكلام وما قبله تهديد فكان حرف النداء دخل عليه المعطوف باحرف متناوياً  
 بالاستقلال في الحقيقة والمنازع من قبل حرف الهمزة ليس بموجود في حرف الهمزة متعارفة في غير متناوياً  
 مستقلاً مطلقاً يعني ان كلام المعطوف البديل سوار كان مفرداً أو مضافاً معرفة أو نكرة على كل تقدير  
 حكمه حكم المتناوياً المستقل بلا ملاحظة المتبوع والعلمه الموصوف بآية اى بلفظ ابن مضاف الى  
 علمه الآخر وان كان حق ان يكون بنياً على الضم وحى الصفة المضافة ان يكون منصوباً ويقال يا يزيد  
 عن ضم الدال لكن لما كان الهمزة قبل العلم اى الموصوف بآية تقع بين العليين في كلامه تارة فيجوز ان يحصل في  
 يا يزيد بن مرفوع الدال كما لم يكن المتناوياً علماً أو لم يكن الابن مضافاً الى علم آخر ولم يكن شيئاً منها  
 حكم المتناوياً وصفتها تقدمت كما تقول يا رجل بن عمر ويا يزيد بن اخيتاد ويا رجل بن اخيتاد واذا  
 نودي المعرف باللام اعلم ان اجتماع حرف النداء مع اللام غير جائز لان حرف الهمزة واللام  
 كلاهما التان للتنريف فعند اجتماعهما يكون احدهما غافلاً بدليل ان يتوسل باسم بهم كقولك يا  
 اظم متناوياً ويكون المعرف باللام صفة ويكون المتناوياً في الحقيقة ذلك المعرف باللام وذلك  
 الاسم المسمى اما اى مع بار القينية واما هذا واخواته واما هذا معاف ذا الزيد المعرف باللام  
 قيل يا ايها الرجل ويا هذا النون يا ايها الرجل فيجوز حكم المتناوياً على ذلك الاسم المسمى  
 والمتناوياً بالحقيقة هو الاسم المعرف باللام ومن شبه اللق هو رفع الرجل ولم يجوزوا النصب  
 لانه المقصود بالنداء فلا بد من رفعه ليكون حركة الرفعية والرفع على كونه متصلاً بآية  
 المستزود رفع توابحاً فيضم لا يضاف الى المعرف الذي هو الرجل توابحاً المرب تابع للفظ





ابدال الياء بالياء وكسر التاء لتساوية الياء والثاني ابدال الياء بالتاء وفتح التاء للتحفيف  
 الثالث اجمع بين الالف والتاء فيقال يا ابتاه يا ابتاه لا تنما عوضان عن الياء وجمع بين الضمين  
 جازز في حالة الوقف يلحق التاء فيقال يا ابتاه لكن اجمع بين العرض المعوض عنه ليس بجازز كما  
 اشار اليه في ردون الياء فلا يجوز يا ابتي ويا امتي وقالوا ايا ابن ام ويا ابن عمه خاصة  
 مثل باب يا فلا هي في الوجه المذكور في ايفر يجوز في هذا القسم حذف الالف دلالة الفتح عليه  
 لكثرة الاستعمال فيقال يا ابن ام ويا ابن عمه بخلاف يا غلامي فانه لا يجوز فيه هذا الوجه  
 والتفصيل ان النداء اذا كان مضافا الى ياء المتكلم يجوز فيه جميع الوجوه التي قد علمت  
 واذا كان مضافا الى المضاف الى ياء المتكلم فلا يجوز فيه تلك الوجوه الا اذا كان النداء في  
 مضافا الى الام او اليهم المضاف الى ياء المتكلم ويجوز في هذا المقام جميع الوجوه التي ذكرت لكثرة  
 في كلام العرب ايفر يجوز في هذا القسم اسقاط الالف دلالة الفتح عليه فيقال يا ابن ام ويا ابن عم  
 وهذا الوجه لا يجوز في باب يا غلامي كما ذكر وتبين خيل للنادي جائز في سعة الكلام بالضرورة  
 في الترجم في خيرة اي في غير النداء جازز ضرورة اي في ضرورة الشعر كما قال ذو الرمة  
 وارلية او حتى تساعفناه ولا يري مشايخ ولا عرب هو اي ترقيم النداء بحسب الاصطلاح  
 حذف في اخر اي في آخر النداء في تحفيفا اي لجو التحفيف لعلته اخرى وشروطه اي شرط  
 ترقيم النداء ان لا يكون مضافا لانه لو حذف من المضاف شي يلزم الترقيم في وسط النداء  
 لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة بحسب المعنى لا سيما اذا كان المركب لاضافي  
 علما وان حذف من المضاف اليه شئ لم يكن ترجيما في النداء بل في غيره اذ المضاف اليه  
 ليس نداء بحسب المنطق بل لا عراب على آخر الاول وان لا يكون مستحقا ولا عند ويا  
 اذ المقصود في الاستغناء والندب بالصوت والترقيم منافيه ولا جملة اول لا يجوز الترقيم

الى الجوز كما علم ما تقدم في الشرط الآخر في التعريف احد الاخرين وهو ان يكون اما على اربعة  
 على ثلاثة احرف انما اربعة العلوية في التعريف لكثرة ابر الاطام فيها بها الخفيف والزينة  
 على ثمة احرف لان العالم المشتغل على ثمة احرف لكونه من اجل الاذ ان غير محتاج الى الخفيف  
 واما سببا تباها الثانية في يجوز التعريف في السنادي اذا كان متلبا تباها الثانية  
 وان لم يكن زائدا على ثمة احرف سوار لم يكن طما كما تقول يا شب اقبل او كان طما كما تقول  
 يا شب اقبل فان كان ثمة على تشويخ وانما ما زعيم المنادى اذا كان فيه تارة الثانية وان لم يكن  
 طما زائدا على ثمة احرف لان تارة الثانية ليست جزءا من الكلمة حقيقة بل هي كونه افرس  
 براهما فلا يلزم الامحاف بعد ثمة فان كان في آخرها اي في آخر السنادي من ياد تان في حكمه  
 الزيادة الواحدة في معنى استازية تاسما كما سماها اذ في آخره زائدان وهي الالف والهمزة  
 في حكم الواحدة وهو ان حذف الزائدان مسا في التعريف و يقال يا اسم ويا اسم ويا اسم  
 الاخرين زيد تاسما الثانية او لا تذكر في ثمة فان مسا او كان في آخر السنادي حرف صحيح وما  
 قبله مدقة اي الف او و او يار ساكنة حركة ما قبلها من غسما وهو اعم احوال ان كان  
 الاسم اكثر من اربعة احرف مثل غمار ومصور وسكين حذف اى الحرفان الاخيران  
 يقال يا عم ويا منصف ويا مسك انما شغل كون السنادي اكثر من اربعة احرف اذ لو لم  
 يكن اكثر من اربعة احرف مثل عيسى ومثود وسحاب فلا يحذف الحرفان للزوم  
 الامحاف في الكلمة وان كان السنادي معا كيا نحو معديكرب وبليليك حذف في الحرف  
 الاخر في التعريف لانها بمنزلة تاسم الثانية الملحقة بالكلمة وان كان السنادي في ذلك  
 اي غير الاقسام الثلاثة المذكورة فحرف واحد اي حرف غير محذوف حرف راسد كما يقال اقبال في  
 يا خالد وهو اي المحذوف فحسب الثانية على الاستعمال الاكثر فيقال يا حامد والبر

على ما كان قبل الترخيم وياشهو بثبوت الواو مع نعت ما قبلها وياكروا بالقيام الواو على ما لها  
 وقد يجعل ما قبله من الترخيم اسما بواسطه ويجري عليه احكام النادى المفرد المعروف فقال  
 يا احادهم الزار ويا نثى لانه لما جعل شوا سماء اسما آخره واو وقبله ضمة فلا بد من ان  
 ياءا وكيسر قبلها وياكروا لانه لما جعل كرو اسما براسه والواو تحرك ما قبلها مفتوح وليس  
 ساكنه شئ يمنع من الالال فاقبلت الواو انفا وقد استعملوا صيغة النداء في  
 المندوب المندوب في اللغة ميت يكل عليه بعد محاسنه لا وياو التضرع واليكمل وفي  
 الاصطلاح هو المتفجع عليه بيا او واو اختص المندوب بيا اسبغنه انه لا يستعمل في النادى وحده  
 اى حكم المندوب في الاحداث النبائى مثل حكم المندوبى فوازيه مندوبه على انهم كما كان في  
 على تقدير كونه مندوبى وواعبد الله من صوب ويا ذلك زيادة الالف في آخره اى فى آخر  
 المندوب رب الزيادة المقترع واليكارو مد الصوت بان يقول وازيد اوفى حالة الوقت زدت الالف  
 وقتت واو ياء فان خفت اللبس اى القياس ذلك اللفظ بغيره عند زيادة الالف زدت الالف  
 مقام الالف كما نفعه واغلا كما زاد المندوبى اخذ مخاطب مونت فان قلت واغلا مكاتيس  
 بالواو احد الخطاب المذكر فاذا نذيت قلاك بخطاب المونت زدت الالف وقلت واغلا مكى  
 وزدت الالف فى حالة الوقف وقلت واغلا مكى وكذا فى واغلا كم وان زدت الالف وقلت  
 واغلا كما التبعس سبع بالتيه زدت الواو وقلت واغلا مكى ويا ذلك زيادة الهاء فى  
 حالة الوقف بان تقول واغلا كم وه ولا يند بكلا المعروف المشهورين اللسان ليعبر انما  
 فى مذمتهم وتبجعه على المندوب لا يخرج ان يقال للميت المجهول وارجله لانه سبب للسخرة  
 والاستغناء وامنح الحاق طائفة المندوب اعنى الالف بصفة المندوب فلا يقال  
 وازيد الطويل بل يجبان يلحق بالوصوف فيقال وازيد الطويل لان الصفة متغا

الموصوف والمندوب الا هو الموصوف فلا يجوز الحاق علامته بغيره خلافا لليونس فانما  
 جواز الحاق علامته المندوب بآخر الصفه لان الموصوف والصفة متحان معنى وقدره  
 في كلامهم واسم ضرر من زمره وادججتى انشا ميتنا في حوزة ازيد الطول واليد ويجوز  
 حرف النداء عن النادى الا اذا كان مع اسم الجنس لانه اذا كان النادى اسم جنس  
 نحو يا رجل لكونه ان يقال يا ايها الرجل فلو حذف حرف النداء لم يترك كثره اسحق  
 و اسم الاشارة مثل يا هذا او قل يا ايها هذا والمستغاث والمستغاث والمندوب  
 فيما الصوت فلا يجوز حذف حرف النداء عنها او احدث حرف النداء عن العلم الذي لا يكون  
 مستغاثا ولا مندوبا فيجب ان يوصى هذا او كذا يجوز حذفه عن لغة اى  
 اذا وقع نداءى مثل يا هذا الرجل افضل كذا او شئ عابى حرف النداء من اسم الجنس ان  
 كان نداءى في معنى لانه كما في قولهم اجمع ليل اى صريحا بالليل وان حذف  
 اى اعطى النداء ونقص نفسك يا منقوق واطرق كذا اى اخضع غنقك يا كروان فان  
 هو اكبر منك اعنى الناصية قد اسطيد وحل الى القرى وقد يحذف النادى لانه في  
 نحو الا يا احميد او يا جعفر الا على انه حرف تنبيه ويا حرف النداء والمعنى الا يا قوم احمدا  
 والقرينة اسما و قول حرف النداء على الفعل الماعلى قرارة الريد وانشيد الامام فليس  
 في التبريل بل في السجد وافضل من سجدت فونه واوحت فون ان الناصية للصارح في الاسم  
 لا والثالث من المواضع التي يجب حذف ماعلى الفعل في صيغة الضم عامله انما صيا  
 على شريطة التفسير اى على شرط تفسير ذلك الاسم وهو اى ما ضم عامله على شرطية التفسير  
 كل اسم بعد فعل او شبهة مشتغل ذلك الفعل او شبهة عنه اى عن العمل في ذلك  
 الاسم بضميره او متعلقه بحيث لو سطر عليه اى على ذلك الاسم هو اى افضل او مناسبا

ان يجزى غير او متعلق بغيره ويحمل الفعل او مناسبه فاعلى ذلك الاسم نصبه اى نصبه  
 او مناسبه للاسم المفعولية ولا خلاف ان يكون مفسر العاقل المفسر موافقا للمفسر لفظا او معنى بخلاف  
 خبره اى ضربت زيدا ضربته او منتهى قولا كما تقول زيد اصابته اى جازت زيدا  
 او لا يكون موافقا لافى اللفظ ولا فى المعنى ولكن المفسر يترجم المفسر عرفا كما تقول زيد المفسر  
 اى اشتهر زيدا ضربت فلانا او ضرب فلانا مفسرا لانه سببه عرفا كما تقول زيد اصابته  
 عليه اذ الجسوس زيد مستلزم لانظاره والملايسته اى انتظرت او لا بابت زيد اصبحت عليه  
 فاضرب يد فى هذا الامثلة بفعل مضمر فليس ما يبعد الا اى ضربته وجاوزت وا  
 ولا يثبت واعلم انه يجوز فى الاسم الواقع بعد الفعل او شبهه على الوجه المذكور الرفع والنصب والرفع  
 على الابتداء والنصب على انه مفعول به ولكن قد يختار ويرى الرفع بالابتداء وعند عدم  
 قوته يقتضيه مثل زيد ضربته او ضربته الى التقدير قال سبويه النصب اكثر  
 والرفع اجد وقد يختار الرفع ايضا عند وجود القريتين اعنى الرفع والنصب كون قرينه  
 الرفع اقوى منها اى من قرينه النصب كلما مع غير الطلب مثل تو كما ضربت  
 زيدا وما غير وفاكر منه اذ العطف على الجملة الفعلية وان كان قرينه النصب لكن كونه  
 اما قرينه للرفع واقوى منها اذ لا يقع بعد ما الا المبتدأ والمفعول او اما قال مع غير الطلب اذ لو  
 كان مع الطلب فالنصب كما تقول اما زيدا فاضربه لان الرفع يقتضى وقوع الطلب  
 غير انه لا يصح الا بالاقول كما ستعرف ومن جملة قرائن كون الرفع اقوى اذ اللفظ اجازة  
 كما تقول ضربت فاذا زيد يضرب عمرو فان الترادف الرفع اولا لا يعل اذ اللفظ اجازة الا على الجملة  
 لا يثبت فالباقى وقد يختار النصب على الرفع بالعطف اى بسبب العطف على جملة فعلية للتنا  
 بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوفة عليها نحو ضربت زيدا وعمروا كرمته وفى هذا المقام

اولى يكون المعطوف المعطوف عليه كلاهما جملتين خيليتين او التماسا امر مهم عناهم  
 و كذا يختار النصب بعد حرف المقتضى كما تقول انيذا ضربته او دخول حرف المقتضى على الفعل  
 و كذا يختار النصب بعد الفاعل المستفهام كما تقول انيذا ضربته او دخول الفاعل المستفهام  
 على الفعل ولى و كذا يختار النصب بعد اداة الشرطية كما تقول انيذا ضربته او دخول  
 اداة على الفعل ولى لما فيه من معنى الشرطية و اذا كان الفعل مقدرا فيكون ما بعده منصوبا  
 و كذا يختار النصب بعد حيث كما تقول حيث زيد اتجد و فاكره لما فيه من معنى التماسا  
 الى الجملة و انما يظهر معنى الشرطية في حيث ان الصلة كاي و كذا يختار النصب في الامر  
 و النهي نحو زيد اضرب او لا تضرب اذا لم يفتحن وقوع الامر و النهي جزمين للبتة  
 محتاج الى التاويل اذ قولك لزيد اضرب او لا تضرب مقدر بزيد مقول في حق اضربه  
 او لا تضربه و هذا التقدير يستبعد فالنصب بتقدير الفعل اولى اذ هي اى حرف  
 الفع و الف الاستفهام و اداة الشرطية و حيث مواقع الفعل يعني ان وقوع الال  
 بعد اولى و اذا كان تقدير الفعل ولى فالتمسار النصب و كذا يختار النصب  
 عند خوف البس المفسر بالحقيقة مثل قوله تعالى انا كل شئ خلقناه بقدر اذ لو كان  
 كشيء مرفوعا بالابتداء فيمكن ان يكون قوله خلقناه بقدر جزءا فيكون مواقع النصب اولى  
 فيتمثل ان يكون قوله خلقناه بقدر كشيء و يكون انظر و معنى بقدر جزءا للبتة و فيكون  
 كل شئ مخلوق لما كان بقدر و هذا المعنى ليس مقصودا وليست هي الاصلان اى الرفع و النصب  
 اذ كانت الجملة الاولى التي هي المعطوفة عليها مشتقة من جملتين احداهما اسمية كبرى و الاخرى  
 فعلية صغرى كما في مثل ليد قاهر و عمره اكرمه فمن جهة الكبرى يكون الرفع اولى  
 و من جهة الصغرى يكون النصب ولى و هذا ان الجملة متعاضدتان فالرفع و النصب كلاهما

تساويان لا رجحان للاحدا على الآخر ويجب للنفس ان لا يجرى حروف الشرط وحروف التقييد  
او دخلوها على الفعل واجب فلا يجوز الرفع مثل ان نريد اضربته ذهابك والاخر يد  
ضربته وليس اذيه اذهب بل منه اى من ياب اضم عاملة على شرطية التفسير  
او لوسطا الفعل لثبته ذهب على زيد لم يصبه اذ لا بد من افعال الباء على زيد فيكون زيد محمورا  
لا منصوبا ولو سلك عليه مناسبه اعني اذهب ليسير مرفوعا لانه خبر قائم مقام الفاعل فالرفع  
اى فوجب الرفع في مثل زيد ذهب به على الابتداء كما هو النظم او بتقدير اذهب على التقدير  
لا يكون منه وباعلى المفعولية ولكى ليس من قبيل ما اضم عاملة على شرطية التفسير  
ما لا يكون الفعل الواقع بعد الاسم ضارحا لان يكون مفسرا لعماله اخرج ليعنى كما في قوله  
كل شيء فعلوه في الزيد او لوسطا الفعل لثبته فعلوه على الاسم نفسه المعنى اذ لا معنى  
لفعلهم كل شيء في الزيد بل الصحيح ان الفعل صفة لكل شيء والمعنى ان كل ما فعلوه ثابت الزيد  
فكل شيء مبتدأ وفي الزيد خبره وهذه الجملة الفعلية مبنية للذكر وعلم ان الظاهر ان قوله تعالى  
الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة من قبيل ما اضم عاملة على شرطية التفسير  
والخيار في النسب لكن انما السببه التقوا على الرفع ولا يجوز اتفاهم على الوجه الجوع فلا بد من تأويل  
يجوزهما اضم عاملة على شرطية التفسير وتاويلان احدهما اشارة الى قوله الفاء بمعنى الشرط عند المجرى ان  
في قوله سبحانه فاجلدوا في حكم فاجزأ فلا يعمل في خبرا فاجلدوا فاما يمكن ان يسلط الفعل المذكور على  
حتى يكون من قبيل ما اضم عاملة على شرطية التفسير الثاني اشارة الى قوله وجلتان عند سيدويه يعنى  
ان هذا الكلام عند سيدويه جلتان اذ الزانية مبتدأ ومذوف المضاف اسى حكم الزانية والزاني  
عطف عليه فتقدير الكلام ان حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم وقوله فاجلدوا جملة ثانية والياء فيه  
للتفسير ولا يجوز ان يعمل خبر جملة في خبر جملة اخرى فلا يمكن التسلط فلا يكون هذا المثال من قبيل

ما انصرف على شريطة تفسير ولا اى وان لم يات قبل مجا اول المبرر او سبويه فالجواز النقص  
من باب انصرف على شريطة تفسير ولا اى وان لم يات قبل مجا اول المبرر او سبويه فالجواز النقص  
بطل فلما بد من التاويل الرابع من السوانع التي يجب فيها عند عامل المفعول به التحذير وهو  
في اللغة التحوين والتبديد وفي اصطلاح النحاة معقول بتقدير اتي وجوب على التمييز ان يكون  
منه وما بتقدير اتي تحذير السمعول مما بعد او يكون منه وما بتقدير اتي وذكر المحذير منه  
المنسوب مكررا فانقسم الاول من التحذير محذرا عما بعده وانقسم الثاني محذرا من مكرره ويشترك  
كل من خافي كونها منسوبة من بتقدير اتي فلاول مثل اياك ولاسد اى بعد انفسك من الاس  
والاس من نفسك واياك وان تحذف اى بعد نفسك عن حذف الارب من ههنا في الجعا  
والثاني مثل الطريق الطريق اى اتى الطريق اذ فيه آفة ويجوز ان في نفسه الاول كذا  
وذكر في غير هذا الاثر المحذير من عطية بالواو وان تترك الحذف من قول اياك من الاسد ومن  
ان تحذف ويجوز ان في ان تحذف حرف ويجوز تقول اياك ان تحذف بتقدير من اذ حذف حرف  
من ان قياس مطرو ولا يجوز حذف الواو اذ حذف حرف العطية غير جائز ومن ثم لا يجوز  
لك ان تقول اياك الاسد كما امتناع نقول بر حرف العطية وامتناع حذف من  
من الاسم المترشح فذكر الاسد بعد اياك اما بالواو او بفتح فذكر ان تحذف بعد وعلى ثلثة اوجه  
بالواو ومن ويحذف من اذ المثلث بين المقاييل الخمسة المفعول فيه هو ما فعل في فعل  
مد كونه لفظا او بتقدير من زمان او مكان ابتداء الى قس المفعول فيه بشرط انضبطه  
لتقدير في اذ التلخيص بما وجب ايجز ضرورة اذ لا يجوز الظاهر حرف ايجز وطره في الزمان  
كلها سمار كانت معرفة او مكررة محدودة نحو اليوم والاسبوع والاشهر واسبوع او غير ذلك  
نحو ايجز والديهر الزمان قبل ذلك اى النصب بتقدير في كما تقول صحت اليوم



وشركا وستة وجبت حينئذ زمانا وصمت دهرًا وظروف المكان ان كان المكان مبهما  
 او في حكم المبهم قبل ذلك اي النصب بتقدير في والا اي وان لم يكن بيما فلا يقبل النصب  
 بتقدير في وهما المبهم في كلام بعض النحاة بانجحات الست او لا بعد ولا نهاية لها وهي  
 والوقت والقدام والخلق واليهين والشمال وحل حليدي اي على المبهم المذكور لفظ عند ولدي  
 وشبهها اخذون وسوى لا بهما معا وحل على المبهم المذكور ايضا لفظ مكان المذكور في  
 كثره استعمال لفظ المكان او كثره المكان فيفه نوع من الاسماء ولذا اجاز ان يقال  
 قد اكد عندك ولدي زيد ومكان عمرو ولا يجوز ان يقال جلت الدار والمسجد البيت الاسماء  
 ليست بمبهمة ولا محمولة طية فيفسر بعض النحاة المكان المبهم بانه اسم بواسطة امر غير  
 داخل في سبابة وعلى هذا الجحاة الست وعند ولدي والمكان والفرسخ المسيل ونحوها  
 مبهمة اذا سميتها بواسطة امر غير داخل في سبابة بخلاف البيت والدار والبلد والمدينة  
 وامثالها اذ لما اسماء ليست امر داخل في سبابتها ورح لا يدخل ما بعده دخلت في المبهم  
 الا بالتأويل بخلافه عند ولدي ولفظ المكان لا يتاخر اخله في المبهم على هذا التقدير  
 وحل على المكان المبهم ما بعد دخلت وسائر نقصار يفهم وان لم يقع بعده الا لا يمكنه  
 المعية كما تقول دخلت المسجد البيت والدار على الاحتمال لكثرة الاستعمال لا للاسماء  
 واما قال على الاصح او مذنب بعضهم ان المكان المعين الذي اخل عليه فعل الدخول منصوب  
 على انه مفعول به والاصح انه مفعول فيه ومنصوب بتقدير في حذف حرف التحقيفا  
 او حلا على المكان المبهم وينصب المفعول فيه مثل المفعول به بجاهل مضمرا كما تقول  
 يوم الجمعة في جواب من قال متى صمت وكذا المفعول فيه يضم فيه عامل النصب على  
 شريطة التفسير كما سبق في المفعول به كما تقول لم تحب صمت في الكلام الذي سبق

ثم جاز هذا الفعل وقد كبرت الرغبت انما وقد كبرت النفس على وقد كبرت من كبرها بما يتساوى من وقد كبرت  
 انما جاز الفعل المنقول له وهو الفعل لا جاز فعل المذكور لفتحا او تقدير او هو متعين واحد ما  
 لا يحصل الفعل فيه ترتب عليه مثل ضربه ناديا اذ اذا ويا بما يتساوى في الضرب ترتب عليه ناديا لم  
 الما في النافية للفعل المرفوض ومقصود الفاعل في نافية ما لا يحصل قبل الفعل ويكون ارضا فاعل لما  
 وكان الفعل كما تقول قد قلت عن الحرب جيتا ان يكون فعل قبل ان تقوم ويا عشت لفاعل عليه  
 وكل مشابهة كرتي كرتنا عاثة اذ ام الفاعل على الفعل وعالمه ويا عاثة والمفعول له ثابت  
 وتقتضيه الكلام على قول في قوله تعالى خلافا للزجاج فانه اى المنقول له عند مصدره والى  
 الية تقدير الكلام من نحو ضربته ناديا وقد كبرت عن الحرب جيتا ضربته ناديا قد كبرت عن الحرب  
 متوابعين فتاكيين المنقول له منصوبا ملحقه بل يكون داخل في المصدر لا الصريح قول الجوهري ان  
 معنى التعليل من المنقول له والتقدير الذي ذكره الزجاني لا يفهم من معنى التعليل و اعلم ان معنى  
 اللام معتبر في المنقول له كما ان معنى في معتبر في المنقول فيه فاعلم ان معنى في المنقول فيه شرط في  
 تقدير اللاحق اذ على تقدير التعليل بما كبرت المنقول له مجرور ولا يجرى منه خذ فيها اذا كان المنقول له  
 فعلا لفاعل الفعل المعلن به اى المنقول له ان يكون المنقول له مقلدا في الوجود والذى  
 لفعل المعلن به كاتار ويا ويا جين في السالين المذكورين فاما اعلان لفاعل الفعل المعلن به  
 لفعل من الوجود وان قلت يتكلم الا كراكم اى في ضروف اللام ليس بها اثر لان الا كراكم من كلام  
 الجوهري فعل يتكلم وكذلك قلت جئتكم اليوم الا كراكم يك في الضروف اللام ليس بها اثر الا كراكم ليس  
 بمتاثر بل في الوجود المنقول معه هو اسم المذكور بعد الواو التي بمعنى معلقتا  
 متسول فعل واد كان ذلك الفعل فاعلا نحو استوى الماء وتخشيتة او مفعولا نحو كفك  
 وزيد ادم رسول كان الا كراكم لفتحا اى مفعولا او معنى ما في مفعولا فاعلم ان كان

الفعل لفظاً وجاز العطف اى يحذف عطف ما به والواو على ما قبله فالوجه چنان اى العطف والتعدي  
على المفعولية جازة مثل حيث انما وزيد وزيد اكان كان زيد مرفوعاً يكون مفعولاً على فعل  
الفعل اعني الضمير المتصل لكونه موكداً بالضمير المنفصل من هذه ايجبة تحجز العطف عليه اكان  
منصرفاً يكون نصباً على انه مفعول معه والا اى وان لم تحجز عطف ما به والواو على ما قبله على التقدير  
كقولنا الفعل في جوابا لتعيين المنصب على انه مفعول معه مثل حيث وزيداً لانه لا يجوز العطف  
على الضمير المرفوع المتصل لانه بمنزلة خبر الكلمة ولم يحصل اتصالاً بالضمير المنفصل وليس في الكلام  
بين المتكلم والمخاطب عليه فلا يجوز العطف في هذا المقام كما سيذكر الله تعالى فان كان الفعل محيياً  
وجاز العطف اى عطف ما به والواو على ما قبله لتعيين العطف مثل ازيد وعمر و اى امر شئ ثبت لزيد  
مع عمر و اى ما يقع زيد مع عمر فيكون عمر مفعولاً بزيادة ولا يجوز نصبه على انه مفعول معه لان المفعول  
ما لم ينفذ في العطف اى لا يجوز ترك الظاهر لا مخرجاً لضعيف والا اى وان لم تحجز العطف لتعيين  
على انه مفعول معه وجواباً لثبوت كمال العمل الضعيف الا لا يجوز الوجه الاخر مثل مالك وزيداً  
وما شئت انك وعمر اكان الضمير مائة منع زيداً ومع عمر والعطف في هذه الصورة غير جازة او  
على الضمير المحذوف بالاعادة اخبار سوار كان حرف جر او مفعولاً ليس ببيان وتما فرغ من التعليل  
الخمسة الستة هي اصل المنصوبات شرع في ما تنقاسا فقال الحال وهو في اصطلاح النحاة ما بين  
هبة الفاعل وصفة وقت صدور الفعل عنه او هيئة المفعول به وقت وقوع الفعل عليه  
سوار كان الفاعل او المفعول به الذي وقع الحال عنه لفظاً او معنى حتى ضربت زيداً اقاما اكان  
ما كان حالاً عن تاء ضربت يكون بنياً لئيمة الفاعل وقت صدور الفعل اعني الضرب  
وان كان حالاً عن زيد كان بنياً لئيمة المفعول به وقت وقوع الضرب عليه ونحو هذا في الالاء  
فما تنقاسا حال من الضمير الستة في الطرف اذ في الطرف متضمن لمعنى الفعل وهو حصل او حصل

فقدت الفعل وتقيم المفرد متماثلة فيكون محذورا فيشكل فيميز المستمرة في النظر فيكون  
المستمرة ثمة فانكلا مستمرة ويكون قائما حالاً عنه وهذا ازيد قائما لان قائما حال عن زبيرة و  
مفعول مفعول لان التثنية والاشارة مفعولان من لفظنا فتويعين معنى الفعل وهو اتيه واكثر  
وتقدير الكلام انهم على يد او اشير الى زيد حال كونه قائما فزيد مفعول به لذللك الفعل المستمر  
يوسط حرف الجر وقائم حال منه وحالها اي حامل الحال بالفعل نحو ضربت زيدا قائما او  
اي مذهب الفعل نحو زيد منار ب نلامه راكبا او معناه اي مذهب الفعل نحو زيد في الدار قائما او هذا قوله  
قائما وبضم جمل النظر من قبيل شبه الفعل وكلام الممديل من لان النظر من قبيل الفعل  
كما عرفت وشبهها اي شرط الحال ان تكون متحركة لان حال مله سبعين يسهل الفاعل او المفعول  
به ولا يجتان في بيان اليه الى التعريف تحريفا كمال سكر فيرمت اليد وصاحبها اليه اي حال  
معرفته غاليا لانه محكوم عليه في المعنى الاصل في الحكم عليه التعريف وما تراه اي في بعض العود  
كرونا موقفة كاني او سلمها العراك اي لا يسجل حذر الحوش الا بين متحركة ومن حيث به وحده  
فتأمل الاول ثانيا ان المراك وان كان معرفا باللام كنه اول بالكرة وسبب متحركة اول دخل  
لمعنى التمرين في بيان اليه فاللام زمانية في الحقيقة او بان التقدير ارسلها العراك فترك  
فتعكر حال العراك منصوب على المصدرية والالف واللام اشارة الى معلومية المعنى المصدر  
اي تترك العراك الذي تفردها الثاني ثانيا اول متفرع او بتقدير غير مدح فان كان صاحبها  
لكم لا وجب تقديره ما اي تقدير حال عليه لئلا يشبهه بالصفة في حاله انصب كما في قوله  
رايت رجلا راكبا ولو قبح حال لم يقع الاشتباه اذ لا يقيم الصفة على الموصوف اعلم  
ان الحال تقدم على العامل للفظ لان العامل اللفظي لقوته يترتب في المتقدم والمتأخر  
وكن لا يتقدم على العامل المعنوي لانه عامل حيث لا يترتب في المتقدم بخلاف النظر

لا يتقدم على العامل المعنوي ويتوسط فيه بالاعتدال في غير ذلك كما تقول كل يوم لك توب كل يوم  
منصوب بسبب العامل المعنوي وهو لك ولا يتقدم الحال على ذي الحال الجور في معنى مثل  
مجرد عن ثباته للجور ان يكون مجرداً مقدماً على زيد لان الحال من توب ذي الحال والجور لا يتقدم  
على الجور فكذلك ما يكون تابلاً وتكونه على الاصح اشارة الى ان بعضهم جوز تقديم الحال على الجور  
الجور لان الحال من تعلقات ذي الحال الجور ولا يلزم من عدم جواز تقديم الجور على الجور  
عدم جواز تقديم متعلق الجور عليه لا سيما اذا كان عامل الحال فعلاً فعلياً واعلم انه قال بعضهم  
شرط الحال ان يكون مشتقاً او في معنى المشتق وهذا ليس بصحيح اذ كلما يدل على هيئة  
وصفة صحت ان يقع حالاً وان كان اسماً جازماً مثل هذا البدر الطيب منه رطباً  
لانها مع كونها جازمة في تعاضدتين لا التماساً على هيئة البسرية والخطبية ومعنى هذه العبارة ان  
هذا التماساً اليه في حالة البسرية الطيب فضل منه حال كونه رطباً والعامل في رطباً الفعل التفضيل  
اعني اليه باتفاق النخاعة والعامل في بسرية الفعل التفضيل كانه قيل هذا رطباً طيباً على طيبه  
رطباً فالاطيب باعتبار اصل الطيب عامل في رطباً وباعتبار الزيادة عامل في بسرية او قال بعضهم  
العامل في بسرية هذا اسي اسير اليه حال كونه بسيراً وهذا القول ليس بصحيح اذ لا يمكن ان يكون في الالفاظ  
حال البسرية لا البسرية فلا يجوز ان يكون عاملاً في بسرية او اعلم ان الحال قد يكون مفرداً كما عرفت  
وقد يكون جملة خبرية فيجوز ان لا بد لها من البطية رطباً الى صاحبها او جملة اسمية  
او فعلية فاذ كانت اسمية بالانوار الضميمة كما تقول جاري في زيد وابود راكب او بالانوار فقط  
كما تقول جاري في زيد والشمس طالقة او بالضميمة فقط كما تقول جاري في زيد راكب على ضعف  
اسمها الضميمة لان الجملة الاسمية قوية في الاستقلال فيحتاج الى البطية تسمى كيون صدره بالجملة  
بطرية الرجز الضمير الجرب ان يكون في صدر الجملة والمضارع الملتصق اسم على تقدير كون الجملة

مستوفى على الفعل المتصالح الثابت الربط بالضمير وحده لا بغيره ولأن الفعل المتصالح الثابت  
 مثل اسم العامل وفي اسم العامل المفرد لا يكون الربط إلا بالضمير وما سواها أي فيما سوى ضمير  
 الجماعين سواء كانت الجماعية شتملة على المتصالح المنفرد أو لا فهي الثابت الربط أنما يكون ملكاً  
 وبالضمير كليهما أو بالحدما أو به سواء كان أو لا أو غير متشوق في المتصالح الثابت بغير ضمير  
 ولا تقول بغير ضمير ويركب في المتصالح المنفرد بغير ضمير لا يركب في المتصالح المنفرد بغير ضمير  
 أو يركب ولا يركب في الثابت من قدامه كانت ظاهراً كما تقول بغير ضمير يركب  
 أو مقدماً فتقول تعالى يا أيها محمد صبر على ما أمرتك من قبل الله في حال كقولك  
 للمسلمين يا أيها محمد صبر على ما أمرتكم من قبل الله في حال كقولك للمسلمين  
 وهي عبارة عن حال التي تؤكد وتقر منضمون الكلام السابق حتى يذهب إلى المحقق فاعلموا  
 حال تولد العطف في الشبهة المفهومة من ابود والعاقل المتدبر في الحق أي الحق في عطفه على  
 حال كونه ملحوظاً وتعال في بعضهم تقديره يركب على فاعلى في حال ملحوظة وفي مقابل الحال الموكدة  
 الحال القيصرية وهي ياتي منضمون الكلام السابق كما تقول بغير ضمير لا يركب في حال ملحوظة  
 وشروط أي شرط وجوب حذف حال الحال الموكدة أن تكون حقيقة لا وهمية من أجلها  
 فلو وقعت الحال الموكدة عقيب الجملة لكانت لا يجب حذفها كما في قوله تعالى يا أيها محمد  
 قرأنا عزيراً قال ايضاً النفاذ حال الموكدة أنها تؤكد وتقر منضمون جملة اسميته وح يجب حذفها  
 مطابقة القول الاول صحيح وانصح كما يترجم في الكتب المبسوطة القهز ما أي اسم يرفع الأجرام  
 المستقر من أن سذكورة أو مقدماً فاعلى في يرفع الأجرام من أن سذكورة من مع  
 أي يرفع الأجرام من غير مقدماً فاعلى ما كفي عن عن عن عن عن عن عن عن عن عن عن عن  
 في بحث العدد وتميزه متوفى في انشاء الله تعالى واما في غيرها أي في غير العدد سواء كان مؤنثاً

نحو عندى رطل زيتا ومنه ان سبنا او كميلا نحو عندى قفيلت بذا او مقيا نحو وعلى التمرة مثلهما  
 زيد اقله يعني يور والتمييز الراجح للابهام من المفرد واحد ان كان ذلك التمييز جنسا والمراد بالجنس  
 يقع على القليل والكثير كالمسل في معنى الزيت نحو عندى رطل زيتا ورطلان زيتا وارطال زيتا  
 الا ان يقصد بذلك الجنس لا دفع فبني عند قصد النوعين تقول عندى رطلان زيتين ويجمع عند  
 قصد الاول وتقول عندى ارطال زيتا وعلى هذا القياس حال الاجناس الاخر ويجزم التمييز  
 في شيئا اسي في غير الجنس تقول عندى هندوق كلبا او ثوبا بانه ان كان المفرد المقار الذي  
 تميز بتبوين او بنون التشبيهية كانت الاضافة بجزء التنوين ونون التشبيهية كما تقول عندى  
 رطل زيت ومنه ما سجن ولا اسي وان لم يكن في كل المفرد تبوين او بنون التشبيهية بل في ان شبيهة  
 بنون الجمع او بانفاته كما في عشرون دهبها وعلى التمرة مثلهما زيدا فلا يجوز ان افاته في التمرة بخلاف  
 والاندافه فلا يجوز ان يقال عشرون درهم ومثل زيدا قد يكون التمييز عن غير مقدار مثل عندى  
 خاتم حديد او في هذا القسم الاضافة وانخفض اكثر يعني خاتم حديد اكثر متعلا من خاتم حديد  
 والقسم الثاني من التمييز اعني ما يرفع الابهام عن ان متعدي يرفده عن نسبة متحققة في جملة  
 او اضافها كما في شبهة الجملة فالاول مثل طاب زيد فساك والثاني مثل زيد طيب با وابوة  
 وهذا وعلمنا وفي اضافة مثل فيحبنى طيبه ابا وابوة وحاكا وعلمنا علم من القسم  
 من التمييز يرفع الابهام المستقر عن ان مقدرة مقابلة او معنى طاب زيد نفسا طاب شى زيد نفسا  
 نفسا يرفع الابهام عن شى وهو ذات مقدرة وعلى هذا القياس زيد طيب نفسا وغبني طيب نفسا  
 وقال بعض النحاة ان المراد بالذات المقدرة النسبة المتحققة بين هذه الاشياء الثلاثة مثلهما  
 في طاب زيد نفسا نسبة الطيب الى زيد مبتدئة ومما حقه الى البيان فالذات المقدرة عبارة عن هذه  
 النسبة ولا احتياج الى تقدير شى والقول الاول اصح اذا طلاق الذات المقدرة على التمسك المقدر

اولى من ذلك ما دل على النسبة ومن جهة التسمية الاضافة الى الذات المقابلة له ذلك ما دل  
 اى قد ورد في سنة ويدا تعجب من فرويته والذرى الامم العبد ثم استدل بحجج كثيرة من فرويته  
 تعجب من فدايته بما قيل في انسابه انما يقال لانه نال الجناح العزائب ثم ان كان التميز  
 عن ذات مقدرة اسما فيروية يصح جعله اى جعل ذلك الاسم لما انتسب عنه جازما ان  
 يمكن ذلك التميز اى اى لما انتسب عنه ولتعلقه كما تقول طاب ثرا باللفظ بالاسم الصحيح  
 لما انتسب عنه وهو زيد فيكون زيد هو الاب ويصح جعله متعلقا فيكون الباعبارة عن ابيه والا اى  
 وان لم يصح جعله لما انتسب عنه فهو متعلقه كما تقول طاب ثرا باللفظ بالاسم الصحيح  
 اى في العود من حاقصه بذلك التميز من الافراد الثنية والجمع سواء كانت لما انتسب  
 ما انتسب عنه او متعلقة او كنهية بحسب القرائن تقول في الاول طاب ثرا باللفظ بالاسم الصحيح  
 ثرا وفي الثاني طاب زيد ورواديرج ورواديرج في الثالث ثرا باللفظ بالاسم الصحيح  
 والزيدون آباءه واخرى طاب ثرا باللفظ بالاسم الصحيح والزيدون آباءه والزيدون آباءه  
 وثنية وربما اذا كان التميز جنسا متساويا لا يقليل والكثير فلا يثنى ولا يجمع كما عرفت فيقال  
 طاب ثرا باللفظ بالاسم الصحيح والزيدون طاب ثرا باللفظ بالاسم الصحيح  
 عند قصد النوصين تقول طاب ثرا باللفظ بالاسم الصحيح عند قصد النوصين  
 على المعنى بان نفساني طاب ثرا باللفظ بالاسم الصحيح عند قصد النوصين  
 او لا يصح ان يكون متعلقا وذلك ابوة في طاب ثرا باللفظ بالاسم الصحيح  
 لما انتسب عنه بل متعلقة فانه يمكن ان يحيا بان معنى جعله لما انتسب عنه ان يصح المطلق  
 على ان انتسب عنه على وجه لا يجوز اضافة الى ما انتسب عنه وح تقول نفساني طاب ثرا باللفظ بالاسم الصحيح  
 لا يصح جعله لما انتسب عنه بهذا المعنى لان المطلق النفس على زيد وان كان محججا لكن يجوز



اضافة اليه بان يقال نفس زيد بخلاف ابني طالب يذا اذا كان زيد هو الاب او لا يتصور الاضافة  
 حرا صلا واما الاضافة البينائية فليست باضافة حقيقة والمراو متعلق ما انتسب عنه بالصح اضافة  
 الى ما انتسب عنه سواء كانت بلا واسطة كما تقول نفس زيد وعلم زيد ابوة زيد ودار زيد وبلوا  
 كما تقول ابوة ابني زيد فظن ان نفسا في طالب يد نفسا من قبيل متعلق ما انتسب عنه فيجب اضافة  
 ذلك الابوة في طالب زيد ابوة من قبيل المتعلق سواء كانت ابوة زيد لانه او ابوة ابيه له اذا لا  
 مضافة الى ما انتسب عنه بلا واسطة والثانية مضافة اليه بواسطة فاستبان ان نفسا و ابوة لكل واحد  
 من الاثنين من قبيل متعلق ما انتسب عنه ثم ان الابوة يمكن ان يحل على الابوة القائمة بما انتسب  
 وعلى الابوة القائمة بتعلق ما انتسب عنه وهي على كلا التقديرين من قبيل المتعلق كما عرفت  
 بخلاف العلم فانه لا يمكن ان يحل الا على العلم الذي يقوم بما انتسب عنه لا على العلم القائم بنفسه  
 ووجه الفرق ان الابوة اضافة بين الاب والابن فيمكن ان يحل على ابوة ما انتسب عنه لكونها متعلقة  
 بانه ويمكن ان يحل على ابوة ابيه لكونها متعلقة به بخلاف العلم لانه صدق حقيقة قائمة بالعالم متعلقة  
 بالمعلوم فيصح ان يقال طالب زيد علما اى من جهة العلم القائم بذاته والمتعلق بالمعلوم ولا يصح ان يقال  
 طالب زيد علما اى من جهة العلم القائم بغيره ومثلا المتعلق بزيد من جهة كونه معلوما وهذا ظاهر يستدل  
 وان كان التمييز كان تلك الصفة له اى لما انتسب عنه وطبقة اى يكون مطابقة له افراد  
 وتشبيه وجها وتاكيد وان شئت كما تقول شد در زيد فارسي ودر زيد فارسي فليس من زيد في ارس  
 واحتملت الصفة المذكورة ان يحل العلم ان فارسي في شد در زيد فارسي عبارة عن زيد وكذا  
 قائما في قال الله عز وجل كما عبادته عن الله تعالى فان حل على التمييز كان المعنى شد در زيد فارسي  
 وعز قائمية الله تعالى وان حل على الحال كان المعنى شد در زيد حال كونه فارسي وغير الله حال كونه  
 قائما ولا يتقدم التمييز عن الفرد على عامه فلا يجوز ان يقال في عشرين درهما عشرين

لأن المقصود أن يذكر المبدء بما هو من جنس معين وتقديم التمييز على المفرد مقصود لهذا المقصود  
وملأ القياس حال سائر المفردات بالقياس إلى تماثلها أو اختلافها في تقديم التمييز إلى  
الابهام عن النسبة إذا كان عاملاً فلهذا سبب الجموع لا يقدم على الفعل واليه أشار بقوله  
ولا يحسن أن لا يقدم على الفعل فلما أصبح من قبيل أنفسا لما يبين ذلك المقصود بالابهام ثم  
وإنما لا ياباهم التقديم على الفعل ينافي في المقصود خلافاً لما أنشأ والمبهم هنا ما يحجز أن التقديم  
التمييز على الفعل لأن الفعل عامل قوي يصرف في التقديم والمبهم هنا ما يحجز أن التقديم  
مع التمييز بالفرق جيباً ما كان نفساً بالفرق فليتب نفساً مع كون تمييز آخر طيب مقدم عليه  
وذكر الجمود نفس مكان نفساً وهذا القول الصحيح لما ذكر المستثنى في اصطلاح النحاة والطلاق على  
أنهما متصل والآخر منقطع والمفصل المنفرد عن متعدد مذكور لفظاً أو تقديرًا بالابهام  
ولحقنا أنها إن تعلقت بالحكم بالتعدد ونخرج بعض من بكتلة الواو أو ما من ذلك الحكم وتبقى باء واحدة  
في ذلك الحكم نحو جبار في القوم لازماً فخرج زيد بكتلة الألف من حكم الجمعي المتعلق بالقوم المذكور لفظاً  
وتبقى غير زيداً في حكم الجمعي وبكتلة الجاء جبار في الازيد اسي جبار في الواو الازيداً فخرج زيد عن حكم  
حكم الجمعي المتعلق بالتعدد المذكور تقديرًا أو بواحد المستثنى المنقطع هو المذكور بعد  
أسي بعد الواو أو ما غير مخرج عن متعدد أو المستثنى من غير متين دلل المستثنى في الاستثناء  
المتعلق نحو جبار في الواو إلا ما جاز ليس من جنس واحد لأن الواو به يعلل الخطاب وهو أسي  
منه وهو إذا كان بعد لا غير الصفة في كلامه موجب كما في قولنا جبار في القوم الازيد  
والمراد بالكلام الموجب أن لا يكون في الواو أو لا استثناءً أو يكون المستثنى مقدماً  
على المستثنى منه فيكون منه وجاباً كما تقول جبار في الازيد أو واحد وان كان في موضع  
عن اندفنجوني زيد الوجبان النسب على الاستثناء والرفع على البدلية أو يكون المستثنى

منقطعاً كيشي يكون المستثنى منصوباً على تقدير كونه منقطعاً في لغة الأكثر وفي لغة بعض المستثنى  
والمنقطع مرفوع اليها كما تقول يا جاري احدى الاحبار رفع حمار بناً على انه بدل غير احد وانه ضعيف  
او لا يتصور البديل منها سوى بدل التلو وهو لا يكون الا في كلام صادر بطريق السهو والغفلة  
والاستثنا المنقطع لا يكون الا في كلام صادر بالروية والخطائته او كان المستثنى واقعاً  
بعد خلا او عد في لغة الأكثر بناً على فعلان ماضيان من خلا يخلو خلوا واما بعد فعداً  
اسي جازره واما علمها فميترة فيها واما في منصوب على كونه منفعولاً به كما تقول جاري في القوم  
خامزياً وعداً زياً اسي خلا الجاني او عد الجاني زيداً وفي لغة بعض كل واحد منهما حرف جر واما  
مجرور او كان المستثنى بعد ما خلا وما عدل يعني يكون المستثنى منصوباً في جميع اللغات الا كان  
واقعا بعد ما خلا وما عدل او لا شبهة على هذا التقدير في كون كل منهما فعلاً او كلاً ما فيهما مصدرية  
وهي مختصة بفعل شبهة تقتضي تقدير الزمان كما تقول جاري في القوم ما عدل زيداً او ما خلا زيداً  
او جاري في القوم زمان عد الجاني اسي مجاوزته زيداً او زمان خلوه عن زيد وكذا يكون المستثنى  
منصوباً بعد ليس ولا يكون لانها من الافعال الناقصة واسمها مفعول واما بعد ما منصوب  
على الخبرية نحو جاري في القوم ليس زيداً او لا يكون زيداً اسي ليس الجاني او لا يكون الجاني زيداً  
ويجوز فيه اسي في المستثنى النصب يختار البديل فيما وقع المستثنى بعد لاني في كلام  
غير موجب تام ويعني به ما ذكر فيه المستثنى منه نحو ما جاري في احد الازيد بالرفع  
على البلية والازيد بالنصب على الاستثنا واما مرت باحد الازيد بالجر على البلية والازيد  
بالنصب على الاستثنا واما ريت احد الازيد بالنصب على البلية ونها هو المختار واصل المستثنى  
ونها جازر مثل ما فعله الاقليل والاقليل لا يعرف المستثنى على حسب مقتضى العوا  
اذ كان المستثنى منه غير مذكور في الكلام وهو اسي المستثنى الذي هو غير مذكور

فواتح في خبير الكلام الموجب للمعنى الصحيح مثل ما ظهر في الكلام اسي ما من غير  
 الازيد ولا يجوز ان يقال مني الازيد لم يتقدم المعنى الا ان يستقيم المعنى في الكلام الموجب  
 مع حذف المشتبه منه مثل قهرت الايدى هكذا اسي قهرت كل يوم من يوم الاحد الى يوم  
 ومن ثمة اسي من اجل انه لا يجوز حذف المشتبه في الكلام الموجب الا ان يستقيم المعنى  
 لانه لا يحل ان يثبت لان فهو لا يرجع الى الاثبات فيكون المعنى زيد ثابت على اللفظ  
 الا على منقوله وهذا في جميع احواله لا يمكن ان يثبت جميعه فاما انما هو زيد الا يعلم واذا اعتدى بالبدل  
 على اللفظ اسي على انما المشتبه منه لما في فعله على للوضع اسي يحل على محل مثل ما جاء في  
 من احدا لا زيد ولا احد فيه الا انهم وما نيا شيئا الا شئ لا يجاب عنه وانما انما لا بد  
 على اللفظ في المثال الاول لان من لا يعتد في الاثبات يعني انه لا يمكن ان يكون زيد  
 في المثال الاول منقوله على الاستثنا فيكون بدلا فاما ان يحل على الاثبات فيكون بدلا  
 الكون من غير ان يكون اللفظ لا يستغرق فلا بد من تقدير من بعد الا فيلزم زيادة من في  
 وهذا غير جائز كما ياتي او يحل على محل وهو الرفع على الفاعلية فيكون مرفوعا وبه المطلوب  
 واما في المثالين الآخرين فلما قال وما ذكرا فقد ان عا صلتين بعد انما في المثالين  
 لانها عا صلتان للنفى وقد انتقض اللفظ بالانفصال لانه لو ابدل المشتبه على اللفظ في المثالين  
 وقيل لاحد فيهما الامر وانما ينسب لان فتحه شبيهة بالحركة الاعرابية بحسب ما يجوز انما بدلا من تقدير  
 بحركة التعليل في النسب ومعنى نفى قد انتقض الا ولا يمكن تقدير الابدال على ان يكون ما عليه  
 ولا يمكن ايضا ان يحل على محله القريب وهو ينسب بكلمة لا او معنى نفى لما انتقض بالانفصال  
 عليها فيما بعد فلما يجوز ان يكون عمرو منقوله ما بل يحل على محله البعيد وهو الرفع بالابتداء  
 فيقال لانه فيما الامر وبالرفع واما في المثال الثالث فلانه لا يمكن حل لبدل على انما

فلا بد من تقدير ما عمل فيه ومنه انما انتقص بالافلا يصح تقدير كونه بالبعد الانبياء شرعاً في اللفظ  
فيجب جعله على محل المستثنى منه وهو الرفع على انه من المبتدأ بخلاف ليس يا شديداً الاشياء  
يعني انه لا يجوز ان يحل المبتدأ على اللفظ على تقدير كونها ولا حالتين في المستثنى كما ذكره الجليلي  
ويزيد في الاشياء ان يجوز هنا ان يحل على اللفظ مع كون ليس على ما في المستثنى منه والفرق ان يحل  
على ليس اللفظ النفي وهو قد انتقص بالانتمى مع اعماليها فيما بعد الابان يكون ما بعد ما بعد ما مع  
واما على ليس فليس من جهة النفي بل من جهة الفعلية فيجوز ان يقع ما بعد الابدال عما قبلها كما قال  
لانها اى ليس سملت الفعلية لا النفي فلا اثر لانتقص معنى النفي في علمها ببقاء الاصل  
العاملة هي اى ليس كاجله وهو الفعلية فيجوز ابدال المستثنى عن اللفظ وان وقع بعد  
الا ونظيره ما كان لا بالاقاماً او معنى النفي وان انتقص بالاكس لم ينتقص به معنى الفعل بل هو  
باق بحاله فيعمل فيما بعد الا لك لا اثر لانتقص معنى النفي في ليس اذ هي عاملة من جهة معنى الفعلية  
وهو باق بحاله ولا يجوز مثل نه في خبر ما ولا ومن ثم اى من اجل ان عمل ليس من جهة  
معنى الفعلية لا من جهة معنى النفي كما لا بد من ايقاظ ما بنصب كما على انه خبر ليس به حاله  
من جهة الفعلية وامتنع ما زية الاقائماً او لا يجوز ان يحل ما في خبر الواقع بعد الا لا انتقص  
معنى النفي بالاول المستثنى مخفوض اى مجرور بعد غير نسو وسواء لكونه مضافاً اليه و  
لك المستثنى مجرور بعد حاشا في لغة الاكثر لكونها حرف جر وفي لغة بعض حاشا فعل ما بعد  
منصوب على المفعولية كما سبق في خلاصه في لغة الاكثر وانتعاب لفظ غير فيه اى في الا  
كما علم المستثنى بالاعلى التفضيل المذكور فيما سبق لان المستثنى صا مجرور وايضا فانه  
غير اليه فاجرى اعرابه على غير كما تقول جار في القوم غير زيد وما جار في غير زيد اى وما جار  
اى غير جار بنصب غير كما تقول جار في احد غير زيد بالنصب على الاستثناء والرفع على اليد

وكما نقول ما جاني في غير زيد بالرفع على القاطعة وكلمة متغير وان كانت في الاصل صفة  
كما نقول ما جاني زيد بن علي بن ابي طالب في الكلام الانما سلمت على الذي لا  
وما بعد ما جرد ما فتمت اليه ويجري اعراب ما بعد ما عليها كما ذكر كما حصلت الا عليها اعراب  
في الصفة مع ان الاصل فيها ان يكون مقتضى الاستثناء وهو يجري اعراب غير من ما بعده  
والمعنى الا على غير الا اذا كانت الانابة لجمع منكر غير محقق في معنيين  
جاء في الجال لا زيد وما حصلت هنا على العفة لعدم الاستثناء اذ لا بد من الاستثناء  
المصل من ان يكون ما بعد الا اذا فاما قبلها فيقتضوا الاخر في الاستثناء المنقطع  
لا بد من ان لا يدخل ما بعد الا فيما قبلها فيقتضون في المثال كقولهم ان يكون زيد غائبا في مكان  
ويكتمل ان يكون غائبا فافتقد الاستثناء لتفسيره بخلاف ما نقول انما في الرجال لا زيد اذ لا بد  
لكن ما جرد ما فتمت الا على ما جرد ما فتمت الا على ما جرد ما فتمت الا على ما جرد ما فتمت  
بقية المحذور اذ لو كان محذورا لم يفتقد الاستثناء كما نقول لا زيد بل في مشروطين الاول اذ او اثنين او غير  
ذلك لان الواحد والاثنين كذا غير ما من الامم الى التسعة والاربعين والعشرة فتمت ونحو قوله  
لو كان فيهما الله الا الله فاستأنا فالذي في الآية واقعة بعد جمع منكم فغير محذور فتمت  
في الصفة ولما كان الا حرفا غير قابل للاعراب فلا اعراب للذي هو متعلق له ما بعد الا  
وضعت حمل الا على غير في غير اى في غير جمع منكم فغير محذور فتمت الاستثناء في قول  
كل من غافرة اخوه لا فرق بين الا الفرق ان الا الفرق ان صفة لكل لا استثناء ولا اصل  
ان يكون متشابهة ويقال لا الفرق بين الا الفرق ان الا الفرق ان صفة لكل لا استثناء ولا اصل  
ما فيه منى الا فتمت الاستثناء التام لا كماله واعراب تسو وسواء في الاستثناء التام  
المتغير في القصة والفرق في الآية وعلى الظرف اى على الظرف في القصة اذ هو جاني

سوى يدباني القوم مكان زيد وقاهر ان نبره النظرية ليست متعقبة بل مقارن على المنسب  
 الاصح وقال بعض حكم سوى واخواتها في الاعراب كما غير في الاستنباط ومن جملة المنسوب الى الخلق  
 خبر كان واخواتها هو المنسوب اليه دخولها اسي بعد دخول كان او اخواتها في  
 في الاصل خبر متبها بالكن لما دخل عليه كان مما للمبتدأ فاعلها هو ويقال به اسم كان لما لم يكن  
 كان مع اسمها كائنا ما يقال لها الفعل الناقص خبر المبتدأ خبر كان منصوب بشبهه بالمنقول  
 ومن ثمة صار اصبه اسي امر خبرها كما مر خبر المبتدأ في الاحكام التي سبقت فخير المبتدأ  
 من كونه مفردا وحده وعلى تقدير كونه جملة لا بد من عانة وقد يتقدم خبر كان على اسمها  
 اذا كان الخبر معرفة وهذا لا يجوز في خبر المبتدأ اذ الاسم والخبر متساويان في الاعراب  
 فلا يلزم الاستبعاد بالتقديم بخلاف ما سبق وكذا اذا كانتا متساويتين يجوز تقديم الخبر على الاسم  
 كما في مختلفين اعرابا بخلاف اعراب المبتدأ والخبر لانها متساويان فيه ثم ان جواز تقديم خبر  
 على اسمها انما هو لو كان الخبر مفردا لا جدهما اعرابا فتشقي وقد يحدث عكسه اسمها  
 خبر كان وهو كان على اسمها في مثل الناس مخبريون باعما لهم ان خيرا  
 فخير وان شئت فقل والمرمقنول بما تشك ان سيقا فيسبب ان شيا فخشب ويحسب  
 في مثلها اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وعكسه ونعما ونسبها والاو في اقوال  
 الوجوه وشدها او تقدير الكلام ج ان كان علم خيرا فخير او خيرا فخير كان مع اسمها في شرط  
 والمبتدأ في الخبر اعرابا فخذ في تليل ومعناه في غاية الصحة وعكس هذا الوجه هو رفع الاول  
 ونصب الثاني في غاية الضعف او تقدير الكلام على هذا الوجه ان كان في علم خيرا كان جزار خيرا  
 فخذ كان مع خبرها وهو الجار والمجرور في الشرط ومع اسمها في الخبر اعرابا فخذ في فيه  
 كثير ومعناه ان الضعيف اذ لا يلزم من تحقق الخيرية في العمل ان يكون جزاره خيرا

على الوجه الثالث والرابع متوسطا أو معنى الكلام على تقدير رفعها ان كان في علم خبر غير وارد  
 فيبقى الشك حذف كشيء في المعنى ايته تعطف وعمل المحذوف في الخبر كمال الوجه الاول ولما تقدم  
 نسبها ان كان علم خبر كان جزاء وخير فان حذف في الشرط مثل الوجه الاول لكن في الخبر  
 حذف كثير فحذف الوجهان متوسطان بين الوجه الاول وبكسر ويجب المحذوف اسم حذف  
 عامل خبر كون في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا اي غير  
 في الكلام لان كنت منطلقا انطلقت حذف اللام او حذف اللام مع ان قياس مطر  
 وحذف الفعل اي فصار فاعله اي التار ففعلنا وترديد ما بعد ان في موضع الفعل عوضا عنه  
 وادخمت النون في الميم فصار اما انت منطلقا انطلقت اسم ان واخواتها في الامل مبتدأ  
 لكن لما كانت خبرا محذوف ناسبة له يقال له اسمها هو المسند اليه بعد دخولها في  
 دخول خبره محذوف كما ان خبرا مسند به دخولها مثل ان زيد اقامتم للنصب بلا التي  
 في الجنس اعلم ان لا التي تنفي الجنس علما عمل ان محلا للتقيض على التقيض او محلا للتخيير  
 على التخيير لان ان التأكيد للاثبات ولا تأكيد للنفي هو المسند اليه بعد دخولها في الحقيقة  
 مبتدأ وعلمها معنى النصب فيلزم في بعض المواضع ثبوت شرط واحد اعم يليها اي وان  
 المسند اليه بعد لفظة لا اما فاسمه وتاميتها ان يكون اسمها نكرة وثانيتها ان لا يكون مضافا  
 او مشبها به مثل لا غلام رجل ظرف فيهما مثال للمضاف ولا عشر بيت رحما  
 لك مثال للمشباه بالمضاف فان كان اسم لا مفردا نكرة فهو مجنسي على ما ينصب  
 فلا رجل مبني على التثنية ولا رجلين مبني على الياء وانما مبني اسمها حال كونه مفردا نكرة فتضمن  
 معنى الحرف او معنى لا رجل الامر بعمل وتضمن معنى الحرف يجعل الاسم مثنيا او مفصلا ولا يندب  
 اسي بين لك المسند اليه وبين لا وجب الرفع والتكرير على كل التقديرين لان العلم الاول



فلان كلمة لا تعمل في المعرفة لاختلاف مرتبتها عن مرتبة ان انما وجب التكثير لان كماله لا في الال  
 في الجنس وفيه تعدد بخلاف المعرفة فلا تعدد فيها فاقيم التكثير مقام التعدد بنفسه كما تقول لازيه  
 في الال ولا عمرو واما على الثاني فلان قولك لا في جارل ولا امره جواب لقول من قال  
 اني الذاريل او امره فوجب الرفع والتكثير ليكون الجواب مطابقا للسؤال ومثل قضية  
 اى هذه قضية اولنا قضية ولا ايا حسن لهما متناول بالنكرة اى لال ايا حسن لهما  
 ولا يصير الشئ بالانسان الى المعرفة معرفة فيجب نصب بالفتحة واذا وزن المضاف انصر الشئ  
 واقوم المضاف اليه مقامه معربا باعرابه وهو النصب كانه مضافا بالفتحة وفي المضاف بالفتحة  
 وهذا قول عمر بن قتيبة رضي الله عنه ولولم ياول بهذا التاويل لكان ينبغي ان يقال ولا  
 الجحسن لهما ولا انما وفي مثل لاجول ولا قوله الا بالله اى فيما تكررت كلمة لا على  
 سبيل العطف ويكون عقيب كل منها كلمة غير مفصلة كجز خسه او جته فتحة هما  
 بان يكون لاني كل منهما نفى الجنس ويكون النكرة الواقعة بعدهما متبنا على الفتح وفتح الاول  
 ونصب الثاني فيكون الاول لاني نفى الجنس والثانية مبنية لتأكيد النفي والثاني معطوف  
 على الاول فيكون منصوبا او حركة شبيهة بالحركة الاعرابية بحيث ان يكون معطوفا  
 على المحل القريب الاسم الاول وهو النصب بكلمة لا وفتح الاول ورفعه اى رفع الثاني  
 على ان يكون لازا لذكره والثاني معطوف على المحل البعيد الاسم الاول ورفعه هما  
 بان يكون هذا الكلام جوابا لقول من قال اجول وقوة لا يغير الشئ فتحج بالرفع فيها ليكون الجواب  
 مطابقا للسؤال وفي مثل لالرجل وان كان تقدير السؤال والجواب للتعجب لم ير احوال المطابقة  
 بينهما اذ اهتمام المطابقة بين السؤال والجواب فيها فيه تعدد وكثرة ازيد من اهتمامها فيما لا تعدد  
 ولا تشر فيه ورفعه الاول على ان يكون لا بمعنى ليس فيكون اسمها مرفوعا منصوبا على

لان اسمع مال لا يبنى ليس بمسوقه الشان على ان يكون لا في نفى الجنبس اسمها مبنيا على انتم  
 واعلم ان المحول والقوة بمعنى واحد والا بالبناء مستشار مفرغ وخبر لكل منها والانا ببناء تقدير المفعول  
 في الاول واذا دخلت القوة على الالف نفى الجنبس لغير تغيير العمل اسي لا يتغير عمل  
 لا بدخول القوة اعرابا وبنائا فان كان معربا بقي على اعوابه وان كان مبنيا بقي على بنائه وتوهم  
 ان قول الممره تغير عليها من البناء الى الاعراب كما قال الشاعر لا يجل جزمه اشعر خير او هذا مستشهد  
 ليس صحيح في تقدير الكلام الا نفى بعد فلا هنا ليس نفى الجنبس بل كونه نفى دخلت على الفعل  
 ورجله من قبل لانه كالفعل المتقدر ومعناها اسي معنى القوة التي تدخل على الالف نفى الجنبس  
 اما الاستغناء فمحمول من في الدار والعرض كما تقول لا تنزل بنا اذا التفتي كما تقول الا  
 ما راسه به ونعت الاسم المبنى بلا الاول منتهى للفتى في قوله الاول لا الثاني ولا الثالث بل  
 كون في كنه التفتى مفعلا اسي لا يمتا فاولا شبه مضاعف يليه اسي فيعمل بذلك الاسم المبنى بلا مفعول  
 على الفتح لان العنقه بحسب المعنى تحتمل الموصوفات النفى متوجه الى المجموع فلا الدافعه على الموصوفات  
 والدافعه على العنقه ايضا فيكون مبنيا على الفتح كونه جزاء اخر من اسمها ومعرب رفعا من حيث  
 على محله البعيد ونصبها من جهة المحل على النفي او على محله القريب نحو لا اجل ظريف بالفتح وظهر  
 بالرفع وظرفيا بالنصب وكالا اسي وان لم يكن التفتى نقلا للمبنى او لم يكن اولا او لم يكن مفعلا  
 او لم يكن متعللا بذلك المبنى فالحال برب رفعا ونصب او لا يجوز البناء كما تقول انما لم يزل يظن  
 وظرفيا ولا يزل يحال ظرفيا وظرفيا لا يزل يحال فيما ظرفيا وظرفيا والعطف على  
 اسي على النفي اسم لا يبنى او على محله القريب ككون حكم كل منها واحدا وهذا النسب المعلوم  
 وعلى المحل اسي على محله البعيد وهو الرفع جائز مثل قول الشاعر كاد ابن وانبأ  
 مثل مردان وابنه ومثل لا ايا له امه لا ايب له وهو مفر ومكره مبنى على الفتح في قول المولى

خبره اى الارب حاصل له ولا غلا في كماله اصله لا غلامين له جاء تشبيها له اى الاسم لاني  
 نرين التكرير بالضماء مشاركة اى المشاركة اسم لاله اى للمعاني في اصله معناه وهو  
 نسبة الارب الى صاحب الضمير في الاول فكان الارب مضاف اليه ولذا زيدت الالف وحذفت  
 وليس لاله مضاف حقيقة اذ اللام مانع من انما تشبيها اليه وايضا لو كان مضافا اليه لكان معنوية  
 فكان الواجب له رفع والتكرير ونسبة غلامى الى الضمير الذي بعد اللام في الثاني فلما تشابهت  
 حذفت النون لا تكون مضافا حقيقة ومن ثمة اى من اجل ان يادة الالف في لا اياه  
 وحذف النون في لا غلامى لانها هو تشبيها له بالمضاف لمشاركة له في اصل المعنى وهو الاختصاص  
 لا يحق ان يزداد الالف في لا اياه فيما ويقال لا اياه اى فى الدار او لا يصح اضافة الارب  
 الى الدار لعدم مشاركة له في اصل معناها فلا يزداد الالف تشبيها له بالمضاف وليس مثل لا اياه  
 ولا غلامى له بمضاف حقيقة لفساد المعنى اذ على تقدير كونه مضافا حقيقة يجب له رفع  
 وهذا لا يتصور الا على تقدير كونه معرفة مع ان المقصود من قوله لا اياه نفى جنس الارب له وكذا المقصود  
 من قوله لا غلامى له نفى جنس الغلامين له خلافا للسيدويه فانه قال انه من قبيل المضافات  
 وانما زيدت اللام لتأكيد الاضافة ولبيان ظاهر ما ذكر وقد حذف اسم لاني مثل اياه  
 اى لا باس عليك ومن جملة المنعوبات خبر ما ولا المشبهتين بليس وهو المنع  
 بعد دخولهما علم ان مشابهة ما بليس ان يد من مشابهة لا به لان ما نفى احوال كليهما احوال  
 لا فائدة وهي اى لغة اعمال ما ولا عمل ليس لغة حجازية وعليها ورد القرآن بقوله لا يملك  
 وما من احوالهم وفي لغة نبى تميم ما ولا ليسا بعا مالم ينالنا ما يد فلان على الاسمار والافعال لا عمل  
 لها في الافعال فكذلك في الاسمار فاذا زيدت لاني مع ما اى بعد كلمة ما او انتقص معنى  
 النفي بـ لا او تقدم الخبر على الاسم بطل العمل اى عمل ما في قوله وكلها ما في الصدقة

فان ما عامل متعريف كما عمل مع الفصل فيما بين معمولها واما في هو كذا انما فيه فلا تامة لانها من انما  
ليس قد يثبت بانها من معنى النفي فيعمل عليها واما في هو كذا انما فيه فلا تامة لانها من انما  
الا اذا كان بين معموليه ترتيب اذ الترتيب لم يتقوى على العمل كما تقول ما قام زيد واذا عطف  
اسي على خبر ما يوجب اسي اباك ملك مقبلا للثبات فالرفع في المفعول واجب كحال المفعول  
منه واذ لا يتجى معنى النفي بسبب كذا لموجب فيكون المفعول على محل الخبر وهو المفعول على ان الخبر  
كما تقول ما زيد قائما بل قاعدة ولا يجوز ان يقال بل قلنا اذ معنى النفي ليس سابقا في خبره ليس  
زيد قائما بل قائما بالنسبة وعل ليس بسبب معنى بل معنى بل الفعلية كما علم من قبل الجوز  
خبر مبتدأ بمحذوف او مبتدأ خبره محذوف اسي في الخبر والحوادث والحوادث هذه هو رابع الى الجوز  
المذكور في ضمن الحوادث ما استعمل على علم المضاد اليه هو الجوز كما علم في صدر الكتاب والمضاد  
كل اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف جر فقط كما تقول مررت بزيد فالمرور منسوب اليه  
بواسطة حرف جر مفعول وهي الباء او نقدر انما تقول غلام زيد فالغلام منسوب اليه  
بواسطة حرف جر مفعول وهي اللام صرنا اسي ظاهر اثره وهو الجوز واكثر من المفعول فيه  
والمفعول له اذ حرف الجر مفعول فيها لكنه ليس بمبدأ اذ اثره ليس بظاهر واكثر ما يعمل لفظة المضاف  
والمضاف اية الاندازة فيما يكون في الخبر مقدار امل او لا فيما يكون مفعولا ولما ثبت ان الاضافة  
على قسمين احدها ما يكون خبر حرف مفعول وانما ما يكون بتقدير حرف جر ولا يجب من القسم الاول  
من جهة الاضافة حص القسم الثاني بالذكر وقال فالتقدير اسي تقدير حرف الجر بشرط  
في الاضافة ان يكون المضاف اسماء مجزئة انفعولية او ما يقوم مقامه كاجلها اسي وابل  
وهي اسي الاضافة بتقدير حرف الجر على قسمين احدهما منصوية والثانية لفظية والمفعول  
علامتها ان يكون المضاف فيها اسما غير مضافا الى مفعول كمنه

فيجوز ان يكون المضاف في الاناقه المعنوية اسما غير مفعلة كما في غلام زيد فاقم زيد فان يكون  
 غير مضافه الى معمول كما في صانع معبر وهي اى الاناقه المعنوية على تشبيه اقسام لانها ما كان  
 بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه اى فيها لا يكون المضاف اليه من جنس المضاف  
 بمعنى ان لا يكون المضاف اليه مادقا على المضاف ولا يكون المضاف اليه ظرفا للمضاف او بمعنى  
 من البيانية في جنس المضاف يعنى ان الاناقه تعنى من انما يكون اذا كان المضاف اليه من  
 جنس المضاف اى صادقا عليه واصلها او يعنى في ظرفه اى الاناقه يعنى في انما يكون  
 اذا كان المضاف اليه ظرفا للمضاف وهو اى في القسم الثالث قليل وقليل بعض النحاة  
 الاناقه بمعنى في الوجود كما مثل ضرب اليوم فاول بان اليوم مشبه بالمفروب مبالغة فالיום  
 مفعول فيه مشبه بالمفعول به والاناقه بمعنى اللام اى ضرب لليوم فكان اليوم مفروب مثل  
 غلام زيد مثال للقسم الاول من الاناقه لان زيد ليس من جنس الغلام والامدادا عليه  
 ولا ظرفا له فباناقه الغلام الى زيد بتقدير اللام اى غلام لزيد وجا تم ضحية مثال للقسم الثاني  
 هذا المضاف اليه من جنس المضاف اى صادق عليه لان البقعة صادقة على النخامة واصل  
 والاناقه بمعنى من اى فاقم من جديد وضرب اليوم مثال للقسم الثالث لان اليوم لم  
 لضرب والاناقه بمعنى في اى ضرب في اليوم واعلم انهم يختلفوا في ان المضاف اليه موجود  
 المقدر او بالمضاف والمجسور على ان العامل في المضاف اليه المضاف بهما به من البحر المقدر  
 وتفيد الاناقه المعنوية تحريفا للمضاف مع المخرقا فكم تقول غلام زيد لان المقصود  
 الاشارة الى غلام معين وتفيد تخصيصا للمضاف مع التكرار كما تقول غلام جميل  
 لان الغلام ههنا وان لم يكن معينا لكن الاناقه الى رجل يخرج غلام امرأته وشوطها ثم شرط  
 الاناقه المعنوية تجريد المضاف من التعريف اذ لو كان المضاف معرفة بالالف واللام

او بالعلمية فلا يجوز انما في المعرفة لان في الاعراض معرفة غير المعرفة لان العلم بالانسان هو  
 بالانسان او بالعلمية مثلاً فيكون الانسانية لغو او التعريف حاصل قبلها فلا يجوز ان يقال ان العلم  
 زيد ولا زيدكم الا اذا تكررت في غير مدلوله واحد او غير معين من افراد اسمي بزيادة او يكون في  
 العلم غير معرفة التعريف كذا لا يجوز انما في المعرفة لان المعرفة الى المعرفة انما في تعريف التعريف  
 والمعرفة هنا معرفة نظام التعريف اقوى من التخصيص فيكون علمنا لا في مع حصول الاصل  
 وما عاجزة الكوفا في الاعداد والمعرفة الى معرفة العلم من تعريفها بالانسان فقالوا  
 الثلاثة الاثنان شبهة من العلم كالأربعة الرجال والخمسة الداهم ضعيف لانه في  
 القياس مخالفة لا استعمال فيسما اذ استعمال خمسة الاثنان اربعة الرجال غير الاثنان في المعرفة  
 هي العدد اللفظية هي الانسانية اللفظية علامته ان يكون المضافات صفات سواء كانت  
 اسم فاعل او اسم مفعول او صفة مشبهة مضافات على معمولها وهو انما اصل او المفعول  
 مثل ضارب زيد وحسن الوجه ولا تعيد الانسانية اللفظية كالتخفيف في اللفظ لا تعريفها  
 ومن ثمة جازمت برجل حسن الوجه لان حسن الوجه مكررة وقعت صفة مكررة فيحصل المضاف  
 من الصفة والموصوف والمتنوع مكررة بزيادة حسن الوجه لان المكررة لا تقع صفة لا معرفة  
 ويجاز تركيب الضارب بزيادة والضارب بزيادة لان التخصيص بخلاف في التثنية والجمع  
 والمتنوع الضارب بزيادة لعدم حصول التخصيص لهذه الانسانية او تنوين الضارب فاسقط  
 الاثنان واللام للانسانية خلافا للفظ النحوي لانه يجوز الضارب بزيادة على ان العلم  
 انما في المعرفة بعد الانسانية فيحصل التخصيص بخلاف التنوين لان المعرفة او لا ثم صار معرفة بالانسان قول  
 راجح لتقديم اللام على الانسانية فلا معنى لما خربا عنهما وضعف الواجب للمائة العجا  
 وعبداهما علم ان القياس من لا يجوز انما في المعرفة كسب في عبيد ما موقوف على المائة العجا

اليها الواهب فيكون المضان مقدراً كما أنه قيل الواهب جدد بما فيكون مثل الضارب بغير عدم  
 افادة التخفيف لكن قد يتحس في التابع ما لا يتحمل في المتبوع ولذلك جاز عطف جدد على معمول الواهب  
 على ضعف لما كان تعاضداً ان يقول الواهب لما تة الجوان الضارب لرجل مثل الضارب بغير عدم  
 في عدم افادة التخفيف لزو ال تنوين باللام في ان لا يجوز تركيب الضارب لرجل كما لا يجوز الضارب  
 مع انه يجوز عندهم اجاب بقوله وانما جاز الضارب لرجل حملاً على الوجه المختار في الحسن  
 وهو جاز الوجه بالاضافة لان الضارب لرجل مشابه للوجه في كون الصفة معمولاً مع فاعل باللام  
 فحمل عليه مجاز الضارب زيد فانه غير مشابه والضاربك وشبهه وهو الضاربك الضارب  
 فيمن قال انه مضان اعلم ان في الضاربك شبهة قولين الاول ان الضمير مفعول لاسم الضارب  
 والضمي الذي ضربك التي ضربك وج لا شك في الصيغة الثلاثة التي ذكرت سقوط التنوين بالالف  
 واللام ولا اضافة هنا حتى يطلب التخفيف نعم بقي الكلام في نحو الضاربك والضاربك والضاربك  
 اذ لا وجه لسقوط النون لعدم تحقق الاضافة والجواب ان النون بمنزلة التنوين وهو يوزن  
 بانفعال بعده عما قبله فلا يجمع مع الضمير المتصل لانه يوزن بالاتصال والاتصال بالانفصال  
 متناهيان فنحذف النون للاتصال الضمير للاجل الاضافة والقول الآخر ان تلك الضمائر مجزئة  
 بالاضافة وج القياس عدم جواز نحو الضاربك الضاربك الضاربك لان ترفاً التخفيف والجواب  
 ان الضاربك وشبهه مضان حملاً على ضاربك وهو مضان بالاتفاق مع انها التخفيف  
 فنحذف التنوين النون في مثل ضاربك ضاربك لاجل اتصال الضمير وبما انه ان الضمير المتصل  
 باسم الفاعل على وجه الاضافة حذف التنوين في اتصال الضمير لما عرفت من ان الاضافة  
 بين الاتصال والانفصال فيكون التخفيف في هذه الصورة مقارناً للاضافة لا بالاضافة فهو موقوف  
 اضافة هم الفاعل والمفعول الى الضمير المتصل وان حصل تخفيف باتصال الضمير لانه ليس مطلوباً

اولاً جازية متراكبة بذاتين متباينتين خفيف على عليه الثقل كالبان كل واحد منهما اسم فاعل متناقضان  
 متصلان ولا تضاد في معنويهما الى صفته في اتحادهما وانما فيلزم من انما في اليا انما في شي  
 الى نفسه واليه الصفه تابعه للموصوف في الاعراب فعلى تقدير كون الموصوف متفاداً الى الصفه تكون  
 مجوزاً واداماً فاعل متصوفاً بالوصوف في الاعراب ولا صفته الى الموصوفين بآثاراً على اتحادها  
 واما وجه الصفه تابعه للموصوف في الاعراب متأخرة عنه فلا يجوز ان تكون متفاداً الى موصوفها  
 انما المتفاد لا بد ان يكون متفاداً على المتفاد اليه فلا يبقى تبعية ومثل مسجد جامع مع جانب  
 وصلته الاولى وبقوله المحقق وغيره مما يوجب التبعية بحسب الظاهر انما الموصوف الى الصفه  
 متساوون فان سمي بالجامع تباين في الوقت بالجامع فان بالجامع كما ان الصفه للمسجد متغيره  
 للوقت ابنه ففى التركيب المسجود متفاد للوقت وهو موصوف بالجامع فليس من قبيل متفاد للموصوف  
 الى الصفه وعلى هذا القياس طائفة اخرى تباين طائفة المكنان العربي وعلوه الاولى تباين علوه  
 الساعه الاولى وبقوله انما تباين اول قبله الحجة المتكافؤ ومثل جود تباين في اخلاق تباين  
 وغيره مما يوجب التبعية بحسب الظاهر انما الصفه الى الموصوف لان الجود صفه التعليلية او تعليلية  
 جود والا فخلق صفه ثلثا بآسى تباين خلق متساوون والتاويل انهم تعلوا الصفه كما يجوز  
 والا فخلق متساوون مع التعريف من الموصوف فتشابه في معناه بالاجام وجعل التباين ان  
 من اى جنس هو والا فخلق من اى جنس هو فصفه اذا زالت الاجام عنها انما فتباين في  
 لان يكون موصوفاً بالوصف والى الصفه انما الصفه انما صفه الى الموصوف  
 بل انما في بغير صفته الى الموصوف ليتخصص فليس من قبيل متفاد الى الصفه الى الموصوف  
 ولا يضاف اسمها مثل المتفاد اليه في العمى موصوفاً الى الاخرى كمثل اسد  
 في الاعيان وحبس حتم في المعاني والامثال لحد المتفاد في هذه الانما



لان المقسم من هذه المضاف مع قطع النظر عن الانفاقة فيكون الانفاقة متغيرا بغير اختلاف  
 انفاقة العام الى الخامس نحو كل الداهية وعين الشئ ونفسه يدقانه اسم المضاف  
 عاما يختص به اى بالمضاف اليه بهذه الانفاقة فمنه والانفاقة لا تخلو عن انفاقة وقوله هم سعيه  
 كزاد نحو مثل يابطة وعمر وقفة وغيرهما ما يتوهم فيه انهما اسمان متساويان في الهموم والخصوس وهما  
 شئ واحد مع هذه الانفاقة فتاويل بان المراد من المضاف ذات المسمى ومن المضاف اليه نفس اللفظ فتعني  
 كزاد يول تلك اللفظ واذا كان المراد بالاول المسمى بالثاني اللفظ فيكون من قبيل انفاقة اسم المسمى  
 لاسم قبل انفاقة المسمى الى المسمى واذا اضعيف الاسم الصحيح او الملتحق به وهو ما في آخره  
 واو او بار قبلها ساكن الى ياء المتكلم كسر اخره على كمال التقديرين المناسبة الياء يقال غلام  
 ووعادي وقول وطبي وولوى والياء اى ياء المتكلم في ما تين فهو تين يجوز ان تكون مفتوحة  
 كما تقول غلامى او ان تكون ساكنة فيقال غلامى وقال بعضهم الفتحه اصل يسكون لرض قيا  
 على ضمير الخطاب في مثل غلامك وعند بعضهم يسكون اصل لان الياء حرف التثنية والفتحة انما هي بواحدة  
 المناسبة لضمير الخطاب فان كان اخره اى آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم حرف علة فخرق  
 بالحرف الصحيح كان يكون الف التثنية اى الالف سواء كانت الف التثنية كما في غلاما وعلما  
 او غير الف التثنية كما في عصاى ورماى ياء المتكلم في هذه الحالة تكون مفتوحة كما ياء زم القار السان  
 على غير هذه وفي حالة الوقف يجوز اسكان الياء الفية وقبسية هنزيل ثقلها اى الالف حال كونهما  
 لغير التثنية ياء فيقولون في عصاى ورماى غنى ورحى وان كان آخره ياء غنى  
 في ياء المتكلم نحو قاضى ومررت بمسلمى فبار المتكلم مفتوحة لما ذكره وان كان او اسلم مسلمون  
 واضيف الى ياء المتكلم قلبت لواء ياء واحدة علمت الياء في الياء وكسر ما قبل الياء فقليل  
 وفتحت الياء اى ياء المتكلم للبيانين اى لزوم القار الساكنين من ثمه صار

اوجاب في ماله الرغبتين فيهما واما الالمام بالسببه فاختار في قد علم ما سبق ان الالمام  
 لهذا نصيفت الى غير الالمام فاجابها بالحروف واذا نصيفت الى الالمام فبقال في اخ و اب اخو وال  
 لان الالمام الفعل من كل منها لم يزدون او مبدول شيئا من حيثها فآخرها حرف الصحيح كقولنا سئله الياء  
 ولجاء المبدوع اختار في مشي بذا بولم يفعل فيها قلبها ما ياء و او فام الياء في ياء الالمام  
 و تقبل على جنسي واذا نصيفت الفم الى ياء الالمام فمعيه قلبها ياء على الواو و قلبها ياء اذ ياء  
 في ياء الالمام فكثر في الفاء و بقال في واما لالمام فعلم ان الالمام فمعه و فمعه و فمعه و فمعه  
 في فمعه فكثر و بقال في بعض اللغات فمعه لالما اذا قطع عن الالمام فمبدول الواو شيئا لالما  
 لمان في كونها خارجين من شفه و لولم يبدل و اجري الاعراب على الواو لالما فقلت الفاء و بقال  
 حال التسوية فيلزم تغير الالمام للمعربة على حرف واحد و هذا غير جائز و اذ قيل في حالة انقطع  
 عن الالمام فم فلا بد وان يقال في حالة الالمام فم على قياس اخواتها و انما قطعت هذه  
 الاسماء عن الالمام فاجري عليها الحركات بالاعراب و قيل اخ و اية حم و من و  
 فتح الفاء فمعهما اى من فمها و كسر او جاء في جميع لغات اعد بان يكون مثل ياء  
 في الاعراب سواء كان منفا فالى غير الالمام كما تقول حكاك و منفا فالى ياء الالمام و منقلا  
 عن الالمام و ثانيا ان يكون حمورا الاخر مثل خبي فليكون في الاعراب مثلما تقول حكاك  
 و ثانيا ان يكون اخرو و اوا و ما قبلها ساكنة فلو فتقول توكد و الجمان يكون الواو  
 التي سب لالمام عليها منتقلة الى الالف نحو عصها فتقول في الاحوال الثلث اخو الرغبتين  
 و البحر ما ك كساك مطلقا يعني تحي هذه الوجوه فيه في حالتي الافراد و الالمام و جاء  
 في من لغة اخرى سوى ما ذكرت و هي ان يكون مثل ياء مطلقا اى في حال الالمام  
 الى غير الالمام و الالمام الى ياء الالمام و القطع عن الالمام كما قيل من حم و لا يضا على

وشذرت انما في جميعه اليد ولا يقطع عن الانساقه التوابع جمع تابع وهو بمنزلة الاسم والفاعل لا  
 يرجع على فاعل كالفاعل على كوابل والتابع في مطلق النحاة كل ثان يكون باعراب سا<sup>نقه</sup>  
 من جهة واحدة انما قال عن ثمان لان الاول لا يكون تابعا لقبوله باعراب سابقه خرج كل  
 ليس باعراب سابقه نحو خبر كان وخبر ان وانما قيد لقبوله من جهة واحدة ليخرج خبر المبتدأ والمفعول  
 الثاني من باب علمت اذا عرابا ليس من جهة اعراب سابقهما لان قاسما مثما في لغنته باقيا  
 من جهة انه مفعول زيدا منصوب من جهة انه مفعول فيه وخبر المبتدأ مرفوع من جهة ان الخبر  
 عن المفعول لا ساد يقيضي سندا والمبتدأ مرفوع من جهة ان لا ساد يقيضي سندا اليه وانما في  
 جارني زيدن العالم فكل واحد منهما مرفوع من جهة ان الفعل يقيضه الفاعل فزيد مرفوع من جهة ان  
 والعالم متي معه فواو ايم مرفوع من جهة التي صار بها زيد مرفوعا وهي الفاعلية فالرفع في كل منهما  
 ناش من جهة واحدة وعلى هذا القياس حال سائر التوابع النعت تابع يدل على معنى في  
 متبوعه مطلقا يعني ان حصول ذلك المعنى في المتبوع ليس مقيد بزمان مصدر الفعل عند زما<sup>نه</sup>  
 وقوع الفعل عليه بخلاف الحال فانه مقيد به كما سبق فقيده الاطلاق بتبنيه على الفرق بين النعت  
 والحال في مثل جارني زيد الزركب جارني زيد الزركب لان الاول يدل على حصول معنى الركوب  
 لزيد من غير تقيده بزمان المجي والثاني يدل على حصول هذا المعنى له مقيد بزمان المجي فظهر الفرق  
 بين النعت والحال وان لم يكن الحال من التوابع وفائدته هي فائدة النعت تخصيص  
 في النكرات كما تقول جارني رجل عالم لان الرجل قد يخص بهذا النعت بحيث لم يبق احتمال  
 جاهلا او فائده فوق صيغ في المعارف كما تقول جارني زيدن التاجر لانه قد زال الابهام  
 ووضع المراد من ايراده النعت وقد يكون النعت للمجرد المسمى بغير اسم النكرات كالحجر  
 او الذم نحو اعدو يا لله من الشيطان الرحيم اللعين الخبيث او التاكيد يعني قد يكون للمجرد

معنى التاكيد المعلوم من التبعين مثل فتحة واحدة أو معنى الوحدة علم ضمنا من التاكيد في فتحة واحدة  
بالواحدة ولا فصل بين ان يكون ان كنت مشتقا أو غير ذلك أو مراد على ان يكون العلم معنى  
في ذات التبعين سواء كان مشتقا من غير تبارك مفرد أو تبارك جمعا أو لم يكن مشتقا لكن القسم الاول اكثر  
في الاستعمال من غيره كمن بعضهم ان شرط ان لا يكون مشتقا من بعض الفاعل ان لا يكون  
غير مشتق اليه اذا كان وضعه لغرض المعنى اسي لغرض الالالة على معنى ثابت في ذات ما  
الاجمعا بان يكون الالة على حصول المعنى في ذات التبعين عامة اسي في جميع الاستعمالات  
مثل تقيي و ذومال لان التقيي يدل على ان الذات منسوبة الى تقيي تقيي و ذومال يدل على ان  
على ان ذاتا ما حاصل او خصوصا بان يدل في بعض المواضع على حصول مشتق في ذات ما هو  
يجوز ان يقع لعل ولا يدل في بعضا على ذلك فلا يصح ان يقع لعل مثل صولت برجل ارجل  
فانما يدل على معنى كمال الرجولية فيقع لعل في مثل ارجل عندك لا يدل على الرجولية فاما يكون  
لعل و صولت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات صولت والرجل يدل على ذات معينة فليس  
الذات المعينة من لعل معنى ثابت في الذات المعينة فبهذا الوجه وقوع الرجل صفة لما اذا  
التي لا يدل الرجل على الرجولية لا يجوز ان يقع صفة وقال بعضهم الرجل يدل على الرجولية من لعل  
و على هذا قياس صولت بهذا هذا اسي بزيادة المشار اليه فلهذا في هذا الموضع يدل على معنى  
ثابت في ذات زيد فيصح ان يقع صفة له وفي المواضع الاخر التي لا يدل عليه اللفظ ان يقع صفة  
و قد صفت الشكوك بالجملة احدى لان الجملة انجزية في حكم المنكرو فليس لان تقع صفة  
لان صفة فيجوز جازي في رجل ابوه عالم ولا يجوز جازي في زيد ابوه عالم و انما قيل بالجملة لان الجملة  
الانثائية لا تصح ان تقع صفة الا بتأويل بعيد كما تقول جازي في زيد انصر اسي مقبول في نفسه  
انصر اسي مستحق لان من انصر و لعل في الجملة التي وقعت صفة الضمير الرجوع الى الموصوف



ان الواو في قوله من فاعل فلا يكون علما بما فاعله لان ما قبله الواو في قوله من فاعل  
للمعية الفاعل كانه في مرتبة من المراتب التي هي الفاعل في قوله من فاعل الفاعل في قوله من فاعل  
المرتبة في قوله من فاعل كانه في مرتبة من المراتب التي هي الفاعل في قوله من فاعل  
اشبه بالفاعل في قوله من فاعل كانه في مرتبة من المراتب التي هي الفاعل في قوله من فاعل  
ويجوز ان يكون في قوله من فاعل كانه في مرتبة من المراتب التي هي الفاعل في قوله من فاعل  
لا يوصف لان في قوله من فاعل كانه في مرتبة من المراتب التي هي الفاعل في قوله من فاعل  
محمول عليه فاعله كانه في مرتبة من المراتب التي هي الفاعل في قوله من فاعل  
معنى الوصفية الدالة على قيام معنى بذات ما لا يدل على نفس الذات لا على معنى قائم بذاته  
فلا يقع وصف الشئ والموصوف في اخص اى احد من الصفات او مساو لها في تعريف لان وصف  
تامة للموصوف ومطلوبة الاجابة فلا يجوز ان تكون اعرف اقوى من موصوفه واعلم ان المعنى  
موصوفه ولا وصفه لانه اعرف المعارف على الاصح ثم يعلم ثم اسم الاشارة والموصوف في مرتبة  
واحدة ثم المعرف باللام والصفات الى كل واحد من هذه المعارف في مرتبة فالصفات الى اسم  
في مرتبة الفير والصفات الى العلم في مرتبة يعلم وعلى هذا القياس في كل يجوز ان يوصف العلم بالصفات  
الى العلم كما تقول مرتبة زيد صاحب عمر ولا بالصفات الى الفير فلا يجوز ان يقال مرتبة زيد  
وكذا يجوز ان يكون العلم موصوفه باسم الاشارة نحو مرتبة زيد بالاسم الاشارة الى الموصوف نحو مرتبة زيد  
نحو قوله القرآن بالمعرف باللام نحو مرتبة زيد لا يفيض على هذا النفس ومن عده اى من اجل  
ان الموصوف افضل مساو لم يوصف في اللام ولا بعلمه بالمعرف باللام لانه انزل مرتبة من سائر الالام  
نحو مرتبة الرجل الفاضل للمعرفة اخرى او بالصفات الى مثله لانه في مرتبة كما تقول مرتبة زيد  
سابقا لما كان من المراتب التي هي في علم الاشارة اعرف من المعرفة باللام ومن الصفات الى الوصف باللام

ان يحجز وصف اسم الاشارة بكل منها انه لا يجوز وصفه الا بالمعروف باللام عابث بقوله وانما التزم وصف باب هذا  
 بذكر اللام مع ان القياس يقتضي جواز وصفه بكل منها لاجتماعه في باب واحد اباها واداءه بالنسبة لطلب النسبة التي  
 تغير في ان الموصوف والاسماء والاداء على الذات في اسماء الانبساط تعرفها باعتبار معناها  
 انما هو باللام فقد لزم ان يكون وصف باب بذكر باسم الجنس المعروف باللام ليجعل المقصود من ثبته  
 اى من اجل ان المقصود من وصف باب بذكر الاله الابهام وبيان الحقيقة ضعفت صحت بهذا  
 الابيض لان الابيض ان كان معروفا باللام لكنه لا يدل على حقيقة المشار اليه وبعبارة وحسن صحت  
 بهذا العالم اذ يظهر للعالم الواقع من ان المشار اليه انسان العطف اى العطفون بانحراف تابع  
 مقصود بالنسبة مع مقبوع اى مقبوع نسبة شئ اليه كما يقيد نسبة الى مقبوعه او يقيد نسبة  
 كل واحد من التابع والتبوع الى شئ فالتابع شامل لكل تابع وخرج بقوله مقصود بالنسبة النعت  
 والتاكيد وعطف البيان لانهما ليست بمقصود بالنسبة بل المقصود بالنسبة مقبوعا فاما وخرج بقوله  
 مع مقبوعه البديل لانه مقصود بالنسبة دون مقبوعه بل مقبوعه اعني البديل منه تولية ومقدرة  
 وليس مقصود بالنسبة كما تقول جارني زيد اخوك ويتو سططينه وبين مقبوعه احد الحروف  
 العشيرة وسيناقى في مباحث الحرف مثل قام زيد وعمر فخر تابع قصد نسبة القيام اليه  
 كما قصد نسبة الى زيد فكما ان التابع مقصود بتلك النسبة كالتبوعه الغير مقبوعها واحدا الحروف  
 والعشرة اعني الواو مقبوعه بنينا واذا عطف شئ على التفسير المرفوع المتصل كذا المرفوع  
 المتصل واللاتم فصل اى بغير منفصل ثم عطف عليه في الالف لاسم ليجعل ذلك المتصل بواو  
 التاكيد بالمتصل فوج استدلال فيلج لان يكون معطوفا عليه واللام عطف الالف لاسم المتصل  
 على غير المتصل الذي هو بمنزلة خبر العلة وهذا غير جارز مثل ضربت انا وزيد فزيد معطوف  
 على الفمير المتصل الذي قوى بالتفسير المتصل وليس معطوفا على التفسير المتصل واللام ان كان

تأكيد التفسير المتصل في هذا باب العلمان لا يجوز ترك التأكيد بالتفصل إلا ان يقع فصل  
 بين التفسير المتصل وبين ما هو معطوف عليه فيجب فيه تركه اى ترك التأكيد بالتفصل  
 مثل ضربت اليوسف فانه قد حصل للتفسير المتصل بواسطة الفصل نفس استقلال فيجب ترك  
 التأكيد لتما طول الكلام واذا عطف على الضمير العجز عن اعيدا تخاض في المعطوف  
 ولا يجوز العطف بلا اعادة الجار فيجوز نحو ضربت بك وبزيد وبزيد ولا يجوز بك وبزيد  
 وبزيد اذ لو عطف عليه بلا اعادة الجار لم يزم عطف الاسم المستقل على جزر الكلمة وبزيد وبزيد  
 وكذا الحال اذا كان الجار اسما متصفا الى التفسير فتقول جارني فلما كان غلاما زيدا ولا يجوز ان تقول  
 جارني فلما كان زيدا والمعطوف في حكمه للعطف عليه فيما يجب او يتبع على المعطوف عليه  
 نظر الى ما قبله فان كانت الجملة معطوفة على الجملة الواقعة قبله لم يدر في المعطوف من عالمه  
 يرجع الى المبتدأ كما يجب في المعطوف عليه فلما يجوز ان تقول زيدا قائم ابود وذهب عمرو وعائشة  
 ان يكون في باب عمرو وعائشة على قائم ابود وان كان معطوفا على مجموع زيد قائم ابود فيجب ان كانت  
 ومن شمله اى من اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه لم يحذف تركيب ما زيد بقائم  
 ابوقائما ولا ذاهب عمرو ولا الرفع في ذاهب او على تقدير كونه مجرولا ومنه ان يكون في باب  
 خبر عن زيد وفيه تقدير الكلام ما زيد بذاهب وذا بهما مجرولا وخافا في عدم الارتباط بين المبتدأ  
 والخبر بخلافه من التفسير العائد الى المبتدأ لكون فاعله هو عمرو وذكرنا ان يكون خبرا عنه  
 فتعين رفع ذاهب على ان عمرو مبتدأ وذا بهما خبر وندرج الجملة معطوفة على الجملة المبتدأ  
 وانما جاز تركيب الذي يطير فيضرب يدان الدنيا باب مع ان الفاعل جازم جازم  
 اذ قولنا فيضرب يدان الذي هو مفعلة الذي ولا ضمير فيضرب يدان فاعله  
 هو الفاعل فيضرب فاعله السبيعية لا العائفة وقال بعضهم فلا سبيعية كالعائفة وتغيير الكلام



فیغیب من غیر انہ زید فالغیب مقدر فی المعطوف واذا عطفت اسمان بحرف واحد علی معمولی  
عالمین مختلفین لم یجوز ان العطفت لان حرف العطفت لم تقو ان تقوم مقام عالمین مختلفین  
لجواز ان تقول ان یزید الدار و الذکر علی ان یکون عمرو معطوفا علی زید و الحجة معطوفا علی  
الدور و یکون حرف العطفت قائما مقام عامل نصب الحجة و اما عطفت اسمین علی معمولی عامل واحد عطفت  
واحد فجاز انشاء کما تقول کان یزید قائما وعمرو قاعدا وان یزید و عمرو معمولان حرف  
قائم مقام عامل واحد فی علمین للاختلاف فی جواز و خرج بقوله عالمین مختلفین مثل کان یزید قائما  
و عمرو قاعدا لان العامل الثانی موافق للاول فی العمل بل العامل الاول والثانی تاکید لک  
فوزا باحقیقۃ راجع الی العطفت علی معمولی عامل واحد وان کان الثانی سر عطفا علی معمولی عامل  
مستفیدین خلافا للفرق انہ ان حذرت یجوز ان تقوم حرف واحد مقام عالمین و عمل علمها قیاسا  
علی العطفت علی معمولی عامل واحد الحق انہ لا یجوز ان العطفت الا اذ قام بالمجرور علی المرفوع  
و المنسوب و روعي ان المعنی فی المعطوف ایضا کما فی نحو فی الدار زید الحجرة عمرو فان  
حرف العطفت قائم مقام فی و مقام الابتدایة و کذا یجوز ان فی الدار زید و الحجرة عمرو فان  
حرف العطفت قائم مقام حرف المجرور و مقام ان ایضا و ہذا هو مختار المعاصم و الدلیل علی جوازه ان  
مثل ہذا الترتیب وقع فی کلامہم کثیرا فاسبان یجوز ہذا الترتیب بلا تاویل و یستثنی ہذہ الصوة  
عن القاعدة المذكورة خلافا للسیبویہ فانه منعه مطلقا التاکید تابع یقرب و یشت  
اضر المتبوع فی النسبة اعلم انک اذا نسبت المجرور مثلا الی زید قلت جاسنی زید فیمثل  
جند العقل ان لا یکون الجاسی زید بل ابنہ او غلامہ و انما نسبت المجرور الی بطریق التجوز  
او السہو و النسیان فاذا اوردت زید اکثر اوقات جاسنی زید یدلم بق شک احتمال  
فی مجیدہ فقرر ہذا التکرار امر المتبوع فی نسبة الحكم الیہ و اذا قلت جاسنی زید لنفسہ و عینہ

لم يبق احتمال التجوز في هذا النسب يمكن احتمال السوء الفسيان باقي وبقية المقتضى والشمول  
 كما تقول في القوم كلهم يجمعون أو لفظ القوم واما ان شاملا للجميع لكن يتصل ان يكون المراد من القوم  
 امر المتبعين أو اشمول لفظ كلهم يجمعون أو علم به ان المراد جمع القوم بحيث لا يشترط فيه فرد وهو  
 اى التاكيد قسمان لفظي ومعنوي كما في اللفظي تكرير اللفظ الاول مثل جاءني ليلا  
 ويجري في اللفظ الثاني اى في الاسم ففعل والحرف ما في الاسم فكما عرفت انما  
 في الفعل فتجوز فيه بغيره وفي الحرف نحو ان ان زيد قائم وفي الجملة نحو بارني جاري في زيد الكفا  
 مهنا في التاكيد المتعلق في الاسم والتاكيد للمعنى كما ان بالفاظ محقق وهو نفس  
 وعينه وكلاهما كلمة واجمع واكتم واتبع واجمع فالاولان يعنى النفس العيينة  
 وشمان جميع الاقسام المتعلقان على المفرد والمذكر والمؤنث وتنشئة المذكر والمؤنث  
 وجميع المذكر والمؤنث وتمازها باختلاف صيغتهما افرادا وجمعا واختلاف ضميرهما  
 افرادا وتنشئة وجمعا تقول في المذكر المفرد ونفسه وفي المفرد المؤنث ونفسها وفي تنشئة  
 المذكر والمؤنث انفسهما وكان القياس ان يقال نفسا لهما كنهم مستكرهوا اجتماع تنشئتين  
 مع الاتصال لفظا ومعنى فابدلوا المشي المضاف الى مثله بالجمع فقالوا انفسا لانفسا  
 وتقول في جمع المذكور انفسهم وفي جمع المؤنث انفسهن وعلى هذا القياس حال لفظ العبد  
 والقسم الثاني للمثنى اى يختص ولا يستعمل في المفرد والجمع تقى في توكيد تنشئة المذكر  
 كلاهما وفي توكيد تنشئة المؤنث كلاهما والباقي لغير المثنى باختلاف الفهم  
 في كراهة وكراهة وكلين لفظي لا يختلف المعنى بل يختلف اللفظ كما قيل  
 اشترت العبد كله والجارية كلها والبيد كلهم والجارية كلهن واختلاف الصيغة في البناء  
 تقول في المفرد المذكور اشترت العبد اجمع وفي المفرد المؤنث اشترت الجارية جمعا

في اجمع المذكرا جمع في الموصوت جمع ويذكر كل واحد واما شئ ذو  
 اجزاء فيضم افتراقها اى افتراق تلك الاجزاء حشا كما جاز القوم وحكما كما جاز العرب  
 مثل اكرمته القوم كلهم اشتد ميت العبد كله واما نظيره فائدة التاكيد بكل واحد  
 في خبر الموصفين بخلاف ما اذا لم يكن الشئ اجزاء على الوجهين المذكورين اذ لا يجوز تأنيده بلطف  
 وجمع اذ لا فائدة فيه اصلا فلا يجوز ان يقال جاءني زيد كله اذ اجزاء زيدا لا يمكن افتراقها  
 في حكم الموصوفين اى التاكيد لغو اذ اكد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين اكد  
 او لا بمنفصل اى بالضمير المرفوع المنفصل ليحصل له نوع استقلال ثم اكد بالنفس والعين فان الضمير  
 المرفوع المتصل بمنزلة خبر الكلمة والنفس والعين لاجل قبول انواع الاعراب تامان في الاستقلال  
 ولا يجوز ان يجعل متعلقا تابعا لغير المتعلق الا اذا حصل له نوع استقلال مثل ضميرت انت  
 نفسك واما قيد الضمير المرفوع اذ يجوز تأنيده الضمير المنسوب والمجوز بالنفس والعين بلا تأنيدهما  
 بالمنفصل واما قيد النفس والعين لجواز تأنيده المرفوع متصل بكل واحد من التاكيد بالمنفصل  
 اذ استقلالهما ليس كالاستقلال لفظ النفس والعين واكدته واخوة يعنى اتبع والبعع اتباع لا جمع  
 فلما ذكر الاعتياب اجمع اورد لانه اجمع على معنى التاكيد اقوى فلا تقدر عليه بل تقيده  
 واخرى وذكروها اى ذكر هذه الالفاظ الثلاثة وذكروا اى بدون اجمع ضعيف والترتيب  
 بين هذه الالفاظ الناشئة ان يذكر اول اكدته ثم اتبع ثم البعع البذل تابع مقصود بما انشأ  
 الى المتبوع وذكروا يعنى ان المتبوع ليس بمقصود تلك النسبة بل هو توطئة وتمهيد لتابعه  
 كما تقول جازني زيد اخوك فان المقصود من نسبة الجحى الى الاخ وذكروا توطئة وتمهيد له  
 فالتابع شامل لجميع التوابع وشرح بقوله بالانصب آفة النعت والتاكيد  
 وعطف البيان انما ليست بمقصودة بالنسبة وخرج بقوله ووزن العطف بالحرف وهو الحرف

علی انواع اربعه بدل الکل بدل البعض بدل الاشتغال بدل الخلق فالاول اسی  
 بدل الکل صد لوله اسی مدلول الثانی نمین مدلول الاول کافی باری زید اخوک  
 فان ذات الاخ صیرفت زید والثانی اسی بدل البعض مدلوله جزء اسی جزء مدلول الاول  
 نحو ضربت زیداً اسماً الثالث اسی بدل الاشتغال مدینه اسی بین الثانی و بین الاول  
 صلابه بغيرهما اسی بغير الکلیه و البجزیه سوار کان الاول مشتقاً علی الثانی مقوله قفا  
 یسکنونک عن الشجر الموحش قفا و کان الثانی مشتقاً علی الاول کما تقول سلب یثوب  
 اوله کبریا بعدیه مشتقاً علی الآخر کما تقول انجینی زید علیه و انما سمی بقیسم بدل الاشتغال لان  
 اول الکلام فیه یبذل علی آخره و لا کان الاول مشتقاً علی الثانی مثلاً اذا قلت انجینی زید علیه  
 ایلام ابتدا ان کون زید معجباً باقتباسه من صفاته لا باعتبار ذاته و کانک قلت انجینی صفة  
 من صفات زید و لا المعنی شامل اجالا للعلم و غیره من الصفات و هذا الوجه من التسمیه شامل لجميع  
 اقسام بدل الاشتغال و الواجب اسی بدل الفاعل ان تقصده الیه اسی الی البذل بعد ان  
 غلطت بغيره اسی بغير البذل بان فکرت غیره مقامه کما تقول جانی زید حار فان قصدت  
 ان تقول جانی حار لکن قد جری علی سائک لکن زید لما قصدت بروتیه قد ارکبت ذلک الفاعل  
 بیکره الحار و یکون ان اسی البذل و المبدل منه معرفتین مثال الاول بالاربعه اذ کان  
 معرفتین جانی زید اخوک و ضربت زیداً رأسه سلب یثوب فیرا نیت زیداً حاراً و معرفتین  
 و مثال الاول بالاربعه اذ کان معرفتین جانی شمس بل صلیح لونه نیت جانی رأسه سلب  
 رجل ثوب لونه و نیت جانی حاراً له و مختلفتین سوار کان الاول معرفه و الثانی معرفه او با  
 فمذه اربعه اقسام و البذل الیه اربعه قهام و الاربعه اربعه جشمه و امثله المختلفین قهام  
 من الامثله المذكوره بان یوقد المبدل منه من الامثله الاربعه الاول البذل من الکلیه

الاربعة الآخرة او اياكس واذا كان البذل مكتوبة مبدلة من معرفة فالنعت الموصوب  
 توصيف تلك المكتوبة مثل قوله تعالى بالناصبية ناصبية كاذبة وهذا من العلم واما غيره  
 فتوصيف ليس مع ايه بل اجس واولى ويكونان اى البذل والبذل من ظاهرين مضميرين  
 ومختلفين ونحوه اقسام اربعة وهى مع الاقسام الاربعة للبذل ستة عشر كما مثال الاول  
 الاربعة اذا كانا ظاهرين جازنى زيد اخوك وضربت زيدا راسه اعجبنى زيد علمه وجازنى زيد جار واذا  
 مضميرين يضرته اياه وراس يضرته اياه وعلم زيد اعجبنى بنو ان تقول فى موضع ذكر زيد واحدا  
 راسه اياه بان يكون الضمير الاول اجتماعا الى زيد والثانى الى السحار وامثلة المختلفين قد ذكرنا  
 المذكورة على قياس علم ولا يبدل اسم ظاهرين مضميرين الكل الا من الضمير والغا  
 نحو ضربته زيدا لان ضمير الضمير والمخاطب فى المرتبة الاعلى من التعريف والوضع فلو ابدل الظاهر  
 منهما يلزم ان يكون المقصود بالنسبة اولى مرتبة من غير المقصود ولا يحكم بخصوص بدل الكل اذ  
 مدلول الثانى فيه عين مدلول الاول فلو جاز ابدال اسم ظاهر من المضمير والمخاطب الى الكل  
 كون الثانى انزل مرتبة من الاول مع اتحاد مدلوليهما وانما فى باقى اقسام البذل فيجوز ان يقع  
 الاسم الظاهر بدلا عن ضمير المتكلم والمخاطب اذ ليس مدلول الثانى فيها عين مدلول الاول عطف  
 اليه ان تابع غير وصفه فانه لا يبدل على معنى قائم بذات المتبوع بخلاف الضمير فانه يبدل  
 على معنى قائم بذات الموصوف المتابع شامل لجميع المتوابع وحسب قبوله غير صفته الضمير لقبه  
 يوضح متبوعه البذل والعطف بالحق والتأكيد واسما حصل ان عطف البيان تابع  
 يوضح متبوعه لكن الاعلى وجبه الافعال الضمير موصوفها فان الضمير يدل على معنى قائم بذات الموصوف  
 ويمتاز تلك الذات عن غيرها بالقيام تلك الضمير بخلاف عطف البيان فانه اسم يوضح متبوعه  
 مثل اقسام بالله ابو جعفر سمعوا العلم ان الفرق بين عطف البيان وبدل الكل بسبب

في خاتمة النسخة فان كل ما في المتن والنسبة المتبع هو ليس لتوضيح متبوعه بخلاف ما في المتن  
فانه ليس متبوعاً بالنسبة بل هو لتوضيح متبوعه وادخلناه اى فصل عطف البيان من البدل  
لأنه في مثل قول الشاعر انا ابن التمارك البكري بشر اذا لا يجوز ان يكون بشر  
في هذا التركيب بدلا عن البكري ولا يكون مقتضيا لما من التمارك بشر في الالف واللام  
الفارث فيقتضي ان يكون بشر عطف بيان فيكون هذا التركيب من قبيل التمارك بشر ومن  
هذا القبيل في الفارث اذا لا يجوز ان يكون بدلا عن الالف بل عطف بيان في أكثر النسخ  
يكون كل منهما جائزا كما في قوله بامرني اخوك زيد او يجوز ان يكون بدلا ويجوز ان يكون  
عطف بيان اذا لا مانع منها اتفاقا فان قصد التكلم بالنسبة الى زيد وحصل الالف توطئة وتيسر له  
فزيد بدل من الالف وان قصد النسبة الى الالف وذكر زيد لتوضيح الالف فزيد عطف بيان من  
هذا القبيل القسم بالالف ابو جعفر محمد بن الحسن بن علي بن ابي اسلم لم يحرك احواله شرح في بيان الاسم  
المبنى واحكامه فقال المبنى ما اى اسم فاسم مبنى على اصل وهو بحر و الفاعل الما  
بالا اتفاق والاعراب في قوله على القول الاعم والجملة من حيث انها جملة الالف مبنية على الالف  
استحقاقا للاحواب المحلى فيها اسما وقومها موقع المفرد و علم ان المناسبة اسم من المشابهة اذا كانت  
بين شيئين ان يكون امر واحد مشترك بينهما كالاعتلاج الى الغير في القين المعنى مشترك بين الحرف  
واللهجات مثلا والمناسبة بينهما ان يكون بهذا الوجه وقد يكون نوع من التعلق كالنظر في المناسبات  
الى الجملة فانه مناسب لمبنى الاصل وليس مثابا له لان اسم مشترك معنى واحد بينهما فكان الواجب  
على المعنى ان يقول في تعريف العرب لم يناسب مبنى الاصل دون لم يشبه ودفع الاسم  
غير مركب مع غيره نحو زيد وغيره وقاله واما لما اذناه والاسمار وان لم يناسب الاصل  
لكن لما كان سببا استحقاق الاعراب التركيب فهو متفق في حال التعدد لم ينطبق لما استحقاق

الاعراب فسادت منبئية وسكونها سكون البناء عند النون وان كان مخالفا لقول كثير النحاة  
 وحكمه اى علم المبنى ان لا يختلف آخره لاختلاف العوامل القابلية او القابل لمبنى  
 من حيث حركات او اخره وسكونها موقوف وكسره ووقف وزيد والقاب قد تستعمل في الحركات  
 الاعرابية ايضا لكن القاب حركات الاعراب لا تستعمل في المبنى مثلا يقال زيد في جاري زيد مضموم  
 ولا يقال ان منتهى مبنى على الرفع وهي المضمومات واسماء الاشارات والموصولات واسماء  
 الافعال ولا الصوات والمركبات الكنيات وبعض الظروف اشارة الى ان بعض الظروف  
 ليست من قبل المبنيات المضمومة اى اسم وضع لمشكل نحو انا ونحو او وضع للجاب  
 نحو انت انتما اتم او وضع لغائب فقد ذكره لا يعجز عن ان الوضع لغائب ان يقدم ذكر  
 ذلك لغائب اما لفظا نحو زيد هو القائم او معنى نحو انا هو اقرب للقبول اذ ضمير هو  
 راجع الى العدل المذكور معنى او حكما لما في ضمير الشأن وهو اى الضمير قسما متصل  
 ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه في التلفظ اى ما يصح التلفظ به منفردا على قانون  
 اللغة بلا سبق لفظ اخر نحو انت اياك والمتصل غير المستقل بنفسه بان لا يمكن  
 على قاعدة اللغة بلا سبق لفظ اخر لانيه نحو ضربت وضربت وهو اى الضمير باعتبار انواع  
 الاعراب قسام ثلثة مرفوع ومنصوب ومجرد وذلك لانه قد وقع لكل حال من الاحوال  
 الثلث اعنى الرفع والنصب والجحيفة مثلا انت وصغت للرفع واياك للنصب والياء  
 في خلاصى والى المجرد واذا اختلف صيغة الضمير بسبب اختلاف هذه الاحوال توهم بعضهم ان الاعراب  
 على قسمين مخرج نحو جاري زيد ورايت زيدا ومرت بزيد فيزيد باق على حاله والاحكام مختلفة  
 لدلالة التما على المعاني للعددية عليه وغير صريح كما في المضمومات اذ الصيغة تختلف بحسب  
 اختلاف الاحوال اعنى الرفع والنصب والجحيفة وهذا كلام ظاهرى وان الحق ان المضمومات









وق جرت على عمرو لا نه خبر عن عمرو واذا انفصل خبره من احوالها متصل بعامله احوالها  
 مرفوعا لا بد من تقديمه بهو كما خبر من النسل فكانه لم يتحقق انفصال بين الفعل والضمير الثاني فوجب اتصال  
 سوا كان الضمير المرفوع اعرف من الضمير الآخر ولم يكن اعرف منه كما تقول ان يد ضربك لا يجوز ان  
 تقول ضربت اياك في يد ضربك اياك اما اذا اتبع ضمير ان واحال انه ليس احدهما مرفوعا  
 فان كان احدهما اعرف من الآخر وقد متناه اسي ذلك لا اعرف على الضمير الثاني اذ لا  
 الخيار في الضمير الثاني ان شئت او ردت متصلا نحو اعطيتك وان شئت او ردت  
 نحو اعطيتك اياك يعني اذا كان الاعرف مقدما وهو متصل باختيار اللفظ فكانه لم يفصل  
 بين العامل والضمير الثاني شئ فيجوز ايراد متصلا واذا ضمير الاول ليس من فروع وليس منه في الالف  
 فكانه فصل بين العامل والضمير الثاني فالضمير الثاني منفصل وكذا الاحال في ضربك لان الضمير  
 المجرى والمفصل الذي هو اقدم اعرف من الضمير المخاطب فيجوز ان يكون الضمير المخاطب متصلا كما تقول  
 اعجنني ضربك ويجوز ان يكون منفصلا لما في ضربني اياك بناء على اعتبار كمتين المذكرتين  
 وكلا اسي وان لم يكن احد من الضميرين اعرف او يكون احدهما اعرف ولكن لا يكون الاعرف مقبلا  
 فهو اسي الضمير الثاني منفصل اما على الاول فلان الضميرين متساويان لا وجه تميز بينهما  
 على الآخر من حيث مرجع واما على الثاني فلان ضمير الاعرف على تقدير تقديمه يكون قاصدا قطعيا  
 فانفصال الضمير الثاني واجب على كلا التقديرين نحو زيد اعطيتك اياك واعطيتك اياك  
 والمختار في خبر باب كان واخواتها الانفصال اسي كون الضمير منفصلا نحو كان يد قاعا  
 وكنت ايد فان خبر كان في الاصل خبر للمبتدأ وخبر المبتدأ لا بد ان يكون ضمير منفصلا  
 لان العامل فيه مفعول ويجوز ان يكون ضمير متصلا اياك كما تقول كان يد قاعا وكنت لانه شبه المفعول  
 وضمير المفعول في مثل ضربته واجب الاتصال ففي شبه المفعول ان لم يكن الاتصال اجبا فلا



في الفعل المضارع اذا كان عددياً أي جارياً عن فعله الاضرب كما تقول اغيرني واضربني  
 وانتم صبح النون اسي مع نون الالواب فيه اسي في الفعل المضارع تخيرني ابراد فون الوطية وبرا  
 فيجوز ان تقول اغيرباني واغيرباني واغيرباني واغيرباني واغيرباني واغيرباني واغيرباني  
 واغيرباني واغيرباني واغيرباني واغيرباني واغيرباني واغيرباني واغيرباني واغيرباني  
 فون الالواب فارجع عن الفعل فلا اقتبلح الى تحفظها عن الكسرة الا ترى ان هذه النون بعد الهاء  
 التشبيهية تكسرة وكما انت مع النون في ذلك تخيرني اثباتاً واثباتاً فاما انما فاعلم ان هذه  
 على السكون وعلى غير نغم فيها فون لدن يقال لدني وادخذ فما فلكون استمالاً فاعلم انما  
 كدني بكسرة فون لدن وكذا انت في اخواتها وهي ان كان لکن في ليت وعل تخير في اثبات  
 وهذه اثباتاً فاعلم انما فاعلم انما فاعلم انما فاعلم انما فاعلم انما فاعلم انما فاعلم انما  
 لحقوق النون في ليت لتحقيق المشابهة وعدم اجتماع النونات وكذا اختار حقوق نون الوقا  
 في صق حق قد وقط الميق في هذه الحروف والاسما على سكونها مع قلعة الحروف فيقال منه  
 وعني رتدني ورتدني بمسك كفا في وعلم بها اسي عكس ليت لعل فالتخار فيها نون  
 فاعلم انما فاعلم انما فاعلم انما فاعلم انما فاعلم انما فاعلم انما فاعلم انما فاعلم انما  
 بابين البتداء والتخبر قبل دخول المعوامل بعد اشي بعد دخول المعوامل صبيغة فوج  
 من فصل طابق للمبتداء افراد او تشبيهة وجمعا وكره واثباتاً ليس في هذا الموضع فصلا  
 اسي فارقا ليفصل بين كني اسي كون تخبر ففتا او خبر مثال توسط ذلك المتوسط قبل  
 ودخل المعامل في يد هو العالم اذ لو لم يكن هو الاحتمال ان يكون العالم خبر الحقن يد ان يكون  
 منته له ويكون الخبر مذكورا بعده فلما ذكر هو فحين ان انما خبر له وليس في مثال توسط  
 بعد دخول المعامل كان يد هو القاطم وهذا الفهم المرفوع المنفصل عن قوله انما فاعلم انما فاعلم انما

من العفة وعادة عند الكوفيين انهم يسمون الفعل المتعدي في الفعل المتعدي والعفة في الشرطه اى شرطه  
 فاما المرفوع ان يكون المتعدي معرفة او على تقدير كونه معرفة يحتمل ان يكون في الفعل  
 المعرفة فيحتاج الى الفصل او الفصل من كذا اى فعل تفصيل لم يعمل به في المثالين  
 للمعرفة في تنوع دخول الالف والالف واللام عليها وكون الفصل عاينه معا وما في  
 حكم المعرفة وان لم يحتمل ان يكون مثلاً للمبتدأ المعرفة نحو كان زيد هو الفصل من  
 ولا هو ضم لـ اى الفصل من الاعراب عند التحليل لانه عند حرف على منوعة  
 وبعض العرب يجعله مبتدأ عموماً بعد خبره كما ورد في القراءات الشاذة  
 ونظيره انهم يسمون الفاعلون فسم مع ما بعده جملة اسمية في محل نصب لكونه خبر المكان  
 ويتقدم قبل الجملة الاسمية او الفعلية خبر مرفوعاً نائباً عنى ذلك الضمير الشان  
 اذا كان مرفوعاً كما تقول جوزي قائم وقل هو الله اى الامر والشان يد قائم والله  
 والقصة اذا كان مرفوعاً مؤثراً كما تقول ثم بعد عيونه ويقدر ذلك الضمير الغائب بالجملة  
 المذكورة بعد ويكون ذلك الضمير منفصلاً كما علمت ومستتراً وبارزاً وهذا الفصل  
 والاستتار والبرز على حسب العوامل فان تقضى العامل الانفصال كما اذا كان العامل  
 في الضمير معنواً كالآية اي شأناً يكون منفصلاً وان كان العامل ان اخواتها يكون بارزاً وان كان  
 العامل كان واخواتها يكون مستتراً نحو هو يد قائم وانه قائم وكان يد منطلق  
 ففي كان ضمير الشان هو اسم بوزن الجملة خبر لما وضمير الشان مفسر بوزن الجملة وحذفه  
 اى حذف ضمير الشان حال كونه منصوباً بضعيف الا مع ان المستتر او تخفت  
 فانه اى ان ضمير الشان لازم هناك اعلم ان مشابهة ان المفتوحة بالفعل ازيد  
 من مشابهة ان المكسورة بـ مع ان ان المكسورة المفتوحة قد علمت في بعض المواضع كـ زيد

وان كالماليون فيهم وتخلل ان المفتوحة المحققة لم يغير في موقع مهلا ولذا قالوا اسمهم ان  
 المفتوحة المحققة وانما غير الشان اللازم حذفه لئلا يلزم فرضية الانصاف على الاقوى ثم ان  
 الضمير انما يكون موشئا في الاستعمال فارتفع الموشئ في الجلالة لانه بعد عدة نحو سبعة  
 وكقوله تعالى فانما لا تعنى الا بهار ولو لم تكن في تلك الجلالة موشئا او كان غير عدة بل هائلة  
 فلما يكون في لك الضمير موشئا في الاستعمال ان كان القياس جواز التانيث فمثل سبعة فزيد قائم  
 وهي فرضته يند لم يوجد في الكلام العرب اسماء الاشارة في الاصطلاح كما امر اسماء  
 وضمم كل واحد منها لما ذكر اليه وهي خمسة اسماء وكان القياس ان تكون ستة ثلثة  
 للمذكور ثلثة للموشئ لكنهم لم يفرقوا في الجمع بين المذكور والموشئ كما لم يفرقوا بين ثلثة المذكور  
 والموشئ في التمايز فاحد هذه اللمم ذكر المفرد من اسي ضمير كل والثاني لثلاثة اخرى  
 المذكور وهي فان في حالة الرفع وذين في حالتي النصب الجوز الثالث للموشئ  
 الواحد هي تاو واو فاما وهي قي وذى وثة وذلة وحقى وذهى لثلاثة لان  
 في حالة الرفع وتين في حالتي النصب الجوز الخامس لحيث هو ما وهي او ا حلا وقصر  
 ويلحقها اى مثل علم او اسل اسماء الاشارة تحرف للثنية وهي كلمة بالثنية لثنية  
 عن الاشارة المقارنة باسم الاشارة وانما يتعين الاشارة اليه بوسيلة تلك الاشارة وتبين  
 اسي يا و آخر اسماء الاشارة حروف الخطاب وهو الكاف وهي اسي حروف الخطاب خمسة  
 مع ان القياس يقتضي الستة اذا كان الخطاب للثنية مشتركة بين ثلثية المذكور والموشئ  
 فمرسها الى خمسة مضمرة في خمسة من انواع اسماء الاشارة فيكون المجموع خمسة  
 وعشرين وهي اسي تلك الخمسة والعشرون ذاك الى ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك  
 ذاك ذاك ذاك الى ذاك الى ذاك على هذا القياس ولا يبقا وبالحجة لا

في اسماء الاشارة من ملاحظة حال المشا واليه اشار فواو التثنية والجمع والتذكير والذكورة  
 وفي حرف الغطاء من ملاحظة حال النماط فيما ذكر ويقال ذلك القرية في ذلك الموضع  
 للمعنى سطر العلم ان اسم الاشارة لو كانت عارية عن كانه الغطاء باللام وما يقوم مقام اللام  
 يكون للاشارة الى التعريب نحو وان كانت مع كانه الغطاء باللام وما يقوم مقام اللام فليس هو  
 بين القرية البعيدة نحو ذكر وان كانت مع اللام فليس هو كذلك وذلك وذاتك وتلك  
 مشددين واوالاتك مثل ذلك البعيد لان التشديد قائم مقام اللام وانما كونه مشددا  
 ههنا فلهذا كان خاتمة بنحو اسماء الاشارة فاما عاتمة كل ما ليس للاشارة واذا  
 اسماء الاشارة محتاجة في تعيين المراد الى الغير فارتببت في قوله ان ذوات في قوله تعالى انهم  
 انما يعرفونهم انما سميت لانهم في الامور مفعول مفعولهم مفعولهم والجمع في مفعولهم  
 احسن على قياس الضمائر في الالفاظ الواجب الالفاظ الموصولة هي اسم كانهم جبراً  
 اى لما يكون جبراً من الكلام لاسمها ولا تفضله الا بصلته عائد وصلته جملة جبراً  
 لانها تاتي والعائد الى الموصول فهم ايله اى ضمير يرجع الى الموصول لما الى خبره واما  
 ان الصلة يجب ان تكون جملة لكن صلة الالف واللام اسم الفاعل او المفعول  
 وهو مفرد موصولة وجملة من اسمها كونه مفردة موصولة فلان اللام الموصولة اسم الفاعل  
 والمفعول لا يكون الا اسماً واما كونه جملة معنى فلان لما انما تاتي به خبره في مفعول  
 والمفعول زيد معنى ضرب يد على مينة الجمل وانما جعلوا اسمها مفردة موصولة لولا انها  
 وجملة معنى راجعة حقيقة واسمها اى الموصولات التي للمفردة والمذكورة التي للمفردة والمذكورة  
 التي المذكورة واللتان اثنتي الموصولات بالالف في حال الرفع والباء اسمي المذكرين واللتين  
 في مائة نصب الجبر والاولى واللتين يجمع المذكور واللاتي واللاتي واللاتي



واللغاتي بجميع المونث ومن جملة الموصولات كلمة صنف ما فمن تحقيق من وى اعلم واغنى تحقيق  
 وكل منهما مفرد بحسب اللفظ وبحسب المعنى شامل لجميع الاقسام بمعنى انه يستوي فيها المفرد والمتنوع  
 والجمع والمذكر والمؤنث واي وايتة ايضاً من جملة الموصولات فاسم المذكر وايتة للمونث  
 وذكر الطائفة يعني ان من الموصولات في لغة قبيلة طي كما قال شاعرهم فان الماء بار الى  
 وجهي يبري يذو طويت اى يبري التي حضرتها وطويتها وذو هذا غير مبرور ومع  
 في الاسماء ان الله لانه بمعنى الصاحب وهذا الية من الموصولات لكن لا مطلقاً بل اذا وقع بعد  
 الكائنة للاستيفه اعم وذو هذا غير مبرور وفي اسماء الاشارة ومن جملة الموصولات  
 الاله واللام يعني مجبورهما وهو مخفف الذي واخواته لانهم مخفون الذي يحدف الياء  
 وقالوا الله ثم خففوه يحدف الال فتصرفوا على الاله واللام وعلى هذا القياس حال اخواته  
 فصار الاله واللام بمعنى الذي او التي وهذا الالف واللام غير الالف واللام التي للتعريف  
 لان هذا الالف واللام اسم موصول في تلك حروف تعريف وشتان بينهما والعائد المفعول  
 اى التفسير الذي يعود الى الموصول اذا كان مفعولاً يحدف فيه وفيه كثير في الكلام لان  
 فضيلة والموصول مع هذه طوله في طلب التحفيف بالحدف وان كان العائد فاعلام لا يجوز  
 حذفه وان كان مبتدأً يجوز حذفه لكن حذفه ليس كثيراً في الكلام وان كان مجزواً فحذفه  
 الية اقل لانه يودي الى حذف حروف الجوزيم الحذف الكثير واذا اخبرت بتعانة الاله  
 واخواته عن تعيين الاسم المبهم الواقع طرفاً للنسبة انجزية المعلومه للنخاطب سوار كانت  
 النسبة سنادية او غير سنادية صند استحقا اى جعلت كلمة الذي في صدر الجملة وجعلت  
 موضع الخبر عنه وهو الاسم المبهم المقصود تعيينه عند النخاطب خبرها بالاسم ضميراً  
 راجعاً الى كلمة الذي واخرق تعالى اخبرت الاسم الذي خصوصية غير معلوم للنخاطب

والقول كونه خبر اعتدك اى من الموصول متساوى في قولنا زيد متعلق بكان الفاعل متعلق  
 معلوماً من المصاحبة لكن تعيين ذلك الشخص لا يكون معلوماً ينبغي ان يقال ان الذى يمتثل  
 زيد بان كان كونه يمتثل حال من الاحوال معلومة ولكن خصوصية الانطلاق او التقييد  
 لا يكون معلوماً ينبغي ان يقال ان الذى يمتثل متعلق فاذا اخبرت عن زيد من خبر  
 زيد بالمتعلق الى اعم الخاطب انك ضربت شخصاً ولكنه لا يعلم ذلك الشخص بالتعريف قلت  
 ان الذى يمتثل به زيد وفي مثل ضربت يعمروا ان لم يعلم خصوصية يمتثل ان يقال ان الذى  
 ضرب به زيد والى غير الواقع موقع زيمه متعلق بالفعل وان لم يعلم خصوصية يمتثل به زيد  
 يقال الذى ضرب به زيد يمتثل الواقع موقع متعلق بالفعل فلما اردنا ان نعلم ان  
 ذلك بالالف واللام يمتثل كالم الالف واللام في الاخبار حكم الذى لكن الاخبار بالالف  
 واللام انما يتصور في الجملة الفعلية خاصة لا يصح بناءهم الفاعل والمفعول  
 الذى به صلة الالف واللام فان اخبرت عن زيد من خبرت به عائدة الالف واللام  
 قلت انذار بما زعمنا انما هو انما يمتثل من الفعل جعل صلة الالف واللام الالف واللام  
 واللام عبارة عن المصاحبة الذى يمتثل في الواقع زيد والقارب هو التكلم فصار صلة جارية غير  
 من جملة فلا بد من ابرازها على ما علم فاذا اعتدك امر منى كسمى من الامور المتكلمة  
 المذكورة في الاخبار بالذى تعدد الاخبار ومن ثمة استعمل الاخبار بالذى  
 في ضمير الشان او ضمير الشان يجب ان يكون في صدر الجملة المفردة اذا مخاطب  
 ينهم اولاً الى المصاحبة والى اذراك تعيينه وتوجيه اليه وتيقنه وتكمن فيه من كونه كونه  
 فانه خبر غير الشان عن موضوعه وجعله خبر من الموصول غير جائز فلا يجوز ان يقال في مثل  
 هو زيد متعلق الذى هو زيد متعلق هو بان يكون هو الاول قائماً مقام ضمير الشان

الى الموصول وهو الثاني الذي هو ضمير الثاني خبر الموصول وكذا يتنوع الاخبار  
بالذي في الموصوف ووجهه لان الضمير الذي يقع موقع الموصوف لا بد ان يكون  
موصوفا بالصفة لكن الضمير لا يصلح للموصوفية كما علم فيما سبق ففى مثل خبر في زيد في العالم  
لا يجوز ان يقال الذي جارى هو العالم زيد فان هو واقع موقع زيد فلا بد ان يكون  
موصوفا بالعالم وهذا باطل وعلى تقدير كون الضمير مستتر في فعل كما هو الواجب  
فى هذا المثال يلزم كون الضمير المستتر موصوفا بالعالم وكذا لا يجوز الاخبار بالذي هو الصفة  
ووجهه بالمثل لا يتصور الاخبار بالذي عن العالم فى المثال المذكور لان الضمير الذي  
وقع موقع العالم صفة لزيد والضمير لا يصلح للموصوفية واما الاخبار  
عن مجموع الموصوف والصفة فجاز كما تقول الذي جارى فى زيد العالم فان الضمير  
المتنوع يقع الموصوف والصفة معا مستتر فى فعل وراجع الى الموصول ونحوهما خبر  
عن الموصول وكذا يتنوع الاخبار بالذي فى المصداق العاقل لان الضمير الذي  
يقع موقع المصداق لا بد ان يكون عالما مثل علمه لكن لا يقصو كون الضمير عالما ففى مثل  
اعجنى ضرب زيد عمرو والايجوز الاخبار بالذي عن ضرب حاد لان الضمير الواقع موقعه لا بد  
ان يجعل الفاعل مرفوعا والمفعول منصوبا وهذا غير متصور لكن يجوز الاخبار عن المصدر  
ومعموله معا نحو الذي اعجنى ضرب زيد عمرو فان الضمير الواقع موقع المصدر ومعوله  
مستتر فى الفعل وراجع الى الموصول والمصدر مع معمله خبر عن الموصول وكذا  
يتنوع الاخبار بالذي فى الحال لان الحال يجب ان يكون نكرة والضمير معرفة فلا  
ان يكون الضمير واقعا موقع الحال وكذا يتنوع الاخبار بالذي فى الضمير المستحق  
لغيرها كما فى الضمير المستحق لان يعود الى غير كلمة الذي لان الضمير الواقع موقعه

الابن ان يحول الى مستحق فيلزم ان يكون في السلسلة فغير عاد الى الموصول في هذا الموضع  
 بقى ذلك الغير بلا ما يشك في قولنا زيد ضربت بالبحر والاشجار عن الفهم المفعول بان يقال ان  
 زيد ضربت او على تقدير وجود الفهم الى الموصول يلزم بقا المبتدأ بلا عائد مع انه لا يجر بحرية  
 من عائد تربطها بالمبتدأ وعلى تقدير عود الى المبتدأ يلزم خلوه الموصول عن العائد كذا  
 يتعدى الاخبار بالذي في الاسم المستعمل عليه اى على الفهم المستحق الغير الموصول  
 لان الفهم الواقع موقع ذلك الاسم ان عاد الى الموصول بقى استحق بلا عائد وان  
 الى المستحق يلزم خلوه الموصول عن العائد ففى مثل زيد ضربت فلا يجوز الاخبار عن ملام  
 بان يقال الذى زيد ضربت فلا سلك لان الفهم الواقع موقعه ان عاد الى الموصول لم يبتدأ  
 بلا عائد وان عاد الى المبتدأ بقى الموصول بلا عائد واطم ان كلمة ما قد يكون حرفا او اضافة  
 نحو انما زيد قائم او نافية نحو ما ضربت زيدا وما زيد قائما وقد يكون اسما وهاهنا اسمية صيغة  
 نحو فنت ما شئت واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تنفع ارفع  
 وما يفتح الله الناس من قوله فلا تمسك لهما وهو موصوفة بالبحر والاشجار بحرية بما يجب ان لا يجر  
 او بحرية نحو قول الشاعر ما كره النفوس من الله ما كرهت كحل الخصال بحرية كره النفوس  
 وقائمة بمعنى شئ نحو فمات اى نعم شياء وصفة لامر او يسود من يسود اى الامر  
 من المؤد وكلمة من ذلك اى كالماتة فى جميع الاقسام الا فى التامة والصفة فان كلمة  
 من لا تجى كانه ولا لصفة اما الموصولة فنحو فنت من ضربت والاسفهامية نحو من عندك والشرطية  
 نحو من تضرب ان تضرب الموصوفة بالبحر والاشجار كفى بنا فلما على من غير صاحب التنى محذرا بان  
 شخص غيرنا وبالحكمة نحو رب من الفجيت فيلما صدره اى رب نفس موصوف من قوله كلمة  
 اى واية تمكن فى جميع الاقسام الا انها قد تسمى صفة الفاعل من اما الموصولة فنحو

قوله تعالى ثم نزلنا من كل شيعه ابيهم ش على الرحمن تبارك والالاستغفامية نحو ابيهم شذر والاشية  
نحو ابيهم شذر في اكرهه والمبدوءه نحو يا ابا الرجل ويا ابا النفس والعنقه نحو مروت برجل ابي  
وهي اسي كلمة اسي مع مؤنثه ما معنونه وحدها من بين اخواتها في جميع الاقسام المذكورة  
الا اذا كانت مؤنثه معنونه وحدها من بين اخواتها في جميع الاقسام المذكورة  
اشد على الرحمن تبارك اسي شذر من كل شيعه ابيهم شذر وانما صارت معنونه مع ان الموصولات  
بجميعها مبنية لثابتها باعراف في الاحتياج الى الغير لاننا مستلزمة للاناقه ولذا في التبيين  
في يا ابا الرجل تكون عوضا عن المضاف اليه والاناقه من خواص الاسم فاستحيها بتصرفه  
بالاناقه والاعراب فرجعت الى اصلها لكن اذا حذرت صدر صلتها يتاكد منها  
بأعراف في الاحتياج الى امر آخر غير الصلة وهو القرينة لان الحذف لا يكون بلا قرينة فلا تكون  
الاناقه متساوية للمساوية فغير مبنية على الضم كما في صورة النذر مثلا وفي ما ذكرنا  
وجدها ان احد هاءما الكس على ان يكون ما استغفامية وفاعله الذي اسي بالذعر  
فما مبتدأ و ما بعده خبره او بالعكس وجوابه رفع على انه خبر مبتدأ محذوف كما تقول خير ابي  
صنعته خير ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منها جملة اسمية ولا اخراي شي على  
ان يكون ما استغفامية محل نصب بالفعل المذكور بعده ووزان كذا اسي اسي شي صنعت  
و ج جوابه نصب على انه مفعول لفعل محذوف ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون  
كل منها جملة فعلية كما تقول خير اسي صنعت خير اسماء الافعال عبارة عن الاسماء التي تكون  
ضيغفا في لغة الصيغ الافعال مع تاوئها معا بجمعا فاسما ما كان بمعنى الاصول والمخفى مثل  
رويد زيدا اي امهله مثال لما كان بمعنى الامر ومن اشكته بكذا اي وعه وسعه  
ا سي اسكت ولهم زيدا اي قربه احضره وبات الشيء اي اتهمه وبات زيدا اي عذره وهي علة

اى بعد كذا مثلاً كذا اى وان شئت مثال لما كان بمعنى الماضى وبنحو انقسامه بين انشائها  
 لبنى الاصل اى الامام ع ووافعل للماضى ومن جملة اسم الافعال ميفعة فعال بمعنى الامر  
 الامر فمفعول الصيغة من الثلاث المجزئة قياس اى قياس كذا لى بمعنى انزل وترك بمعنى  
 ترك وترك بمعنى اقرب ومنع بمعنى ا منع ولا كلام فى بناء فعال لانه بمعنى الامر وكذا انفعال  
 حال كونه مصدراً معروفة كقبح اى بمعنى الفجرة او النجور وفعال حال كونه مفعولاً مثل  
 يا فاسقاً بمعنى يا فاسقة ويا فاسقاً بمعنى يا فاسقة بمعنى يا فاسقة لانه اى انفعال بمعنى الامر  
 حد كذا لانه بمعنى كذا انفعال بمعنى الامر من اى كذا فعال مصدر اى مصدر اى من المصدر  
 المعرفة ومنه مصدر اى من فاعله وانما اعتبر العدل فى البناء لان المتماثلة فى الزمنة غير كافية فيه  
 والامر كونه سلام وكلام مبنيا وفى فعال علماً للاعيان هو ذلك كخطام وغلاب وفليم  
 ونظائر با اختلاف فاعله مبنى فى الحجاز اى فى لغة اهل الحجاز كخواتم الثلث ومعرب فى لغة  
 بنى نعيم كخواتم كان فى اخوة راعى جهاد مبنى على الاكثر من ان الراء فى مخزبة كخواتم المكور  
 فيحتاج الى الامة لتخفيف ولا ينفى الامة الا على تقدير كونه مبنياً على الكسر والاعلى تقدير الامة  
 فلا كسر فعلى تقدير الامة والذين قالوا بواب فعال علماً لايمان المبنية فذهبوا الى انه غير  
 مشرف للعلية والى حيث نحو ما تنسب فدام ورايت فدام ومرت فدام ولا مابة فى منع صرفه  
 الى تقدير العدل كما سبقت الاشارة اليه وبعضهم لم يفرقوا بين فدام وحضارة فدام فدام  
 وبذلك القول اقرب الى القياس والذين قدروا العدل فى نظام لمنع الصرف فى لغة بنى نعيم مع انه  
 لا اقتياج الى هذا التقدير كما عرفت متمسكهم بنحوها الثلث قد قاربوا العدل فى ما سب  
 ان تقدير العدل هنا لا بد وان لم يكن تقدير محتاجاً الى منع الصرف وهذا وجه فكم باب نظام  
 فى اكثر نسخ المتن فى باب منع الصرف وهذا فى بعض من جملة المبنيات اللازمة للبناء سمار

الاصوات وهي مبارقة عن كل لفظ حتى به صوت من الاصوات اوصت بها اليها <sup>الاول</sup>  
 كخاق حكاية صوت الفراب والثاني كخ لانا حة وبعية اسما لاصوات كاسمار الافعال  
 كثيرة جدا واذكر المهرشي قليل منها على الوجه المحلى الكلى ومن جملة المبنيات المركبات والاول  
 بها كل اسم كسب من كلمتين ليس بينهما نسبة فان تضمن الخبر الثاني من ف ك ل ك ل اسم  
 المركب من كلمتين جروفا من جود العطف وغيره انزيا يعني كل واحد منها اليغير سنيا اما الخبر  
 الاول فلكونه بمنزلة خبر الكلمة كز امر زيد اما الثاني فلتعني معنى الحرف كخمس عشرة فحادي عشر  
 واخواتها اى اخوات عادي عشر الى تاسع عشرة واخوات كل من خمسة عشرة وحاد عشرة الاثنى عشر  
 واثنا عشرة فان الخبر الاول منها عبر بشبه بالصفات بخلاف النون في التركيب مع كون الخبر الثاني  
 مبنيا والا اى وان لم يكن الخبر الثاني متضمنا لمعنى الحرف اعرب لثا بعلبك ومعد كيرب  
 وحضر موت فانها عبرت به مع منع الصرف وينبى الاول في الاصح اى اصح اللغات وفيها قسم  
 لغتان آخران احدهما اعرب بالخبرين معا وازداده الاول الى الثاني وصرف الثاني كما تقول  
 نزل بعلبك رايت بعلبك مررت بعلبك الثاني اعرب بالخبرين معا وازداده الاول الى الثاني  
 ومنع صرف الثاني كما تقول نزل بعلبك رايت بعلبك مررت بعلبك لكن اللغة الاولى انصح  
 واولى ومن جملة المبنيات الكنايات المقصود بالكنايات في هذا المقام الكنايات المبنية  
 لا الكنايات المعربة نحو فلان فلانة لان البحث انما هو عن المبنيات كوكذا للحد  
 وكيفيت الحديث اعلم ان الكناية لفظ دال بالا بهام على معنى مفسر بلفظ آخر فعلى  
 نراكم لايكون من الكنايات لانهما سوال عن مد مبهم او اخبار عن مد مبهم ولا يعتبر في  
 كل منهما كون العدد المبهم بلفظ آخر انما اورد في هذا المقام لمناسته كذا في كونه للعدد ثم  
 ان كم الاستفهامية مبنية لتعني ما تعني الاستفهامية وكم الخبرية اليم مبنية لموافقتها لما

[illegible]



بواسطة حرف الجر او المضاف لان افعال الجور والمضاف مع المضاف اليه بمنزلة الكلمة الواحدة  
 فيقدر معنى الاستفهام قبل حرف الجر والمضاف كانه قيل العشر من جمل مرت ام ثلثين ام غلام عشر  
 رجلا ضربت ام غلام ثلثين ام لا اي وان لم يكن يعاب. وفعل غير مشتغل عن ضميره ولا قبله حرف جر او اسم  
 مضاف فمرفوع اى مرفوع فوج مبتدأ ان لم يكن ظرفا سواء كان بفعل مشتغل عنه بضميره  
 او متعلق به كذا تقول كم رجلا ضربته او ضربت غلاما كم رجل ضربته او ضربت غلاما واسم مذكور  
 نحوكم وجماعا لك وفوق نحوكم وجماعا عندك او سبهم معرفة نحوكم وجماعا لك في جميع هذه الموضع كم  
 مرفوع على الابتداء وما بعده خبره على نصب يسويه على نصب غيره في مثل كم وجماعا لك كم في  
 محل الرفع على انه خبر مبتدأ وذاك مرفوع على الابتداء على قياس ما علم في من ابوك والذكر في قوله  
 فابسب يسويه وكم خبر وما بعده مبتدأ ان كان ظوفا نحوكم ليواسفكم وكم يواسيا مك ذلك  
 اى مثل كم في وجود الاعراب استقام الاستفهام والشرط فانه ان كان بعد هذه الاسماء فعل غير  
 عنها بضميره او متعلق بغيره في نصبه على مفعولية ذلك الفعل كما تقول من ضربت اى شخص  
 ضربت ومن نصب نصب فله كان من مفعول الشرط لكونه اقرب يكون مفعول الجور محذوف واسم اى  
 شخص نصب بضميره لو كان مفعولا للجور يكون مفعول الشرط محذوف واسم اى شخص نصب بضميره ان كان  
 قبله اسماء بحرف او اسم مضاف يكون محذوفا محذوفا كما تقول من مرت وغلام من ضربت  
 ومن سكر وغلام من نصب بضميره الا انه لا اسم مرفوعه على الابتداء نحو من عندك ومن  
 على فابسب يسويه في مثل تحديد عمه لك يا اخي وخاله فدعا قد علمت على عشاري  
 ثلثة اوجه احدها النصب على ان يكون كم استفهامية والثاني ان خبر على ان يكون كم خبرية و  
 التقدير من كم في محل الرفع على انه مبتدأ وخبره فدعا قد علمت اه والثالث رفع عمه على ان  
 مخبره كم محذوف اى كم مرة او كم حادثة ويجوز في ذلك المحذوف والنصب خبرا على كون كم استفهامية

او خبرية وعلى التقديرين كمنسوب المحل على المعدية او الظرفية وعنه مرفوعة على الالف ولو كان  
منتهى جملة قد علمت او خبر لم يتبدل ودانته تالفة لعدم في الرفع والنسب المحرك للمعدية البيت  
للفردوق يجوز بيان عمارة وفالته لكثرة انجذته صارت قد عاراضى لانتقبة الكلف والقدم  
وفي لفظه على التالفة الى انه كانه خبرتها انجذتها وسبب لفظها وقد يجد مميزكم في مثل كمن محال  
وكو ضربت اسي كمن دنها مال كمن ضربت ضربت او كمن مرفوعة الطرف من هنا قطع عن  
علم ان اكثر الفروع معتبة وتقليد من يميز في الاقال فيما تقدم وليس الفروع واثبات في المقام بقوله  
والفروع الى تلك الفروع البنية فمن تلك الفروع البنية وقطع عن اللامنافعة مع ان الفروية تنقسم  
الاضافه كقبيل بعد وقام والام تحت وفوق وقلع وورار او عناء فذات المعان اليه  
عن اللفظة دون البنية يكون شائبا باحرف في الاستيعاب الى الغير وهذا المعان اليه فيكون منبأ و  
المعان اليه معه لا يكون الاتيعاب في غاية القوة فيكون منصوبا على الظرفية كما قيل جبت  
قيل يا اوبعد او خبر ورا خبر كمن كذا القول جيتك من قبل زيد ومن بعد ورا خبره على تقدير  
خلف المعان اليه كونه منصوبا واذني المعنى تشييد اتيعاب الفروع اليه فيكون منبأ على الفهم  
فيما خلف حركة البنية كحركة الاوالية ومن يات قبل ثم الامر من قبل ومن بعد امر من قبل  
ذلك من بعد ذلك وانما قلنا ان المعان لا يجب كونه منصوبا واذني المعنى اذ على تقدير كونه  
مخدو فالتساوية يكون الفروع معربا كما قال الشاعر فليس لا الشرب كنت قبلا اكا واغص  
بالمار الفرات و اجوى مجواه في حذو المعان اليه البناء علم الغم كا غير وليس غير ولذا  
حسب فانها لكثرة الاستعمال بلا انفاية مثل الفروع المقطوعة ومنها اسي من جملة  
البنية لفظ حديث وهو موضوع لكان يقع فيه النسبة ولذا لا يضاف الى جملة في الا  
في شبه الفروع لانها خالصة للاضافه الى الجملة فبنية على الفهم شائبا واذ انيقت الى مفرد

كما قال الرشاع اماترى حيث سبيل العالم فيكون مبرأ الزوال حلت له التناو هو الاضافة الى الجملة  
وان غير غلبة الاضافة الى الجملة فيكون في هذا الحال ايضاً متبناً لشدة زوال اضافة الى المفرد ومنها  
اسى من الظروف المبنيّة كقوله اذا وهى للمستقبل اسى للزمان المستقبل وان كانت داخلية  
على الماضي وفيها معنى حر من الشرط وبنابر من هذه الجهة ولذا اخبر بعد هذا الفعل  
كما علم فيما سبق وقد يكون كلمة او اللفظ اجزاء كما تقول خرجت فاذا اصبحت واقفت اسى حجة  
انما جازت زمان توفى السبع او مكان وقوة فيلزم المبتدأ بعينه اي بعد اضافة الفجائية غالباً  
ليكون منه قايماً ان انزه واذا اشرقت ومنها اسى من الظروف المبنيّة كقوله اذا الماضى  
ويقع بعدها النجاسة الفعلية والاسمية بخلاف اذا الشرطية اذ لا يقع بعدها الا الجملة  
الفعلية وبنابر كونها مثل وضع الحرف ومنها اسى من الظروف المبنيّة امين الى المكان  
يستفهم ما شرطاً اسى حال كونها الاستفهام والشرط كما تقول اين يدوان زيد اسى في  
اسى مكان يدوان تجلس اجلس وان تجلس اجلس في اسى مكان تجلس ويعرفون للشرط او الجواب  
اسى في اسى مكان تجلس اجلس فيه او في اسى مكان تجلس فيه اجلس بسبب بناكل منها فترى موت  
او الاستفهام وعلى بنا القياس سائر اخواتها ومن الظروف المبنيّة متى للزمان فيهما اسى  
في الاستفهام والشرط كما تقول متى القتال عرفت اسى زمان القتال ومتى تجلس اجلس في اسى  
زمان تجلس اجلس والشرط عند الحاجة ان متى واخواتها مثل اين انى من معنويات الشرط لا تفرق  
وان كان كونها من معنويات الخبر ايضاً صحيحاً من حيث المعنى كما سبق اتفاقاً من الظروف المبنيّة  
ايمان للزمان يستفهم ما عن الزمان الذى له وقع وقائمة في الافهام نحو ايمان متى  
اسى اسى زمان او في اسى زمان يوم القيمة ومنها اسى من الظروف المبنيّة كيف للحال  
اسى السؤال عن الحال يستفهم ما كما تقول كيف زيد اسى صحيح ام سليم فان كان بعد اسم

فقد في محل الرفع على خبرية منه وان كان بعد فعل كما تقول كيف جئت فمحل النسبة اي نسبة  
 اى على ما تسمى على جئت اراك انهم ما شيتا ومن الظنون المبينة صذ ومنذ وها قد يكون بمعنى  
 اول المدة اى اول مدة زمان الفصل المتقدم عليها فليجسم اى يقع بعدهم الاسم للمفرد المفعلة  
 فاول المدة تستبين على مجموع المدة كما تقول رأيتهم في يوم الجمعة ومنذ يوم لم يجتمعوا  
 يكون بمعنى التحميم اى جميع المدة فليجسم اى يقع بعدها المقصود بالحد  
 اى الزمان الذى قصده بانه متلبسا بما يدور المستغرق جميع اجزائه كما تقول رأيتهم في يومان  
 او شهران او سنتان وسبب بناهما موافقتهم للمد ومنذ التحرف من لفظا ومعنى وقد يقع بعدها  
 اى بعد مد ومنذ للصلب مد نحو ما رأيتهم منقروا والفعل نحو ما رأيتهم منسافرين وان سوا كانت  
 مختلفة نحو زمان سافر او مثله نحو زمانه سافر فيقد زمان غصبات الى احد هذه الامور اى  
 لا بد من تقدير الزمان المضاف الى احد هذه الامور في بادىء الامر وجهه انه المعنى من زمان سفره  
 وعلى هذا القياس هو اى كل واحد من مد ومن على جميع التقادير المذكورة في محل الرفع  
 على انه مبتدأ وما بعده خبره اى اول المدة يوم الجمعة اى جميع المدة يومان اول المدة  
 زمان سفره الى آخره خلافا للزجاج الا عند ما بعده معتقبا به وهو خبره وليس من غير  
 ان يكون التبتدأ في مذويان مكررة والخبر معرفة وذلك ليس كما يزد من الظنون المبينة لى  
 ولذا بمعنى عند الفرق انه يجوز ان يقال الممال عند زيد في حال حضوره وعندى في حال كونه  
 في خزيته ولا يجوز ان يقال الممال له ازيد ولدى زيد الا اذا كان الممال ماضيا عند وقت  
 لدولنا ولد لدولنا ولد لدولنا وسبب بناها لاول لان ما خواصا لان ولد على ما هي  
 اكرهت فبطلت اربع لغاتها انسية كل اللباب لدا وخواصا لدا انما مضافه الى ما بعده ما بعده  
 مجرور بالكره في بعض لغات العرب بنصب بلدان لثمة فبدوة لان قولنا شبيهة بالثمة

في كونها جردية تارة وثبوتية اخرى كما في مثل مثل يتا ومن الظروف المنبئية قط للمعاني المنفي  
 اسي الاستغراق الماضي النفي وعوض المستقبل المنفي اسي الاستغراق المستقبل المنفي وسبب ثباتها  
 ولا تباها على الاستغراق الذي هو معنى اللام المحرقة والظروف المضادة الى الجملة بالذات  
 وبواسطة كلمة او يجوز بناء على الفتح للفتحة فيجوز ان يكون الالف المحرقة في الالف مفتوحا على الالف مفتوحا فيجوز  
 كون لفظ اليوم مبنيا على الفتح لافاء الى الجملة التي بعده ويجوز ان يكون مخرجا مرفوعا على انه خبر  
 مبتدأ وذلك قوله تعالى ومن خزي يومئذ او يجوز كون اليوم مجرورا على انه منضاف اليه  
 ويجوز ان يكون مبنيا على الفتح لانه منضاف الى الجملة بواسطة او تقدير الكلام يوم اذ كان كذا  
 خاف انضاف اليه وعوض عنه التوضيح في ذلك اسي مثل الظروف المذكورة في جواز البناء والاعراب  
 مثل ضمير المذكورين مع ما وان المصنفين وان تشابهتا الظروف المنفصلة الى الجملة فيجوز  
 الاعراب البناء على الفتحة كما تقول قيامي مثل قادم زيدو مثل ان قادم زيدو مثل ان يات قاتم  
 او قيامي غير قاتم زيد الى اخره للمعرفة والتكرار اسي ياتي باب المعرفة والتكرار اقسام الالف  
 المعروفة ما وضع لشيء بعينه فقولنا وضع لشيء متماثل للمعرفة والتكرار كليهما وخرج بقوله  
 بعينه التكرار وهي اقسام المعرفة خمسة احدها المضمرة وقد تقدم ذكرها وثانيها الاعلا  
 وثالثها المبهمة وهي عبارة عن الموصولات واسمار الاشارات كما سبق ذكرها ما عرفت  
 باللام والنداء اعلم ان المعروف بالنداء قد علم مما تقدم كما تقول يا رجل تقصد شخص المعين  
 واما المعروف باللام فوالله ليس كذلك بل خير من المرأة او للاستغراق نحو ان الانسان نفى خسر  
 الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات اسي جميع الناس خسر الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات  
 نحو ما في الرمل وفاسمها المضافة الى احدها معنى بعينه اضافة معنوية اذ الالف مضافة  
 اللفظية لا الفعلية تعريف المضاد نحو غلامك غلام زيد وغلامها العلم ما وضع لشيء بعينه

غير متناول غير موضع واحد فتقول ما موضع الشيء لبيته متناول لجميع المعارف وخرج  
بقول غير متناول غير موضع المعارف ودخلت الاعلام المتكررة في التعريف ببيت موضع واحد  
كما اذا كان قيد على كائنين لان ما على ما يتغير متناول غير ولكن للموضع واحد بل هو غير  
بمحلان انما وانت وهدوا الرجل لانها موضع واحد متناول للاشياء المتعددة كما تفصل في المعجزة  
واعرفها أي اعرف المعارف المظهر المشكك اذ لا القياس لا اشتباذ فيه اسما ثم المفسر  
المخاطب ثم الغائب والمضمان الى امد ما في مرتبة حيث المية وقال بعضهم اعرف المعارف  
اعلم الشيء لانه ليس بمتناول موضع واحد الاشياء واحد بمحلان المعجرات وسائر المعارف  
لانها موضع واحد متناول لمورد متعددة وبعضهم قال اعرف المعارف اسما الاشارة اذ معناه معلوم  
واحد المذهب الاول انه اشهر والشكوك ما وضع شيء لا يعينه كرجل وامرأة وان كان  
دفرس اسماء العدد ما وضع لكمية احاد الاشياء اسي ببيان مقارنا اذ الاشياء  
وافرادا كما تقول ثلثة رجال فعلم ان احاد الرجل ثلثة وعلى ما ذكره التعريف يكون الواحد  
والاشنان من اسماء العدد لانها يقعان في الجواب اذ اسئل عن معناه او معددين كقول  
واحد واثنان في جواب من قال كم رجلا عندك وقد خالف بعض اهل المساجد كون الواحد  
والاشنان عدد او اوصى بها أي اصول اسماء العدد اثنا عشرة كلمة واحد  
الى عشرة ومائة والالف وباقي مراتب الاعداد مأخوذة منها اما بالتركيب بلا عطف  
او بالعطف بصفة التثنية كما ترى الفين او بصفة الجمع سوار كان الجمع قياسا لما بين  
والاثن والون او غير قياس كشر وواحد اربع والتفصيل انك تقول في المفرد الله  
وتثنية واحد واثنان وفي المثنى المفرد وتثنية واحد واثنان واثنان  
فالتذكير والثاني في ما المقام على الوجه المشهور وتقول في المذكور ثلثة الى عشرة

بزيادة التار نحو ثلثة رجال عشرة رجال في المونث ثلث إلى عشرين التار نحو ثلث نسوة  
 وعشرة نسوة وهذا من اجل ان التسمية ووجوب المذكر تقدم على المونث ودلول الثلثة جماعة  
 وجمع المذكر مونث لفظي فلرعاية تانيته اثبتوا التار في المذكر وتقطعوها عن المونث للفرق  
 بين المذكر والمونث واذا اجاوزت عشرة تقول احد عشر واثناعشر في المذكر نحو  
 احد عشر رجلا واثنا عشر رجلا واحدا عشرة واثناعشرة وثلثا عشرة في المونث نحو  
 اثنا عشرة امرأة وثلثا عشرة امرأة وهذا في الحقيقة تركيب الواحد والواحدة مع العشرة لكنهم  
 غير الواحد الى احد والواحدة الى احدى تخفيفا واذا كان لفظ عشرة غير مركب مع غير ثلث التار  
 في المذكر وتسقط عن المونث على طاق القياس المشهور بعد التركيب يرجع الى الاصل فثبت  
 في المونث وتسقط عن المذكر يقال احد عشر رجلا واحدى عشرة امرأة وعلى هذا القياس اثنا عشر  
 رجلا واثنا عشرة امرأة وتقول في المذكر ثلثة عشر الى تسعة عشر وفي المونث ثلث  
 الى تسعة عشرة بالقياس بحزب الاول على الذي كان قبل التركيب فيكون بالتار في المذكر  
 ويدل به في المونث وتذكير الثاني في المذكر وتانيته في المونث لم يرجع الى الاصل نحو ثلثة عشر  
 وثلث عشرة امرأة الى تسعة عشر رجلا وتسعة عشرة امرأة وتكسر الشين اى شين العشرة  
 المركبة مع غيره في المونث وتقول عشرون واثنا عشر والى سبع التي على صورة صيغة  
 الجمع المذكر السالم فيجاء اى في المذكر والمونث من غير فرق فتقول عشرون رجلا وعشرون  
 امرأة وتقول فيما زاد على عشرين احد عشرون في المذكر واحدى وعشرون في المونث نحو  
 احد عشر رجلا واحدى وعشرون امرأة ثم بالطف بلفظ ما تقدم من غير تغيير  
 فتقول اثنان وعشرون رجلا وثلثة وعشرون رجلا واثنان وعشرون واثنا عشر وعشرون امرأة  
 وثلث وعشرون امرأة الى تسعة وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والف





مقدره الجمع واذا حصل احد عشر احد وعشرة واما في عشر من مائة او عليه الى تسعة فثمان مائة الزون  
 ليست بثمان مائة بل هي شبيهة بها فعلى تقدير الاضافة لا يمكن جدا ولا اثباتا فتركوا التمييز على  
 وجهين الف ومائة وتغنيتهما وجه اى جميع الالف مخفوض بالاضافة كما علمت  
 في ثلث صفح لانه لما كان العدد كثيرا اكتفوا في التسمية بالمفرد لبيان الجنس لم يراعوا المطابقة  
 فلهذا الواحدة رجل ومائة امرأة والالف رجل والالف امرأة ومايتا رجل ومايتا امرأة والالف  
 تسوط النون بالاضافة والآن رجل والآن امرأة واذا كان العدد مجسما مونثا  
 واللفظ مذكر كما اذا اطلق الشخص او الاشخاص على النسوة او بالعكس كما اذا اطلق  
 لفظ النفس على المذكر فالوجهان فان شئت قلت في الاول ثلثة اشخاص من النساء وان  
 راعيت المعنى قلت ثلث اشخاص في الثاني ان شئت قلت ثلثة نفس من الرجال <sup>المعنى</sup> راعية  
 وان شئت قلت ثلث نفس راعية لفظ ولا يميز واحدا اثنان فلما يقال في احد رجلين  
 رجل استغنا كوا بلفظ التمييز عنهما نحو رجل ورجلان لافادته الف المقتضى بالعد  
 يعنى ان جزمها يدل على الجنس وعلى تعيين العدد المقصود بلا اشتباه فان جلا يدل على الجنس  
 وعلى الوحدة ورجلان على الجنس والثنائية فلا يحتاج العدد مع المميز لطريق التمييز كما في سائر  
 الاعداد ولكن يمكن ان يجعل العدد هنا صفة مؤكدة للمميز نحو واحد اثنين اثنين وثقل  
 في المفرد من المتعدد باعتبار تصديره اى باعتبار تغييره في كل مفرد عدد النفس <sup>عليه</sup> يدرك  
 بواحد الثاني ومعناه مصير الواحد اثنين بانضمام اليه فهو اسم فاعل مشتق من اثنين وكذا  
 حال الثالث واخواته الى العاشرة وانما ابتدء من الثاني او ليس قبل الواحد حتى يكون  
 الواحد مصيرا والتذكير والتانيث في هذه الاسماء على قاعدة التذكير والتانيث في اسما  
 الفاعلين يقال في المذكر الثاني وفي المونث الثانية الى العاشرة والعاشرة

وتقول في المفرد من المتعد باعقاب حاله اى حال ذلك المفرد مرتبة في التعد فالحال  
 عبارة عن بيان مرتبة المفرد من التعد والاول والثاني في الذكر ولم يقل بالواحد لانه  
 يدل على نفس التعد لا على المرتبة بخلاف الاول والاثنى والثانية في المونث الى الصا  
 والعاشرة وعلم ان الثاني والثالث غيرهما من الاسماء وان كانت على هيئة اسماء انما هي  
 لكنها ليست باسماء انما هي على حقيقة لتقد ان معنى الفعل فيما اعني بالحدوث ولذا لا تعمل النسب  
 بخلاف ان كانت بمعنى التفسير واذا جاوزت العشرة فاما تكون باعقاب ارجاء لما يقتضيه  
 الاليس في احدى عشرة وما فوقه بمعنى الفعل ليكون الاسم ما فوقه منتهى بطريق اسم الفاعل بمعنى التفسير  
 فتقول في الذكر في افرق العشرة المذكورة عشرة بتدوير الحرفين وفي المونث الحادية  
 عشر بتدوير الحرفين في الخامسة عشرة بتدوير الحرفين في الثامنة عشرة بتدوير الحرفين في العاشرة  
 والتاسعة عشر بتدوير الحرفين في العاشرة بتدوير الحرفين في العاشرة بتدوير الحرفين في العاشرة  
 والاشهر بيان حال في الاول اى في المفرد من المتعد وبما يتبعه في ذلك الاشياء هي خمسة فثلاثة يعني ان  
 الى يجوز اضافة الى العدد الذي فوقه ولا الى العدد المساوي له ولا الى ما يكون على هذين التفسيرين  
 اعتبار معنى التفسير فلا يقال بهذا المعنى ثلث ثلثة ولا ثلث اربعة بل انما يكون اضافة الى العدد  
 الذي ناقص منه بمرتبة فيقال ثلث في الواو وثالث اثنين واربعة ثلثة بقوله تعالى لا يكون من نحو ثلثة  
 الا بوزن اربعهم والاشية الا بوزن ساوهم من ثلثتهما اى ثلث اثنين بهذا المعنى ما فوقه ثلثهم  
 ثلثتهما اى حيرت الاثنين ثلثة وتقول في المفرد من المتعد وبما يتبعه حاله ثلث ثلثة  
 اى احدها اذا اضافة لا يكون الا الى العدد المساوي لعدده كالثالث ثلثة وثاني اثنين  
 ولا يجوز اضافة الى العدد الاقل منه وان جاز اضافة الى العدد الذي فوقه لكن لا اضافة  
 الى المساوي اشهر واكثر وتقول في اضافة الاسم للتعد لما فوقه من احدى عشرة واخواته  
 الى العدد المساوي له واحد وعشرا احدى عشرة في الذكر مائة واثنين وعشرا

بشرور بابتدائية عشرة وواحد عشر في المونث على الثاني اى اعتبار بان احوال  
 خادمة اى انما الاول بالثانية وان شئت خذت العشرة من ذلك الاس  
 كونهما يكون في المونث اليه وقلت حادى احد عشر الى تاسع تسعة عشر في  
 اربعة الاول ح لان التركيب الذى هو سبب البناء ليس باق فيه المذكر والمؤنث اعلم  
 ان التذكير والتانيث كالتعريف والتفسير من خواص الاسرار والطلاق التذكير على الفعل والجملة  
 بطريق المجاز والتانيث فى مثل فبات له لا التما على تانيث الفاعل خوفاً من الحقيقة تراجع اللفظ  
 وكذا احوال في الغائب المونث فالمونث ما فيه علامة التانيث لفظاً او تقديرًا او المدين  
 بغير اشارة يعنى بالاكيد في علامة التانيث لفظاً او تقديرًا او علامة التانيث التاء الزائدة  
 فى آخر الكلمة بزيادة التاء قد تكون ملفوظة نحو فارتبه وفاربات وظلمة وغرقته وقد يكون تقديرًا  
 نحو منبذ وخير من زينب عن قرب الدليل على تقدير التاء فى منبذ وعين السوار فى التفسير يقال  
 وعينية وفى زينب عن قرب بان الحرف الرابع فى المونث السماعى قائم مقام التاء ولذا لا تظهر  
 التاء فى تقدير الرابع من المونثات السماعية وانما قد يبدل العلامة كونهما عمدة والالف  
 سوار كانت محمد ذكوة هى عبارة عن الالف الزائدة التى تكون بعد ما يهزى نحو حمراء  
 ومقصود ذكوة هى عبارة عن الالف الزائدة التى لا تكون بعد ما يهزى نحو حبلى وبشرى وقال  
 الذى فيه راء وكنسار او فى الشعر والرحى ليست علامة للتانيث واعلم ان بزيادة العلامة  
 فى الاسم لا تكون اللفظية لانقطة وهو اى المونث قسما حقيقى ولفظى والحقيقة  
 ما بارائه ذكر من الحيوان كاهلة وناقى سوار كان فيه الف محدودة نحو حمراء او  
 مقلدة للمراة او مقصودة نحو حبلى او تارة ملفوظة نحو فارتبه او تقديرية نحو منبذ وزينب والمونث  
 اللفظى بخلافه اى بخلاف المونث الحقيقى سوار كان فيه الف محدودة نحو حمراء او

صفة لشئ ما ومقتضى نحو شئ من آراءه ونحوه كانت او مقتضى كطلعة وخرقة وعين  
 وقرية اعلم ان اللفظي في الكلام مقابل للتحقيق وفي باب الالفاظ مقابل للمعنى والموت  
 المعنوي ما فيه تارة وقدرة سوا كان موتا حقيقيا نحو سنها او غير حقيقي نحو عيني بعقرب المراد  
 باللفظي ثم ما فيه تارة وقدرة سوا كان ميتة حقيقيا كما مرارة وناقية او غير حقيقي كطلعة وخرقة  
 واذا استدل به اى الى الموت الحقيقي الفعل سوا كان مستلزما لى سواه او الى ضميره  
 فبان ان اى التارة واجبة في فعل الميت لى عند المعنوي جارت امارة وللمارة جارت وقال بعضهم  
 ان كان الفعل وعين ظاهر الموت الحقيقي فامثلة بجز ترك التانيث نحو جارت العائني اليوم امارة  
 واذا كان الموت الحقيقي غير نوع الانسان يجوز ترك التانيث بلا فاصلة نحو ساء الناقية والى  
 في ظاهر غير الحقيقي المحيى كالمعنى اذا كان الفعل لى على الموت الحقيقي فامثلة بجز ترك التانيث  
 وتركه كما تقول طلعت الشمس طلعت الشمس اى اذا استدل الى ضميره وقامى الفعل وجب قبول ضميره  
 طلعت لا يجوز ان تقول طلعت الشمس وحكموا ظهر الجمع مطلقا سوا كان جمع المذكر الحقيقي  
 كما لى بال اجمع المذكر النفي الحقيقي كالايام وطلع الموت الحقيقي كسنة اجمع الموت الغير الحقيقي  
 كغرفات غير الجمع للمذكر السالم اذ لا يجوز تانيثه حكوا ظهر غير الحقيقي عيني اذ استدل  
 والفعل لى ظاهر غيره الجموع بجز تانيث الفعل وترك التانيث كما في سناء الفعل المتكسر  
 الغير الحقيقي فتقول جارت الرجال وطلع الايام وطلع الايام وقال لسوء وناك  
 وعلما الغرفات وعلت الغرفات وانا صار حكم ظاهر غيره الجموع حكم الموت الغير الحقيقي لانه  
 لا فرق في سناء الفعل الى ظاهر غيره الجموع اذ اجمع في الكل تبادل السجاعة والجماعة موت  
 غير حقيقي وضمير مع المذكر العاقلين غير المذكر السالم فعلت وفعلت وفعلت وفعلت  
 والايام فعلت وفعلت تفصيله انه اذا استدل النفس لى ضميره واكجموع سوى جمع المذكر

فان كان الاسم المذكور حقيقيا كالرجال يجوز فيه الوجهان الاول كالحاق تمام التانيث بالفعل  
نظر الى كونه مستندا الى ضمير الموصوف لان التجميع بتاويل الجماعة فيقال الرجال جابرت وثانيها الحاق  
النواظر الى كونه مستندا الى ضمير جميع المذكور العاقلين فيقال الرجال جابروا وان كان المستند  
جمعا لم يذكر فيه حقيقي كالتايم او جمعا مؤنثا حقيقيا كالنساء فيجوز فيه الوجهان احدهما ان يكون  
متروكا بتايم التانيث نظر الى تاويل الجماعة وثانيها ان يكون بالنون نظر الى المعنى او حكم جميع المذكور  
غير الحقيقي كجميع الموصوف فيقال التايم مننت وضمير النساء مننت وضمير المثنى قد عرفت  
ان التثنية من خواص الاسم وتثنية الفعل ارجع الى الفاعل لا الى نفس الفعل فالمثنى ما اى اسم  
لحق انحصار الف مفتوح ما قبله او نون بكسوة حال الرفع او ياء مفتوح ما قبلها  
ونون مكسوة فالتثنية تصب في الجريد لذللك المحقق او اللاحق على ان معناه اسم مثله  
من جنسه اشارة الى انه لا يجوز تثنية اللفظ المشترك باعتبار معنيين مختلفين لانها ليسا من جنس واحد  
فلما يجوز ان يقال قرآن يراودها اللفظ ويخفى بل لا يكون المراد بها الاطهران وضميان قد ظهر  
مال تثنية الاسم الصحيح نحو زيد والملحق به نحو دولي والناقص الذي في آخره يارثية كالفا  
او مقدرة نحو قاض من تفسيره فيقول زيدان ثلبيان وقاضيان في حال الرفع وفي حال التثنية  
والجواب باليارثية ان الالف في الكلام في تثنية الاسم الذي في آخره الف مقصورة او محذورة  
فانما قال والمقصود اى الاسم الذي في آخره الف مقصورة ان كان الف مقبلة  
عن حلو وهي ثلاثي قبلت تلك الالف في التثنية ولا فيقال عصوان وعصوين في تثنية  
عنه وبالاى وان لم يكن كذلك فبالياء اى فالف مقبولة باليار فان كان الالف احدى احدى التثنية  
سواء كان الف في الاصل او اكدسى او يار كاعشى او لم يكن لها اصل كجبارى فالف مقبلة في التثنية  
ملبيان وملبين اعشيان واعشرين جباريا وجبارين وكذا ان كان ثانيا او الف مقبلة عن يار

اولم يكن لما قبل سلب اللان في اتي قال سبحانه وحيد متين اذا كان متوكلًا  
ولم يلد في معنى الاسم الذي في آخره اللان وبجاءه ان كانت هجزة اصلية  
الهمزة في التثنية فيقال في ثنية قمرًا قمران قمران لان حرف الاصل ان يكون بقية  
ان كانت هجزة للتاكيد كما في حمراء حمراء قلبت الهمزة في التثنية واذا فيقال حمراء  
وصحراء لان الهمزة حرف تعجيل من قبل اللان فلا يجوز ان تقع بين الاثنين مع انها غير اصلية  
وانما قلبت واذا لان مناسبة الواو بالهمزة اذ ياء من الياء رثا لها ولا اى وان لم تكن هجزة اصلية  
ولا التاكيد فالوجه ان هذا الكلام يدل على جواز الوبين المذكورين عند ما بقا الهمزة على  
للسنة الهمزة الاصلية وبما كانت الهمزة واو افعى ثنية مثل وايد وروان روران  
والسجود رومان مع ان المشدود ايان ايا فكن يبغي ان يقول ان الالف جازية لغير لام التعريف  
واما الوبين لبا هجزة بما اوردوا في الاصل فيقال في ثنية كسا كسا ان كسا وان كسا  
روان كسا ايان ويحذف من ثنية ثنية للاضافة لان ثنية التثنية كسا ثنية  
توزن بالانفسال فيحذف الالف منه كما يحذف التنوين للعلماء وعلم انه لا يثبت بالانفسال  
التي في آخر الكلمة عن الثنية فيقال ثمران ثمران في ثنية ثمرة وشجرة الالهة بجزءها في ثنية ثنية  
وحذفت تاء التاكيد في حبيبا والياك في ثنية ثنية اصلية وسبب جواز الحذف في  
ثنية التاكيد عدم انزاعها فالثنية في هذا التام بمنزلة الكلمة المفردة وما كان التاكيد لا يثبت  
في هذه الكلمة المفردة المجموع اعلم ان الجمع الهمزة كالتثنية من جناس الاسم في الفعل راجع  
الى ما قبل فجمع ما اى اسم حل على احاد مقصود في ثنية ثنية بتغييرها فنقول  
ما دل على ما هو مقصود في ثنية ثنية ثنية وارجع وارجع بقوله بكون مفردة في الاصل  
لعدم المفردة او الفاعل ان الجازية قول بكون مفردة متعلق بقوله في ثنية ثنية ثنية

ذلك الاسم على واحد مقصود محال كونه متلباً بجزء مفردة وقوله بتغيير الإشارة إلى أن في التغيير  
 كانت في الجبتيه فحق وهو مركب ليس بجمع ثمرة وركب لعدم دلالة التما على واحد مقصود على الجبتيه  
 وإن كان المشهور فيما بين النحاة من أن التمر جمع ثمرة وركب جمع رالكب بل التمر اسم متبني للثقل  
 والكثير ولفظ الركب اسم جمع وليس بجمع أو سيقته فاعلم لم يجمع على فعل وقد علم أن اسم الجمع  
 خارج عن المحر ونحو ذلك وهذان أمثلة لما جمع تارة ومفرد أخرى وفيها تغيير تقدير  
 أو ضمة فلذلك على تقدير كونه مفرداً ضمة فقل وعلى تقدير كونه جمعاً ضمة أسد كسرة هجان  
 تقدير كونه مفرداً مشابهة لكسرة كتاب جار وعلى تقدير كونه جمعاً مشابهة لكسرة جبال وهو  
 قمان واحد بها صحيح وهو ما يكون بنار واحد سالماً فيه وثانيها كسرة وهو ما لا يكون  
 بنار الواحد سالماً فيه فالصحيح قد يكون لمذكر وقد يكون لمؤنث فالمد ذكر المذكر  
 الصحيح المذكور ما هي اسم ملحق أخرى وأومضوا ما قبلها ونون مفتوحة حال الرفع  
 نحو زيدون ومسلمون أو ياء مكسرة ما قبلها ونون مفتوحة تحتها التي نصب الخبر نحو زيدون  
 ومسلمين ليبدل ذلك اللحق واللاحق على أن معه أكثر منه فإن كان آخره  
 أي آخر الاسم الذي يراوان يجمع بذاً يجمع ياء سوار كانت ملفوظة كالتقاضى والداعى أو مقفلة  
 كالتقاضى وداع قبلها كسرة حذفت الياء مثل قاضون فان هله قاضون نقلت  
 ضمة الياء إلى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها وحذفت الياء لا لتقارر الساكنين كذا الحال  
 في داعون على هذا القياس حال نصب الخبر إذا صل قاضين قاضين حذف كسرة الياء  
 لثقل اجتماع الكسرتين اليائين فسقطت الياء لا لتقارر الساكنين وإن كان آخره  
 يعني أن كان في آخر الاسم ألف مقصورة مقدرة نحو مصطفى ومجتبى ومرفضى أو ملفوظة  
 نحو المصطفى والمجتبى والمرفضى حذفت الألف لا لتقارر الساكنين وبقي ما قبلها

مفتوحاً مثل مفتوح أو مضمون قلبت الياء القافية نحو كما وافتتاح قايماً وفتحاً  
 لا تقار السانين بلقي بقبل الالف مفتوحاً والماء يكون ما قبل الواو مضموناً أهم من ان يكون ساكناً  
 او في الاصل وشرطه ان كان اسماً اعلم ان الاسم الذي ياريد جمعيته جمع المذكر السالم ان يكون  
 مضمناً او مفتوحاً فان كان اسماً مضمناً فشرطه في صحته هذا الجمع ثلثة اسماً واحداً بالواو كقوله فخذ مني  
 ان يكون في تلك الاسم مذكر بمعنى ان يكون مجزواً عن تارقاته حيث ملفوظة كانت او مقدرة كقول  
 طاحنة وقرعة لا يجعان بالواو والنون اما في تاروة غيرهما كقوله فخذ مني فاجان بالواو والنون  
 نحو درقادون وعمارون او علامته السانين هو التاء لا الالف فالتاء مانعة عن هذا الجمع  
 بخلاف الالف والثاني ما اشار اليه بقوله لم يعنى ان الشرط الثاني ان يكون في الاسم علم  
 فمثل حمل مع كونه مذكراً او ان اول العقل لا يجمع هذا الجمع فلا يقال رجلون لان العلم في تعين المعنى  
 اقوى من اسم الجنس فخصوا هذا الجمع بشرطه بالعلم والشرط الثالث ما او ما اليه بقوله يعقل  
 يعنى ان يكون في تلك الاسم المذكر علماً او اول العقل فالعج واللاحق علمين للفرس لا يجمدان في الجمع  
 او اولو العقل شر من الحيوانات المعجم فلا تحسن هذا الجمع في اعلامها كقوله حيوانات وان كان  
 الاسم الذي ياريد جمعيته جمع المذكر السالم مفتوحاً فشرطه في صحته هذا الجمع امور منها ما اشار اليه بقوله فخذ  
 يعقل يعنى ان يكون الاسم الذي فيه معنى الوصفية مذكراً من اول العقل فصار ب مفعول  
 وحسن كونها من صفات لان ان المذكر تجمع هذا الجمع ويقال فصار بون مفعولون حسنون مثل  
 غاربة وان كانت صفة للانسان ومثل مفعول حسن اذا كانا مفتعين لغير الانسان لا تجمع هذا الجمع  
 ومنها ان لا يكون الفعل فعلاً مثل اجبر جملة فلا يجمع اجبر على امره لفرق بين الفعل الصفة  
 والفعل التفضيل فان قيل تفضيل كسبع بالواو والنون نحو علمون وفصلون لم ينعكس الامر لان  
 فعل التفضيل شر من اقوى في الوصفية لانه على الزيادة ومنها ان لا يكون فعلاً



افعال مثل سكران مسكرى وخرشان عشتى فالإفعال في جمع سكرى سكرانون والافعال في جمع  
عشتى عشتانون والفرق بينه وبين فعلان فعلانته كندران فإفعال في جمعة زمانون والافعال في زمانون  
فعلان فعلانته مثل في الفرق بين المذكر والمؤنث لانه فيه بالتاء ومنه ان كما يكون  
فيه اسي في وصف التاكيد والتأنيث مع المؤنث كما يكون في فعيل بمعنى مفعول وفعل  
بمعنى فاعل مثل جري وجرى وجرى فلا يقال جريون في جمع جري اذا لفرق في المفرد بين  
والمؤنث لقول رجل جري وافراد جري وان جاز جريون في جمع المذكر فلا يلاق به في  
على جمع المؤنث فلا يقال في جمع جريجات فيكون في الجمع الذي هو فرع المفرد فرق  
بين المذكر والمؤنث فيأمر منته الفرع على الاصل في مخالفة الفرع للاصل في ذلك لا يقال في  
جمع مبدؤ اذا كان منته لرجل مبدؤ وكن في مفعال الذي هو صيغة المبالغة ويستمر في  
والمؤنث لا يجوز الالاق بهذا الجمع فلا يقال في جمع مفعال مفعالون لما ذكره في عدم مجوز  
جريون ومنه ان كما يكون متلبسا بتاء التأنيث التي للمبالغة مثل تلاوته لانه  
وان كان بحسب مذكر الاكن التاء التي هي علامة التأنيث موجودة فيه فلهذا اذا جاز الجمع  
مثل هذا الاسم بهذا الجمع الا شرف الذي هو من خواص الاسماء المذكره وتحذف نون  
كنون التثنية بالاضافه وقد شذخ سينين ارضين واوزين وقليين  
وسمين لعدم وجود الشرط المذكورة في هذه الالفاظ وقد دخل البعض النحاة في هذا الباب  
من الشذوذ كما فصل في الكتب ابسطه وجمع المؤنث الصحيح ما اسي اسم التثنية  
انخرج الف وبقاء ليدل على ان معه اكثر منه من جنسه واعلم ان الاسم الذي جاز جمعها  
اما ان يكون منفردا او غير منفرد فان كان منفردا ان يكون له مذكر او لان كان صيغة  
وله من كثران يكون اسي فشرطه في جمعة ان يكون مذكرا يجمع بالراء والنون

[illegible]

ليسا بمبدئين في شتم شتمان ففعل منهما وان كانا مفعولا مطلقا وهو اسي المصد من الثلاث  
 المجموع سماح اسي سماح وعدا وزانه يرقى الى اثنين وثلاثين كما تقر في علم التبريت ومن غيرة  
 اسي شتمين والثاني قياس اسي قياسي كما علم في التبريت وعمل المصد عمل فعل ماضيا  
 كان للفعل او شتمها اسي غير ماض سوار كان حالاً او مستقبلاً اذا لم يكن المصد مفعولاً مطلقاً  
 كما تقول اعجبني ضرب زيد عمرو اس والآن مخبر ولا يتقدم منه ماض ماض المصد عليه  
 او المصد في العمل بما قبل الفعل مع ان ان حرف ماضى وان حرف المصدى موصول وموصول  
 موصول للفعل الذي هو صلة بحرف وموصول الصلة لا يتقدم على الموصول فلما لا يجوز ان تقول  
 اعجبني عمرو ان ضرب زيد كك لا يجوز ان تقول اعجبني عمرو اضرب زيد ولا يفهم فيه معنى لا يجوز  
 اضار الفاعل في المصد ولا يلزم ان يفهم في الشئ والمجموع الا فيلزم اجتماع التثنية والمجموع  
 الى المصد والفاعل ولما كان تشبيه الفعل بمجموع باعتبار الفاعل لا باعتبار نفس الفعل فلا يلزم  
 ان يحد رفيه اصلاً وكذا حال اسم الفاعل وهم المفعول والصفة المشبهة او التثنية واجمع فيها  
 يرجعان الى الفاعل بخلاف المصد فان التثنية واجمع فيها باعتبار نفس اتد ولا يلزم ذكر الفاعل  
 اسي فاعل المصد كما تقول اعجبني ضرب زيد والالزام الاضار فيه اذا كان مستنداً الى الضمير ويجوز  
 اضافته اسي اضافة المصد الى الفاعل وبذلك في الاستعمال وحيث يكون الفاعل محجوراً عن الفاعل  
 والمفعول على تقدير ذكره منصوباً نحو اعجبني ضرب زيد عمرو او قد يضاد المصد الى المفعول  
 وحيث ان كان الفاعل مذكوراً يكون مرفوعاً واعلم ان عمل المصد على ثلاثة اوجه الاول ان يكون  
 متبوعاً بعمل سفل فعلة نحو اعجبني ضرب زيد عمرو وهذا اصل في عمل المصد والثاني ان يكون  
 متبوعاً الى الفاعل والمفعول فيكون المفعول الآخر على حاله نحو اعجبني ضرب زيد عمرو او اعجبني  
 ضرب عمرو زيد العمل على هذا الوجه اول من العمل على الوجه الاول والثالث اعماله باللام



انسان او غدا او شير الا اعتناء على صاحبها و هذا المتبادر والموصوف وذو الحال ان  
 بشرط الاء كما على التفسير او ما انما فيه نحو انا نحم زيد واقام الزيدان ما نحم زيد واقام الزيدان  
 وانما يعمل على الوجه المذكور لانه موافق للواقع لمعلوم من باب في الزينة وفي اصل المعنى وفي  
 احتمال زمان الحال ولا استقبال فان كان اسم الفاعل للماضى فلا يعمل ليعني لا يرفع الاسم  
 الظاهر ولا ينصب المفعول به لانه على هذا التقدير بحسب المعنى مشابه للفعل الماضى وبحسب اللفظ  
 لانه ارفع فالا يكون له شبهة تامة بكونه فاعلا لعمل واحد مع ما قبل وجبت الاضاحية  
 اى اضافته اسم الفاعل الى ما يصلح لان يكون منصوبا به حال كونه بمعنى الحال او الاستقبال  
 خلافا لذلك الى فان اسم الفاعل يعمل عند سوار كان بمعنى الماضى او الحال او الاستقبال  
 فيكون له شبهة على تقدير كونه بمعنى الماضى لانه فاعله عند ذان كان له على تقدير كونه مجزوا  
 ومنه ان قال ما ذكره محمول الخبر منصوب بخوزيد عطى عمرو درهما اسفل ففعل مقدامى  
 لترك المحمول منصوبا بفعل مقدامى لانه لا باسم الفاعل وعمله وانما ان جعلت اللام  
 على اسم الفاعل استثنى الجميع اى يعمل في المفعول مطلقا سواء كان المراد منه الماضى  
 او الحال او الاستقبال فان اسم الفاعل حين دخول اللام الموصولة فعل بحسب المعنى  
 وان كان اسما بحسب الصيغة فان معنى الفاعل الذى ضرب وما وضع منه اى من اسم  
 للمبالغة كضرب ضرب مضرب عليم وحذ مثله اى مثل اسم الفاعل فى العمل  
 واشترط ان يشترط في عمله خوزيد ضرب عمرو الآن او غدا او الضرب عمرو الآن او غدا او اس  
 والمثابرة اللفظية بالفعل المتعارف لمعلوم وان فاست في حقيقة المبالغة لكون معنى المبالغة  
 تقوم مقامها فتعمل عمل سملد والمثنى والمجموع مثله في عمل شير كما تقول الزيدان  
 ضاربان عمرو الآن او غدا والفاعلان عمرو الآن او غدا او مس وكذا حال المحسوس

كما تقول الزيدون صاربون محروا الآن او هذا الفار بون محروا الآن او في اواس  
ويجوز حذف النون اى حذف نون التثنية واتجمع من اسم الفاعل مع العمل اى مع  
كون اسم الفاعل عالما في معموله بنسبة على افعولية والتعريف كما تقول اى انظر عودك  
تخفيفا وسببا في كتابه التخفيف ان اللام مودودة وقد طالت الصلة بسبب النون  
بجزءها اسم للمفعول ما اى اسم اشتق من فعل اى حدث موضوعا لما وقع الفعل  
عليه وصيغته اى مينة اسم المفعول من الثلاثي الجح على زنة مفعول نحو مفرط  
وما كزل ومن غيره اى غنير الثلاثي الجرد على مينة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر  
اى اسم مضمومة موضوعة في موضع حرف المضارعة مع فتح ما قبل الآخر كاستخرج واهرب  
اى حال المفعول في العمل ولا اشتراط كما امر الفاعل فيكون عند الجمع بمنزلة اى  
او الاستقبال معناه اعلى حاجب او العز او حزن النفي وان كان متعربا باللام لعل معنى المنة  
ايتم في رفع ما يقيمه مقام فاعله وان كان هناك مفعول آخر يقي على نصبه مثل زيد معطى  
فلا امة دزها الصفة للشبهاتهما اى اسم اشتق من فعل كاذم اى كاذم لزم  
لما قام فلك الفعل به على معنى البت لا معنى لحدث كما في اسم الناسل الفيق يقال لما ثبت فيه الفيق  
والضائق لما حدث فيه وعلى هذا القياس حسن ما من وصيغته اى مينة الصفة المشبهة  
بمخالفة لصيغة اسم الفاعل مع كونهما مشتركين في قيام معنى المعد بها وكون كل منهما  
مذكرا وموثقا ومفردا ومثنى وجمعا ولذا يقال لها الصفة المشبهة اى المشبهة باسم الفاعل على السلك  
اى مينة الصفة المشبهة كاتمة على قدر السماع وليست بتياسية بخلاف مينة اسم الفاعل  
واسم المفعول اى مينة اى تياسية كما سبق كحسن وصعب شديد وتعمل الصفة المشبهة  
عمل فعلها فعل حسن مثل عمل حسن مطلقا فيكون لا يشترط في عملها زمان احوال والاستقبال

وانما يجوز نسبتها الى احد وثلاثين فغيره لان كل شئ لا يلقى عليها اعتبارا على صاحبها او لفظة او حرف او شئ  
 وتقسيم مسائلها كى تقسم على الفقه المشبهة ان يكون الفقه المشبهة بمعرفة باللام او مجرد  
 عن اللام ومعمولا على كل الفقه يرين اما ان يكون مضافا او مفعلا باللام او مجردا عن اللام  
 اى عن اللام والامانة فهذه ثمانية مائة من فقه بالاشيين في الشبهة والمعمول في كل واحد منها  
 اى من الاقسام الستة مرفوع ومنصوب ومجزوف فصول الاقسام ثمانية عشر حصة من  
 ثمانية في ثمانية فالرفع في معمول الفقه المشبهة على الفاعلية والنصب على التشبيه بالمفعول  
 لا على المفعولية لان فعل الفقه المشبهة يتقدم بل لازم في المعرفة وعلى التميز  
 في النكرة والحجر على الاضافة وتقسيمها كى تفصيل اقسام الفقه المشبهة ان تقول حسن وجهه  
 ثلاثة باعتبار الاراء بالثلاث والثلاث حسن الوجه بالاربعة بالثلاث الحسن في وجهه الحسن  
 الوجه الحسن وجه اثنان منها مجتمعان احدهما الحسن وجه بالاضافة او لا تخفيف في  
 نكرة الاضافة والاضافة والثاني الحسن وجه بالاضافة لانهما بحسب القوة اضافة المعرفة بالنكرة  
 والاسل ان يكونا على العكس اختلاف في حسن وجه فقال بعضهم انه مجتمع لانهما اضافة الشئ الى الحسن  
 فان الحسن عين الوجه فلا معنى لانهما اضافة وقال بعضهم الحسن اعلم من الوجه فيكون معنى اضافة العام  
 الى الخاص كما في نفس يد وكل القوم وهذا كلام حق والبواقي ما كان فيه وجه غير واحد حسن  
 او المقصود هو ان الفقه بالموصوف حاصل بتبسيط واحد من شيوخه زيادة ولا نقصان بل بالحق  
 وهذا كان فيه ضهير بان حسن معمول المقيد ومع الزيادة وهو اثنان وهذا كما ضهير فيه  
 قبله لعدم حصول المقصود وهي اربعة واعلم ان الضمير الذي في معمول الفقه باثره ولكن في معمول الفقه  
 نوع خاص لكونه متشعبا فلا بد من مبالغة يعلم بها وجوده وعدمه ولذلك قال ومتى وضعت بها  
 اى بالافقة ما بعد باذلا ضهير فيها اى في اللفظة فهي اى تلك اللفظة كالفعل اى كمالها

حكم الفعل فيذكر ويثبت بحسب المفعول ولا يثنى ولا يجمع تشبیه معمولها الفاعل بوجه كالمفعول فلا  
 اى وان لم يرتفع معمول الصفة بل تعصب التجزئتها اى في اوجهه فمبدأ راجع الى المفعول  
 فتوثق الصفة وتثنى وتجمع على حسب الموصوف واسم الفاعل على المفعول غير  
 المتعدد يبين اى ان اسم الفاعل للغير المتعدى الى المفعول يضاف اشتقاق من فعل لما يزم كقاسم  
 وكذا اسم المفعول للغير المتعدى الى المفعول يعنى مشتق من فعل متعلق الى مفعول واحد لانه  
 قائم مقام الفاعل نحو مغروب مثل الصفة فيما ذكر من المسائل التثنية ومشتق من اسم الفاعل  
 وكذا معمول اسم المفعول يكون مرفوعا على النافعية او على انه قائم مقام الفاعل المنعوضا  
 على التشبيه بالمفعول اذا كان معرفة وعلى التميز اذا كان مكررة ومجرورا بالانفائه واذا كانا متعديا  
 قلنا يجوز نسبهما ولا انما هما اليها السلك يلزم الاتباس بالمفعول مثلا اذا قلت زيد مغارب اباد  
 لم يعلم ان اباد فاعل للمغارب نصب تشبيها بالمفعول ومفعول اذا قلت زيد عطش اباد لم يعلم  
 انه مفعول لان عطش او مفعول اول له قائم مقام الفاعل ففهمنا القسم من اى الفاعل والمفعول  
 انما يطلب التشبيه بالمفعول او على التميز بموجب الاتباس بخلاف ما اذا لم يكونا متعديين اخرج  
 الاتباس بالمفعول اصلا اسم التفضيل اى اسم اشتق من فعل اى جديث لموصوف  
 بزيادة على غيرة في النافعية او المفعولية وهو افعال غالبها وانما قلنا غالبها لانها قد تغير  
 صيغة الفعل بحسب الفاعل نحو خروشت اذا عملها اخير واشر وشروطه اى شدة اسم التفضيل  
 ان يبنى من ثلاثه محض بل يمكن بناء صيغة افعال منه ولو بنى من غير الشك ان يكون  
 فلما لم يبق من سقاط بعض الحروف يحصل صيغة فعل فيلزم الاتباس مثلا لو اشرت بنار فعل التفضيل  
 من استخراج فان لم تخزن منه شيئا لم يكن الفعل وان خازنت الزائد وقلت اخرج لم يعلم ان معناه  
 الزيادة في اخرج او الاستخراج وكذا الاشتقاق فعل التفضيل من مرجح وقيل اخرج لم يعلم ان



الزيادة في الجمع او في الدرجة ولو قيل او علم ان معناه الزيادة في الدرجة او في الدرجة ليس  
بل لا ولا عيب في شئ من فعل تفضيل ان لا يكون ذلك التثاني المجرى من قبل اللون العيب  
لان معناه اى من اللون العيب شئ من فعل الخيرة اى غير اسم تفضيل هو فعل الصفقة والميزان  
معنى الزيادة فان شئ منها فعل تفضيل يلزم الاتباس ولا يعلم ان معنى الامر والاصغر مثلاً لا يفرق  
والاصغر او ذو الصفة والاصغر او ذو الصفة ولا يفرق في العلم انهما بمعنى كل العيب الزيادة فيه مثلاً  
افضل الناس فان قصد غير اى شئ من المجرى والذى ليس بلون ولا عيب توصل اليه اى الى  
غير التثاني المجرى بأشده ونحوه ما كان مناسباً للشرط كونه غير لون ولا عيب مثلاً اذ قصد بيان الزيادة  
في الاستخراج والاصغر والفاضل في توصل اليه بلفظ شئ واكثر واشياء واحسين معناه وكذا ان  
تميزه مثل هو أشد استخراجاً واكثر صفة وبياضاً واوضح عي قياسه اى قياس  
اسم تفضيل ان يكون للفاعل لان بيان حال الفاعل اسم واكثر من بيان حال المفعول وقاد  
جاء للمفعول اى نحو اعذر واليوم وشغل اشهر ونظائر وتستعمل فعل تفضيل  
على ثلثة اوجه مضافاً او بمنزلة او معترفاً باللام وانما التثنية واحدة الوجه هو  
عليه لانه ان كان متعلماً بمن يكون بعد المفعول عليه نحو زيد افضل من كذا ان كان معترفاً  
باللام يكون اللام للمعلول فيكون الفضل عليه تبعية الفضل معروض نحو زيد افضل من كذا  
علم فضلية واذا كان فضلية الفضل وهو معلوم كان الفضل عليه تبعية مفعولاً  
واذا كان مضافاً لمضافه التثنية تفضيل على المضاف اليه المذكور ولا يجوز الجمع بين اثنين  
من هذه الوجوه التثنية فلا يجوز ان يقال زيد افضل من كذا ولا يكون احداهما مقولاً ولا  
افضل اذ لا يجوز خلوه عن الكل والالفاظ الغرض مثل قوله تعالى العلم الشرع افضل  
من اى وافضل من الشرع لان يعلم الفضل عليه نحو الله اكبر فاذا اضعيف اى اذا استعمل

استغنى عن زيادة معنيين لحد ما وهو لا يكثر ان يستعمل به الزيادة على  
 من اخذت اليه فية ترطبان يكون معنيين اي من فصيل اليموم واما فصيلهم كشركهم  
 في بدل المعنى واما من هم بالزيادة واما اعتبارها في اليموم مثل ان يفاضل الناس في فضل  
 في الناس وشركهم في فضل النفس ومما رخصهم بزيادة في فضل فلا يجزى ان يقال ان الملك  
 ان الملك ليس في فضل البشر كما لا يجوز ان يقال يوسف احسن احبنا المعنى يخرجهم  
 باضافته اليهم الثاني ان بقصد من زيادة مطلعة غير مقيدة بان يكون على الفان اليموم  
 ودوما كان في المعنى الاول وديها ان اسم تفصيل للتوضيح شأنا اذا قلت ان نفس  
 احد الانبي مران فمعناه انما هو موافق بزيادة العدل وليس المقصود تفصيل على الفان اليه  
 يميزهم مشاركة سائر بني مروان معاني العدل في المعنى او بني مروان حكم ظلمة سوي وزيك  
 الشخصين بل المقصود انما هو موافق بزيادة العدل في حاسن قبيلة مروان فيجوز يوسف  
 حسن اخوته او انافة الحسن اخوة يوسف كقوله تعالى يوسف المستشرق بانقوله لا يفاضل  
 على اتون يميزهم في الفان اليه ويجزى في الاول الاحاد لانه يشابه اسم تفصيل استعمال  
 مجزى في ان تفصيل عليه في كل واحد منها كقولنا فيجوز ان يجزى في كل واحد من المعنى مفردا  
 تذكر والمطابقة لمن عول كدونها املا واما الثاني وهو الذي يستعمل بالانفاة واما يفاضل  
 الثاني والمعروف باللام فلا يفاضلها من المطابقة لمن عول افراد او تشبيه ومما ذكره  
 واما في الثاني الاول فلو جرد الحقيقة وعدم المنافع وهو الشبهة فهل من عدم ذكر النفس عليه  
 واما في الثاني فلا يميز مطابقة المعنى لموافقا مع انه لا مانع من مطابقة المعنى لموافقا  
 والذي اسم تفصيل الذي استعمال بمن مفرد مذكور لا اختيارية في ان كان اسم تفصيل  
 بمن يجب ان يكون مفردا مذكور الا غير كما تقول زيد فضل من غير ان يذكر ان فضل من والزيد

اتصال خمسة والذات انفس من غير ان تكون من شدة الاتصال مع معنى بمنزلة انجز من ذوات  
 بحسب اللفظ كقوله بر - بانما يجوز انما حق عبارة التثنية والجمع والتأنيث قبل ذكر من الايزم انما حق  
 في والعلامات في وسط الكاسية كذا ولا يجوز انما حق ان يكون تلك العلامات لا تفتق  
 بكمية اخرى وكل منها بطه فوجب ان يكون مفردا وانما واعلم ان اسم الفاعل واسم المفعول والصفة  
 شبيهة واسم التفضيل يجوز انما كل واحد منها في التفسير بلا شرط وانما في الاسم الظاهر الذي هو اقوى من  
 فاعل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة الشبيهة بشرط بالشرط المذكورة فيما سبق في اعمال اسم التفضيل لبعده  
 عن معنى الفعل لا لانه على الزيادة مشروط بالذات قبله الا اذا كان اسم التفضيل صفة لشئ او جارا  
 واللفظ على شئ وهو الرجل مثله هو في المعنى منفعة لسبب انما يتعلق بذلك الشئ وهو الرجل مثله هو في  
 يتعلق باعتباره الاول وهو الرجل على نفسه باعتباره غير الرجل باعتباره غير الرجل وهو الرجل  
 والمشتق الملاقى يتعلق على السبب من السبب كما فعله المفعول والمنفعة فيه مثل جارا انت رجل  
 احسن في عينه الكحل منه في عين يد لا بد في هذه الصورة من ملاحظة الاشياء اولاً لئلا يفتقر  
 ثم من يادى وقول جبرون النفي ففي رأت رجلاً احسن في عينه الكحل منه في عين يد فعل التفضيل  
 على احسن منه بحسب الظاهر وهو الرجل وبحسب المنفعة للكحل المشترك بين عين رجل وعين يد  
 وهو سبب عين الرجل وعين يد لان عينها سبب الكحل وبهذا السبب مفضل باعتبار الاول وهو  
 عين الرجل على نفسه باعتبار غير الاول وهو عين يد واذا ورد عليه النفي يكون التفضيل مثبتاً  
 ويحصل الشرط تمامه وخلة عليه في هذه الصورة ما يمينه بقوله لانه بمعنى حسن يعني ان اسم  
 الواقع في سياق النفي يعني اصل الفعل فاذا قلت رأت رجلاً احسن من يد فمنا في الاصل  
 وان كان النفي الزيادة لكن نفيم بحسب المتعارف ففي الزيادة والمساواة معاً فكذلك قلت  
 رجلاً احسن من يد وجب ان يكون معنى المثال المذكور بحسب المتعارف رأت رجلاً احسن في عينه

مثل سنة في مدين لا يكون فعل تفصيل بمعنى الفعل ومعل عمل في رفع الفعل علته فاعل ر  
 فاعتبار كونه منفيا انما يكون بمعنى الفعل لعل علته والماضي القيد لشرطه فانما اعتبر لم يمتد  
 منظر تيسير عمل فيه وعلى تقدير عدم تحققها يكون عالما في الضمير نحو ما سئلت جلا الحسن من مديع الله  
 لو دفعوا الصلوات اياهم احسن ومعموله باجنبتي هو الكل بمعنى ان الاعمال احسن في المشار  
 المذكور في الكل باعتبار اخر مريد للعلم المذكور وهو انه لو لم يعلموا احسن في الكل لم رفعوه ولو رفعوا  
 لكان خبر للعبارة وهو الكل في هذه الجملة تكون صفة لرجل فيلزم الفصل بين معموله وهو رتبة  
 وهو الكل في هذا الموضع ولا يخفى ان غير منه رجع الى الكل فحقه ان يكون هو خبر من الكل والماضي  
 على الكل فهو ان كان جائزا للتقدم الكل في المرتبة على ما هو متعلق بخبره ولا يلزم الفصل بين احسن  
 ومعموله بانبي لكن في محالها كالكلام ان سلك الكل في شرطها ولا يغيرها بالعبارة التي هي على  
 المقصود منها بحيث لا يلزم التعمد والتقدير سابق ولكن يجوز ان يكون ان تعتبر عن المعنى المقصود بها  
 حذروا من العبارة المذكورة وتقول ما رأت رجلا احسن في عينه الكل من  
 زيدا وهو اخضر من مقدار ضمير منه وكلمته فان قدمت ذكر العين على فعل التفصيل قلت  
 ما رأت كعين ما احسن الكل يحذف كلمة من اقامته لكان متساوية زادة  
 اختصارا ولا شك ان المتبادر من لفظة كعين يد مثل عيين يد على الاطلاق والعين الاخرى مقدرة  
 فيجوز ان تقول تقدير الكلام ما ريت عينا كعين يد او تقول ما ريت كعين يد عينا احسن  
 الكل وجه لفظة احسن بحسب الظاهر صفة للعين المقدرة كما ان كعين يد صفة له ويجوز ان  
 المتبادر من مثل عيين يد العين الاخرى فاما حجة الى تقدير الموصوف اذا لمعنى المقصود  
 من المذكور فيكون الاختصار اذ ليس غير احتياج الى تقدير الموصوف بل الكاف التي يجوز  
 موصوفها بحسب الظاهر الضمير فيها راجع الى العين المقابلة والتقدير الاول لوراجع الى الكاف

التي بمعنى التثنية المردية المعين على التقدير الثاني وفي العبارة الثالثة مثل ما قال الشاعر  
 على وادي السباع ولا اري كوادي السباع حين يظلم واديا اقل اركب توتايته  
 واخوف الاماكن في الله ساديا لانه قد تم المنفصل عليه وهو وادي السباع في نفس تعقيل من قبل  
 فان كان لا اري من وتية البصر يكون واديا منفصل لا اري وكوادي السباع حال امنه متقدما عليه  
 كما ان صاحب حال كثره وان كان من وتية القلب فوادي مفعوله الاول وكوادي السباع مفعوله  
 الثاني ومير في ظرف وقع مالا من وادي السباع في وادي ايشبه وادي السباع كاشا فزاد  
 الظاهر وقل سم تعقيل وقع مفعله لواديا بحسب الظاهر بحسب المعنى صفة مسبب ترك من المنفصل  
 والمنفصل عليه وهو الركب فانه منفصل باعتبار واديا والمنفصل عليه باعتبار وادي السباع وتايته بمعنى توتفا  
 تميز عن سببه اقل الى ركب ركب مرفوع على انه فاعل له كالحمل المرفوع بلفظ حسن واخون مفعول  
 على اقل كانه صفة لواديا لفظا ومعنى فيه ضمير راجع الى واديا وكلمة ماصدية اسمي لا اري واديا  
 اخون من وادي السباع في وقت من الاوقات الا في وقت وقاية الله تعالى من كان ساريا  
 في وادي السباع فنقوله لا اري كوادي السباع اقل به ركب مثل العبارة الثالثة واخون  
 وما بعده لا يتعلق له بها واذكر لفظ واديا في الشعر علم ان المعين مقدره في العبارة الثالثة اسم نكرة  
 كعين يذعننا احسن فيها الكحل ان لم يذكر واديا فلا حاجة الى التقدير لان المتبادر من قوله  
 كوادي السباع واديه ورج اقل صفة للكاف التي بمعنى اقل كما ذكر في الوجه الآخر ولما فرغ  
 من بحث الاسم الذي هو القسم الاول من الكلمة في اقسامه لانه يصح لكونه منسوبا ومنسوبا اليه  
 شرح في احوال الفعل الذي هو القسم الثاني وكون من الاسم واشرف من الحروف لصلاحيته  
 للاسناد فقط فقال الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترنا بالحد كالا فته الثالثة  
 الثامنة للاقسام الثالثة وخرج بقيد في نفسه الحروف لانها وان كانت ذاتية على المعنى لكن لا تدل



وهو زمان الحال والماضي نحو ضرب وخرج واستخرج واخرجتج والماضي مبدئي على الفتح مع ضمير  
 المنفرد المتحرك والواو في المقتضى لا يفتل بضمير مرفوع متحرك او واو مبدئي على الفتح اما باره  
 فلان مقتضى الاعراب غير موجود في الماضي لا بطريق الامالة ولا بطريق التبعية وكان القياس  
 ان يكون مبنيا على السكون اذ السكون اصل في البناء لكن الماضي مشابه للاسم في وقوعه فتعوم  
 كما تقول في ضرب اسم مقام زيد فارب اس فلما استحق ان يكون بعباءة عن السكون الذي هو  
 اصل البناء وقربا عن الحركة التجرية اصل الاعراب فعاد مبنيا على الحركة وانما اختير الفتح لانه يجوز  
 ان يكون الفتح ملفوظا نحو ضرب يجوز ان يكون مقدرا نحو رمي واذا اتصل بالفعل الماضي ضمير مرفوع  
 متحرك فهو مبدئي على السكون نحو ضربت اذ ضمير الفاعل بمنزلة خبر لفعل فان لم يكن آخر الفعل ساكنا  
 يلزم اجتماع اربع حركات متواليه فيها هو بمنزلة كلمة واحدة واولها ليس بجائز واذا اتصل به واو الضمير كان  
 ذلك الماضي مبنيا على الضم لنا سببه الفظا نحو ضربوا او قد يرا نحو رموا المضاف كج ما هي فعل اشبهاء  
 الاسم بأحد حروف نائيت وذلك لان المضارع ماخوذ من الماضي بزيادة حرف واحد من حروف  
 نائيت وانما يكون مشابه له لوقوعه مشتملا على ما في الحال لا الاستقبال فان يضرب مثلا على الله  
 الاصح مشتركة بين الحال والاستقبال لا مشتركة اللفظي كما ان الرجل مشترك بين يذعر وبلاشتركة المعنوي  
 وتخصيصه على تخصيص الفعل المضارع كيفرب مثلا بالاستقبال على التعيين بالسنتين سواء كان  
 يحقق الشخص المعين بلان العدد في الفعل المضارع مشابه للاسم الفاعل في عايد الحروف والحركات والرفع  
 موقع الاسم كما تقول في ضرب مقام ضارب لهذه الشبهة يقال له المضارع اسي المشابهة  
 بعلوه غير بما كما ستعلم والمهترقة من حروف نائيت للتحكم في فخر اسوار كان مذكرا او مؤنثا  
 لمواقعها لمقامها بالنون اسي للتحكم مع غير اسوار كان مشن او حجو عا مذكرا او مؤنثا ليوافق نون  
 ثمن التاء المحل طلب معلقا ليوافق تاء انت والياء التاء للمؤنث والمؤنثين غيبة وكان الظاهر

ان يكون الياء تمام التار في الغائبة والاعنة في الغائبة كما في الغائب المذكور مضافا لجميع الغائب  
 المونث كمن جعلوا الغائبة والغائبة متغيرين بالمتغيرين او ردوا التام مقام اليا في غائبتها ليكون ما هو  
 اخص اكثر استقامت اليا والمخالف غيرهما اسي غير قسمين المذكورين في الغائب المذكور مطلقا  
 وجميع المونث الغائب وحرف المباداة مهم من في الرباعي عينية ان حركته حروف الغائبة  
 الفتح في المضارع الذي يكون انسية على اربعة احرف وانما اختاروا الفتح لئلا يلزم الالتياس  
 في مثل ضرب يضرب في وقيل يضرب كما في السلا في المجرول يلزم الالتياس قاسوا باقى الاربعة  
 على باب الافعال فجعلوا حروف المضارعة في خمسة موقفة في جميعها لكون الماضي على اربعة احرف ومفتوحة  
 فيما سواها اسي فيا سوي الرباعي الخمسة ولا يعرب من الفعل غير اسي غير الفعل المضارع وبموزنة  
 مشابهة الاسم كما ذكرنا في غير المضارع اذ لم يتصل به نون التاكيد ثقيلة كانت او منقصة  
 او توهملت برون التاكيد ليس مينا انون التاكيد يشبه الالاتصال بمنزلة جزم الكلمة فلا يكون  
 الالعاب قبلها والاليزم الاعراب في وسط الكلمة ولا عليها والاليزم ان يكون  
 اعراب كلمة على كلمة اخرى حقيقة ونون تاجع مونث مضي اذا كان نون جميع المونث ثقيلة  
 في الفعل المضارع ليس مينا نحو فيربن تفرين التثنية ما كون قبلها ساكتا اعرابه اسي اعرابها  
 المضارع دفعه وذهب وثبته كان في الاسم في الفعل المضارع وجزم وهو في الافعال  
 بمنزلة الجزم في الاسماء في الصحيح اسي الفعل المضارع الصحيح وهو بالايكون حرفه الاخير حروف ملحة  
 المجرى عن ضمير ياد وهو في واربعة يفتح فيضرب وتفرين موضعين فيضرب فيضرب للتثنية  
 يعني ان كل الضمير لا يكون في المضارع الا التثنية المذكور المونث مثل فيربان تفرينان والجمع  
 المذكور المونث مثل فيربون تفرينون فيضربون تفرينون والمخاطب المونث نحو تفرينون فيضربون  
 فون في الضمير السكتي في حال الجزم مثل فيربون ولن فيضرب ولم فيضرب والمتصل اسي





نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم هما زواجرين كلمة لان في اول المضارع كما سيجي من ان  
 ان الخوفقة من الثعلبة لا تدخل على المضارع الا اذا كان في اول المضارع هين او سون او حرفي  
 وان التي تقع بعد الظن فيها وجهان فيجوز ان يكون منخفة ويجوز ان يكون غامضة ولما  
 بعد الفعل الذي ليس بمعنى العلم والظن في هاتين الكلمتين مثل ان باجر وبعناها أي معنى لن نفعل  
 للمستقبل بطريق التاكيد فيبلغ من الامل ما عند البعض لا قبلت لالت نوتاً وقال بعضهم  
 الا ان فيخفف بعد ذلك لا وجملة لان واذا تنصب الفعل المضارع اذ لم يعتد ما بعدها  
 على ما قبلها أي لا يكون ما بعده معمولاً لما قبلها اذ على تقدير كون ما بعده معتد ما قبلها  
 لا تعد على العمل فيما اعتد على ما قبلها لانه مقدم عليها حكماً كقولك ان اذن كركمك جوازي من قال  
 كركمك وكان الفعل مستقبلاً أي بمعنى الاستقبال لان حال مثل اذن تداخل الجملة وانما  
 اعتبر في الشرط اذ جعل ما قبلها اجواباً كجركمك واما لا يكتمان لان في الاستقبال واذا وقعت  
 كلمة اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان الرفع بناء على ان طين اذن اعتد على  
 ما قبلها بواسطة الواو والفاء فلا عمل وتنصب ان المعطوف متعلق بنفسه لكونه جملة كقوله تعالى  
 واذا ان لا يشيرون ويشل فان اذن كركمك على ان كركمك تنصب الفعل المضارع مثل ان وكن  
 عند البعض من ان يكون في حرف جر وان مقدرة بي ما و الفعل المضارع منصوب بان المقدرة  
 والمذهب الاول اصح لدخول اللام عليها كما في قوله تعالى اكلياً يكون على المؤمنين سبع فلما كان  
 حرف جر مثل اسلمت كي ادخل الجملة ومعناها السببية على المذهبين اذ الاسلام سبب  
 دخول الجنة وكلمة حتى تنصب الفعل المضارع بتقدير ان اذا كان الفعل الواقع به ما مستقبلاً  
 وترقباً بالنسبة الى ما قبلها سواء كان مستقبلاً بالنسبة الى زمان التكلم كما تقول سير حتى  
 يدخل البلد ولم يكن كما تقول شئت اس حتى ادخل البلد فالداخل في البلد وان لم يكن واقعاً

لانه مترقب بالنسبة الى السيرة ان لم يكن مترقباً بالنسبة الى الزمان المحرم حتى يبرز بمعنى كى معنى مترقب  
 السببية غالباً او بمعنى الى معنى مترقباً بالنسبة الى الغاية مثل السبلت حتى ادخل الجحمة وكنت مسرعة  
 حتى ادخل البلد واسير حتى تغيب الشمس فان اردت بالفعل الواقع بعد الزمان الحالى حقيقة  
 او حكاية كانت حتى حزن ابتداء الحزن جبر و يقال لما لا ابتدائية والاستينافية فيرفع  
 ما بعد حتى يكون كلاماً مستقلاً وتجب السببية لكما ينقطع الارتباط باللفظ والمعنوي بالكمية مثل  
 فلان حتى لا يبروجه في الزمان كالحاضر بالمثل لما لا يزال الحالى تحقيقاً ومثل ستر حتى ادخل  
 مثل لما ردت الحالى حكاية فان دخل حكاية الحالى الماضية كانك في زمان دخول البداية ميات يبرز  
 والآن نكسها على كانت ميات وكان في تلك البداية ما بعد حتى عرفوا فالبقية على ما كان عليه  
 ومكية نفى الحكاية ايضاً يكون ما بعد عرفوا واذا كان الزمان الحالى تحقيقاً او حكاية فلا يمكن  
 تقدير ان لما نعلم الاستقبال ومن ثم اى من اجل كونه حتى ابتدائية عند ردة اى الى  
 تحقيقاً او حكاية اذ من دفع الرفع في كان سير حتى ادخلها في كان الناقصة ان يسيى كان ان  
 يبرز لكون ما بعد حتى جملة مستقلة ومن اجل ان ما قبل حتى الاستينافية يحيلان يكون سبباً لما بعد  
 متبع استر حتى تدخلها بالرفع اذ الدخول بسبب متقطع بوقوعه مع كون السبب متشككاً بالوجود  
 حزن لا استقام فيلزم وقوع السبب مع الشك في وقوع السبب وجاز في التامة كان سير  
 حتى ادخلها اذ المعنى ثبت سير فانا ادخل الآن وجاز ان تقول ايهام سار حتى ادخلها  
 بالرفع لان السيرة في المقام محقق وانما الشك في تعيين افعال مجوز ان يكون سبب التحقيق  
 ولا همكى حزن لتعليل فاذا دخلت على الفعل المضارع فلا بد من تقدير ان لكما يبرز من دخول حزن  
 على الفعل مثل اسلمت لا دخل الجحمة ولا هم الحصى حرمه لا هم تاكيد بعد النفي لكن اى  
 تاكيد النفي الدخول على كان يى حزن جبر ولا يقا بعد بالان مثل قوله تعالى وما كان الله



لام كي كما يجوز انما بازاله جمع مع الانانية كما تقول حبسك انكر مني ولان انكر مني ومع الحروف  
العاطفة كما تقول للبس عبادة وتقر مني واما لام يجوز فلا تشر بعد بان ثمالا تدخل على الاسم  
ويجب الظاهر امسكه الانانية في اللام اسي لام كي كقوله تعالى لست اعلم ولا يجوز الظاهر فيما هذا  
ك واخروف العاطفة وينجزم الفعل المضارع بلم ولام ولا امر ولا في النهي كالمجازاة  
وهي ان مهكما واذا ما وحيثما وهما خبر بان المضارع مع ما لا يؤنها واين متنى وهما خبر بان  
المضارع مطلقا سوار كان مع ما اولادى واني واما انجزم الفعل المضارع مع كيفما واذا سوار  
مع ما او بئنا فتأخذ اما مع كيفما لان معناه عموم الاحوال كما تقول كيفما تقر اقر او معناه حال  
وكيفية تقر انت اقر انا ايضاً وهما تستغفر قبل اذ عاتية جملة كليات قرارة والمخاطب بمرسك عدا واما مع  
اذا فلان الشرط يقتضي الابهام والعموم وكلمة اذ التعيين والخصوص فلانها سبب المجازاة وان وقع في الاستعانة  
كما قال الشاعر واذ انصبك عناءه فتجلى بان مقدرة كما سيعلم فلم تقلب المضارع ما جيباً  
ونفيه بينه لم يجز لم الفعل المضارع مجزى الحركة او النون محذوف لثلاثة وقلب المضارع الى الماضي  
ويجلبه نسياناً ولا مثلها ويختص بالاستغراق اسي استغراق النفي الى زمان التكلم كما تقول نعم زيد  
ولما نفعه النعم او معناه استمرار انظار النعم الى وقت التكلم وهذا الاستغراق لا يفهم من لم نفعه النعم  
وجو النعت الفعل اسي يخفى لما يجوز حذف الفعل المنفي به كما تقول عند ذكر ركوب الامير حسيت  
ولما اسي ولما يركب لا يجوز ان تقول حسيت ولم ولا يجوز يستعمل لما في التوقع بخلاف لم ولما نه غير  
التي بمعنى المحيى مثل قولك لما جازني زيد ولا امر المطلوب بهما الفعل نحو لم يفر زيد  
ولا النهي المطلوب بهما التارك اسي ترك الفعل نحو لا يفر زيد وكله المجازاة وجران الاسماء  
لغالبات تدخل على الفعلين لسببية الاول ومسببية الثاني اسي لعل التماسا على  
كون الفعل الاول سبباً والثاني مسبباً كما تقول ان تفرني اضر بك وليسيمان شراً وعجزاً

فالاول يسمى شرطاً والثاني خيراً وسيان منزه ما ورنما انهم خات كانا مضارعين قابلين للجزم  
ويكون ايجازهم موجوداً مع عدم اللطف او يكتفى بالفعل الاول بمقارعة الثاني بما فيه ايجازهم  
في الاول لان الجازم يصلح مع كونه قابلاً للجزم وان كان الثاني مقارعة الاول فليس قابلاً للوجوب  
جائزاً في الثاني احد هما ايجازهم لكونه قابلاً لعدم اللطف وهو البناء ووجوه المقابلة انتهى على الجرم  
وهذا كثير في الاستعمال الثاني فصار في اداة الشرط لما لم يعمل في الاول لطف البناء فضعفت حرف العمل  
في الثاني فلما لم يعمل فيه ايضاً وذهبت في الاستعمال لكنه وادرك ما قال في الشرط وان اما في غليل يوم  
يقول لا غائب لي ولا حرم فوان كان كل منهما ماضياً فالاول ظاهر لولا العمل بحرف الشرط في وادرك  
منه المانع ولذا لم يذكره فاعلم ان الشرط لا يكون الا جملة فعلية خبرية ولما ايجز به فيكون  
جملة فعلية بجميع قسامها وقد يكون تامة ويجزأ بابتداء نحو ان الفارس قد قسم الى ثلثة اقسام احد ما  
فيه الفارس تامة ما يجزأ فيه واثنا عشر في خارج قد من في و الاقسام التامة مقبولة واذ كان الخبر  
فعلاً ماضياً بغيره لفظاً لما تقول ان فمررتي فمررتك او معنى نحو ان فمررتي لم فمررتك  
لم يجز الفاعل في الخبر وان كانت كلمة الشرط قد جعل الخبر بمعنى المستقبل فمع هذا لا يشرع الا في الجازم  
بل يكون الزايد لغو وان كان الخبر مضارعاً ماضياً او مضاعفاً او هو كانه اما جواز ترك اللفظ  
في المضارع المثبت فلا يمتنع بل في الاستقبال تليق بالاستقبال كخبري في الشرط فحقيل الى الفاعل موجود  
واما جواز دخولها في الاستقبال فمستعمل في معناه فلم توفّر فيه حرف الشرط فالتسبب  
ان تسبب بالفاروق قال بعضهم ان كان المضارع المثبت خبر مبتدأ فلهذا يرفع الفاعل ولا يلزم  
اليها وفي المضارع المنفي ان جعل للنفي الاستقبال فلا يكون حرف الشرط تائيداً في الخبر او يحتاج الى  
وان جعل للنفي الماضي يكون حرف الشرط تائيداً في الخبر او يقطع احتمال ان الحال فلا يحتاج الى الفاعل  
وكلاهما وان لم يكن الخبر احد القسمين المذكورين كان ماضياً لما تقول ان كمررتي اليوم ففكر

اس وقت قد رأينا نقول ان كثر من اليوم فاكروا مسبقا في قولهم قد كثر قوله تعالى ان كان قبضه قاذرا  
 من قبل نقول ان وقت اوجبه اسميته او امر او نهيا او دعار او مضارا من شيا بما اولم اولين فالفاء  
 اسي فيجب الفاء في جميع هذه المواضع او لا تأثير بحرف الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء ويجوز ان  
 يأتي المقابلة مع اسمية الواقعة خبرا او موضع الفاء تقرب معناها من معنى الفاء كقولهم  
 وان لم يكن سميته باقدا لم يكن فيهم فيقولون اسي فمهم فيقولون انما قيدت بالاسمية وان  
 انما انفي شيئا من داخل على اسمية الاء وروان مقدما بعد لامر النفي والاستفهام  
 والتمني في العرض اذ قصد السببية يعني ان التي يخرج بها المضارع انما تقدر على الاشياء  
 المذكورة فان الاشياء المذكورة تدخل على الطلب المطلوب غالبا انما يكون في مدة مترتبة بحيث يكون لكل المطالب  
 سببا لما دوى سببته له فاذا كان الفعل المضارع المذكور بعد هذه الاشياء ما كان ان يكون سببا  
 لما تقدم وقصد التكلم معنى السببية اسي سببية ذلك الفعل المطلوب تلك الاشياء لتلك الفاعلة  
 به مضمون الفعل المضارع الواقع بعد باقدا ان مع ذلك الفعل يجعل الفعل المضارع الواقع بعد  
 جزاء فيخرج بها نحو اسلم تدخل الجنة اسي ان تسلم تدخل الجنة ولا تشتم كمن خير لك اسي  
 ان لا تشتم وان تبك ارك اسي ان تعزني عليك لست زيرا عندنا جيدنا اسي ان يكن عندنا والا  
 بنا نصب خيرا اسي ان تنزل ولا خلاف في مثل لا تكفرتا بخلاف الجنة او معناه ان لا تكفر  
 فالنهي قرينة للشر والمنفي كما في لا تشتم كمن خير لك واعتدلت لا تكفرتا بخلاف النار ولا تدن من  
 فيا لك عند جهنم النجاة خلافا للكسائي فانه يقول بجواز او معناه بحسب العرف ان لا تكفرتا  
 تدخل النار وان تن من لاسد يا لك فالنهي في هذا المقام قرينة للشر والمثبت بحسب العرف وانما  
 عند الجهول ان التقدير ان لا تكفرتا فان النهي قرينة للشر المنفي فيكون تقدير الكلام ان لا تكفر  
 تدخل النار وان لم تدن من لاسد يا لك هذا ظاهر الفساد وعلم ان الامر لائق على الامر اسي فمستقفا

معلوم ما ذكره أو مجبواً وعلى الأمر الغائب كالتقابل للأمر بما خبر به المعلوم الأمر بالصيغة واليد التي  
 الأمر بحرف وسه الأمر وإذا أطلق لفظ الأمر تبادله الأمر بما خبر به المعلوم ولذا قال لا يصح  
 يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بهذا فتدبر المضارعة فتدبر الحقيقة يطلب بها  
 الفعل تتناول الأمر الدربعة خرج بقوله من الفاعل المخاطب الأمر الغائب مطاعاً والأمر المحرم  
 المحمول بقوله شياً حرف المسند إليه المخاطب بالأمر كما ورد في القرارة الشاذة وفيها كمالها  
 إذا القياس على تقابل المخاطب تقابل فافرحوا وحكموا أخيراً أي حكم آخر الأمر المخاطب حكم آخر  
 المحذور من حذف الحركة وحرف العلة والنون فيقال ضرب أغورم وأخسر ومنه  
 وأغورم لكنه ليس محذوفاً من الأصل كما في المشابهة التي بسببها جعل الفعل المضارع  
 أي حرف المضارعة ليس باق في الفعل لكنه لما شارك الأقسام الثلاثة المحذورة من معنى الأمر المخاطب  
 صار حكم آخره حكم المحذوم وعند الكوفيين محذوم بلام مقادة والاقرب إلى الصواب ما ذهب إليه الكوفيون  
 من أنه موقوف وليس محذوم فإن كان بعد أي بعد حرف المضارعة ساكن وليس  
 المضارع برباعية يعني لم يكن من باب الأفعال خرجت همتها وصل ليتوصل بها إلى اللفظ  
 بالسكن قال كون تكال الهمزة مضمومة أن كان بعد أي بالسكن ضمة وإن كان  
 أن تكون مكسوة لأنها في الأصل ساكنة والسكن إذا حرك حرك بالسكن لكن الانتقال من  
 إلى الضمة لتقبل فدارت الهمزة مضمومة للتابع والهمزة مكسوة على مذهبها فيما سبق إذا  
 سوى الساكن يكون بعد ضمة سوار كان بعد كسرة أو فتحة نحو اقل أعرب أعلم وأن كان  
 حذف حرف المضارعة متحرك سكن آخره ويجعل الباقي أمراً مقبولاً في تعدي أو غير تعدي  
 وفي تدرج ودرج ولما كان هذا القسم ظاهراً لم يذكره المصنف وإن كان باعياً أي يكون من  
 الأفعال نحو ثم فمفتوحة مقطوعة لكونها مملية مفتوحة في الأصل وإنما حذف في المضارعة



لزم و اجتناب ہر تین کے استکمال و عذوق فی البوائی بلا لبالب لما لم یکن موجب ہند فہما موجودہ فی الزمان  
 لاجرم عادت الی اصلہما فعل ما لم یسم فاعلہ اسی فعل المفعول الذی لم یکن فاعلہ ہوا ماضی فعل  
 حدث فاعلہ و قسیم المفعول مقامہ فان کان فعل ماضیا ضم اولیٰ کسرہ ما قبل آخرہ  
 ان لم یکن مکسوراً مثل ضرب و جرح و لم یکن بکسرہ ما قبل الآخر لزم الالباس بہن المعلوم الجہول  
 فی مثل حکم و لا یضم الاول از تو قیل فی مثل اکرم اکرم لا تبس بالجہول المضاع و ہوا اکرم و ہذا  
 حکم الماضی الذی لایکون اولیٰ ہزہ وصل و لا تار فان کان اولیٰ ہزہ وصل مثل استخرج  
 محکمہ ان یضم الثالث مع ہزہ الوصل از لو لم یضم الثالث و ہزہ الوصل تسقط فی الذی  
 لا تبس صیغۃ الماضی الجہول یا ماضی طبع فی مثل استخرج و کذا الحال فی اخواتہ مثل اطلق و فعل  
 غیر یہاں ان کان اولیٰ تار محکمہ ان یضم الحرف الثانی مع التاء نحو تفتوب تفرق و تخرج  
 خوف اللبس از لو لم یکن الحرف الثانی منہا مضموماً و یقال فی تفتوب تضارب لا تبس  
 بالمعلوم المضاع من باب فاصل و تو قیل فی تفرق تفرق لا تبس بالمعلوم المضاع من باب  
 فعل و تو قیل فی تخرج تخرج لا تبس بالمعلوم المضاع من باب و مغل العین من  
 التلاشی الجرد از انہی للمفعول الاضم فیہ قیل و بیع از اصل قیل قول نقلت کسر الواو  
 نقلہا الی ما قبلہا بعد حذف حرکتہ فانقلبت الواو یاء و اصل یبع یبع نقلت کسر الیاء  
 الی ما قبلہا بعد سلب حرکتہ فصارع و جاء الاشام و ہوا ان ییار بالتناظیر باضم  
 بضم الشفتین عن سیر این تلیف ببالا اشعار بان فار الکلمۃ فی الاصل مضمومۃ ثم یناظر کسر  
 واذا کان الاشام عبارة عما ذکر فلا یدیکہ الا البصیر و ان الاغنی بخلاف الروم فانہ اشتد  
 الحکمتہ و اختفارہ بحیث تسمع و من ثمة قیل قد یدرک الروم البصیر و غیرہ و لایدرک الاشام غیرہ  
 و الواو اسی قول و یبع ہکذا ان الواو اذا الکسر ثقیلۃ علیہا و ہذا ضعیف و مثلاً

هي مثل مثل العين من الثلاثي المحرور باب اختيار وانقياد في الماضي المجزول من مثل العين  
 من باب الانفعال في كل واحد منها ثلثة اوجه الالف مع وهو اختيار وانقياد والفتح مع وهو  
 ان يغير في ثلثان بعد ضمة الهاء ثم يفتح كسر الهمزة والفتحة فيضحت مبداء ان يقال اختير والفتحة  
 وبالحذف يروى في اختيار وانقياد في كل واحد من اللغات الثلاثة المذكورة بل انما وردت في  
 الاختيار اقيم بمعنى لا يجوز الاوجه الثلاثة في ما لم يفسد الاوجه واحد او قبل اختيار في ثلثان  
 حركة الياء الى ما قبلها واصل اسم الفاعل نقلت كسرة الواو الى ما قبلها ثقلها على الواو فانقلب الواو  
 ياء فانما قبل حرف العلة كما كان فيما ورد الايجوز فيها اللغات الثلاثة المذكورة وان كان الفعل مختار  
 فيهم اوله اعني حرف المضارعة ان لم يكن مضموماً وفتح ما قبل الاخر ان لم يكن مفتوحاً كما في قوله  
 فيهم ويغير ويعلم ولم يكتبوا فيهم الاول لكلا يرم في مثل تكلم وتخرج وتضارب التباس العلوم  
 بالجمول لا يفتح ما قبل الآخر لكلا يرم التباس العلوم بالجمول في مثل اعلم ومعتل العين  
 من المضارع ينقلب فيه العين الفاء في تبار بالجمول فيقال في يقول فيم مع يقال  
 ويبلغ اذا سلمنا يقول فيم مع نقلت حركة الواو والياء الى ما قبلها وكانا في موضع الحركة  
 مع الفتح ما قبلها فانقلبتا الفاء وكذا الحال في نختار ونختار وقيام وتجار واصل ان الفعل  
 بالجمول انما ينسب من متعدي ونحوها هو قد ينسب من اللازم اليه اذا اسند الى ساكن لان  
 سوى المفعول به المتعدي كما في فعل يتوقف فهذه على متعلق كعرب فانه  
 بمفعول بحيث لا يمكن في رسم العرب بالاضرب يقال لذلك المتعلق المفعول به لانهم لم  
 بالانتم الزمان في المكان الفاعلية وبهاية الفاعل او المفعول فيمكن قطعاً وغير المتعدي بخلافه  
 فيقول لا يتوقف فمفعول غير الفاعل غرضه ان لا يفسد المتعلق يتوقف فمفعول غير الفاعل  
 متعلق بزمان مكان غايته وبهاية الفاعل لكن فمفعول مع الفاعلية عن هذه التعاقبات جاز فان نقلت

كل فعل لابد له من فاعل فمعرفة موقوف على فهم الفاعل فتعني ان يكون متعديا لا لازما قلت ففهم نحو الفعل  
وان توقف على فهم الفاعل كمن نسب الفعل الى الفاعل ليس بالتعلق بل بطريق القيام به اليه <sup>بشيء</sup>  
يقال الفعل صادر عن الفاعل فقام به بسند اليه لا يقال انه متعلق به اذا تعلق عبارة عن شيء  
الى غير الفاعل والفاعل في فهم معنى الفعل ان توقف على غير الفاعل يقال له الفعل المتعدي وبقا  
لكذلك الغير المفعول وان توقف فهمه على فهم الفاعل فقط يقال له اللازم وغير المتعدي ثم انه يمكن  
جعل الفعل اللازم متعديا بجملة الافعال نحو اذهبت زيدا او تبقيت العين نحو فرحت او بالفت  
المفاعلة نحو ماشية او بسبب الاستفعال نحو استخرجت او جرت البحر نحو ذهبت به والمتعدي على  
اقسام الاول ما يمكن تقديرية الى مفعول واحد كقرب ونهر وطلب في اكثر من الكلام  
والثاني ما يتعدى الى اثنين وهذا على نحوين احدهما يكون مفعول الثاني غير الاول بحسب الذات  
ولا يكون بينهما ارتباط قبل تعلق الفعل بهما كاعطى ويجوز في هذا القسم حذف كل واحد من مفعولين  
شيئا منيا كما تقول اعطيت زيدا من غير ذكر المعطى او اعطيت درهما من غير ذكر المعطى له ونحوها  
ما يكون مفعول الثاني حين الاول بحسب الذات نحو علم وغيره من افعال القلوب اذ مفعولها الثاني  
حين المفعول الاول بسند اليه فاحد المفعولين بسند اليه والاخر مستند قبل دخول الفعل عليهما نحو  
علمت زيدا قائما وفي هذا القسم لا يجوز الاقتصار على مفعول واحد وجعل المفعول الآخر محذوفا  
شيئا منيا ولا يلزم اما وجود السند اليه بدون السند او وجود السند بدون السند اليه هذا بطور  
الكثير من اهل المفعولين بان يكون الآخر مقصودا او مراد عند قيام القرينة بانه وان كان قليلا  
في الاستعمال اما حذف المفعولين معا وجعلها شيئا منيا فيجوز في القسمين والثالث ما يتعدى  
الى ثلاثة كاعلم وادى فز او فيها مفعول آخر بواسطة جملة الافعال يقال له المفعول  
الاول واما الافعال الآخرة وهو تبا وانباء واخبر واخبر وحادث فليست افعال التسمية بل هي

منفصل بل تعبيره الى ما من حيث انما على معنى الاعلام وهذا الافعال مفعولها  
الادل كفعول اعطيت فيجوز حذفه فيسيا من حيث انما في باب اعطيت والثاني والثالث  
كفعول اعطيت فلا يجوز حذفه من اجزاءها ويجوز حذفه فيما مضى كالفعل للقلب اسم الافعال التي  
تحدث وتسمى من القلب لاسن الجوارح والاعضاء والظاهر وسبقه وهي طعنت فحسبت  
وخلت وزعت وعلمت فاديت فيوجد العلم ان الشئ الآخر بمعنى العلم والثالث الادل  
بمعنى الظن فادعت فقد يكون بمعنى العلم وقد يكون بمعنى الظن فمعاذ الاعتقاد مسلطاً سواء كان  
قطعيًا او ظنيًا تدخل فيه الافعال على الجملة لا سيما لبيان ما هي اسم الجملة  
عنه اى عن العلم والظن مثلاً اذا قلت زيد قائم تحمل ان يكون منشاره او اجملة هو العلم  
وان يكون منشاره هو الظن فاذا قلت علمت زيد قائم تحمل ان منشاره هو العلم واذا قلت ظننت  
زيد قائم تحمل ان منشاره هو الظن فتنصب فيه الافعال الجزئين من الكلام عنى البداية  
والانحصر بالمفعولية ومن خصائصها اى من خصائص افعال القلوب انه اذا ذكر احد  
ذكر الاخر من غير الايجوز والاعتقاد على احد مفعولها بمعنى ان يذكر احد المفعولين فيكون الاخر  
سيا من حيث ان لم يتم تحقق المت اليه بلا منتهى او انت بلا منتهى اليه لكن الحذف عند قيام القرينة  
بما تزد وان كان قليلاً لما عرفت وما عرفت المفعولين معاً فجاز مجازاً ان بابا اعطيت  
اذ يجوز فيه حذف كلا مفعوليه وحذف احد مفعوليه فيكون سيا من حيث انما اى من خصائصها  
جواز الالفاء اى الببال عليها اذا تنوشت نبت الافعال بين مفعوليهما وناحرت  
منها لا استقلال الجزئين كلاماً تاماً على تقدير الافعال وحملها مبتدأ به وخبر متصل به  
علمت قائم وزيد قائم علمت فعل التقدير بين يجوز الاممال والببال فعل التبع بحسب المنطق  
والمعنى وزيد الافعال على تقدير انما في معنى الظن مع كون المبتدأ والخبر باقيين علم عالم



بالقافية ومما في اوله واغلب في علمته مطلقا لا يوجب فهم السامع الى خلاف المقصود مع  
 علمته اخذ من علمت نفسي لم يوجب ان تكون ولبعثها كما في بعض فني الالطوب بمعنى اخذها  
 وذلك البعض به اى بذلك المعنى الى مفعول واحد فظننت بمعنى التثبت متدا  
 الى مفعول واحد وعلمت بمعنى عرفت متدا الى مفعول واحد وتفصيل ان العلم  
 قسرين احده العلم بنفسه والثاني العلم بغيره مع حكم عليه العلم بمعنى الثاني كثير في الاستعمال  
 فيتعلق بالنسبة المتعقبة بين شيئين يكون في الثاني مفعول له وقد يستعمل بالمعنى الاول وح  
 يتعدى الى مفعول واحد فيكون بمعنى المعرفة ويجوز استعمال حرفت في المعنى الثاني ايتم وح  
 يكون متعديا الى مفعولين مثل علمت لكن المشهور في عرفت المعنى الاول والغالب علمت  
 الثاني ورايت بمعنى اصبحت اعلم ان ايت اذا كان بمعنى الروية البصرية فهو متدا  
 الى مفعول واحد اذا كان بمعنى الروية القلبية فهو متدا الى مفعولين فان الروية القلبية  
 عبارة عن العلم وحدها بمعنى اصبحت وما دقت متدا الى مفعول واحد بخلافه وانها  
 اى ايتها وما دقتها اذا كان بمعنى جاب ان الشيء على حقيقة فهو متدا الى مفعولين نحو وجبت  
 زيد ما لما قال وجد ان على معنيين احدهما وجب ان الشيء على حقيقة والثاني وجب ان نفس الشيء  
 والاول متدا الى مفعولين الثاني الى مفعول واحد لا فعالا لانها فعلية وما وضع  
 لتقرير الفاعل على صفة والافعال التامة ما وضع الصفة مع تقرير الفاعل عليها  
 فما وضع له الافعال التامة مجموع الصفة وتقرير الفاعل عليها وما وضع له الافعال الناقصة  
 مجرد تقرير الفاعل على صفة لا مجموع المركب من الصفة وتقرير الفاعل خلافا لما في الافعال  
 الناقصة في الافعال التامة وتفصيل الكلام في هذا اتمام ان الفعل التام مثل ضرب يدل  
 على معنى معين السامع ان يكون متدا الى الغير بمعنى ذلك المعنى الى فاعل ما وعلى زمان

هناك النسبة فلهذا لم يرب مثلاً مثل على ثلثة اشياء او الفعل الناقص مثل كان لا يدل على معنى صريح لا شأنا  
 الى الغير بل انما يدل على مجزوء النسبة مع زمانها فمعناه ناقص من الفعل التام مجزوء واحد ولهذا لا يكون الفعل  
 الناقص مع فاعله كلاما تاما بل يحتاج الى امر آخر ليصلح لاسناد فكان مثلاً اذا كان معناها ثبتت الشئ في  
 تكون ثابتة ويكون مع فاعله كلاما تاما نحو ان كان في وعصرة فظنرة الى ميسرة واذا كان المراد بها كون فاعله  
 على صفة فارتبة عن معناها تكون ناقصة نحو كان زيد قائما ليس المراد بها وجود زيد في نفسه بل كونه على  
 صفة القيام فيما لم يذكر القيام لا يكون كلاما تاما واعلم ان سيدي لم يذكر من الافعال الناقصة الا كان  
 وصار وادام وليس في قال كل فعل يكون على نسق فلهذا الافعال يكون ناقصا محتاجا الى الجزء والمصدر  
 او ردها سبعة عشر فعلا وقال وهي كان وصار واصبر وامسى واضمح وظل بات واض  
 وعاد وغدا وراح وما زال وما انفك وما فتى وما برح وما دام وليس قد جاء  
 جاء في ما جاءت حركات ناقصة فان كان مانفية فغير جارية راجع الى المونث المذكور  
 فيما تقدم وما جتك خبر بمعنى لم تكن فلهذا على قدر حاجتك ان كانت استفهامية فالمعنى ايتى جاتية  
 جارت حاجتك فغير جارت راجع الى معنى وهو مونث وما جتك خبر او قعدت كانها خبرية  
 في قول الماء الى جارت شفرة شتى قعدت كانها حربة والظاهر ان كون قعد من الافعال الناقصة  
 لا يجاوز المثال بخلاف جار فانه قد جاز بمعنى الفعل الناقص في غير المثال المذكور ايضا نحو كلام  
 البر فجار فغيرين وقد خل الافعال الناقصة على الجملة الاسمية لا عطاء الخبر حكم معناها  
 فان صار مثلاً معناه الاتصال فاذا دخلت على الجملة الاسمية نحو زيد غني اعطى الخبر الذي  
 هو غني حكم معناها وهو المنقول اليه نحو صار زيد غنيا وعلى هذا القياس سائر الافعال الناقصة  
 فانها الحكم ليس مستدرك وليس اضافته الى المعنى ضافته بانية والله اعلم فترفع الخبر الاول  
 على انه فاعل لها على التحقيق وتنصب الثاني على انه خبر لها وشبهه بالفعل بل هو مثل كان يتقيا

وكان نكتن ناقصها فلبثت خبرها كما علمنا فساداً تماماً كان في كمال الثبوت كقولنا  
 وكان الشد على كياناً او منقطعاً نحو كان يدركاً و يقال اما الناقصة المطلقة وقد يكون  
 كان بمعنى صار فتدل على الانتقال كدلالة صار عليه كما قال قال الشاعر كانت فرغاً بغيرها  
 او مارت بغيرها فرغاً وقد يكون فيها ضمير الشان نحو كان يدرك عالمي كان الشان في عالم  
 وتكون كان تامة بمعنى ثبت وحصل فيكون مع فاعلها كلاً ما كما تقول كانت الكوفة  
 اى حصلت الكاملة وتكون كان زائدة بحسب اللفظ والمعنى كقول الشاعر  
 على كان للسومة العرب او بحسب اللفظ نحو كان حسن يدلي و احسن فكان زائدة بحسب اللفظ  
 ولكن بحسب المعنى تدل على التعجب من حسن يدلي الزمان الماضي لا من حسنه في زمان الحال وقد  
 صار لان انتقال من مفعلة الى مفعلة نحو صار زيد غنياً او من حقيقة الى حقيقة اخرى نحو صار الماء  
 حاراً واصبح وامسى اضحى قد تكون لاقتران مضمون الجملة باوقاتها كما في جميع مثلاً  
 لاقتران مضمون الجملة بوقت الصبح نحو اصبح زيد غنياً اى صار زيد غنياً وقت الصبح وقد  
 يرد الافعال بمعنى صار بمعنى الانتقال من حال الى حال بلا مدحظة وقت الصبح مثلاً نحو  
 زيد فقيراً واصبح على زيد المعينين فعل ناقص محتاج الى انخروج قد تكون تامة فيكون  
 بمعنى الدخول في وقت الصبح نحو اصبحنا واصبح بهذا المعنى فعل تام ليس محتاج الى انخروج ولا الى  
 حال اى و اضحى ظلال بات لاقتران معنى مضمون الجملة بوقتاً فتدخل زيد سائر اى  
 ثبت له السير في جميع نهاره و بات زيد غنياً اى ثبت له الصلوة في ليلة بمعنى صار غنياً  
 بلا مدحظة وقدما كقولك تعالى ظل عبده سوا و بات وجهه سوا اى صار سوا زال وجهه و كبرج و ما في  
 الاستمرار خبرها كالفعلها من قبله بمعنى ان يرد الاربعة من الافعال الناقصة الاستمرار  
 ثبوت خبرها فاعلم ان وقت يحل ان يكون فاعلها قابلاً لخبرها بمعنى ما زال زيد اميراً استمراراً



من كان كونه قابلاً وصاحباً للأداة والحكومة وما يترتب على التغير على استمرار خبرها فاعلمها لانها  
 بمعنى النفي وانما اولت عليها بالانافية صارت جارية على النفي وهو راجع الى الثابتات الاستمرار وسماها  
 وحرف النفي لازمة لهذه الافعال لانها اذا تقديرها اذا استنادا ومعنى الاستناد هو ان يكون على دخول  
 حرف النفي عليها فيجرب ان يكون حرف النفي مذكورا لانها انما تحذف ما زال زيد عالماً او تقديرها كما في قوله  
 ما شئت فتكون مذكورة في اي الافتقار هناك ام لتوقيت امر بعد ثبوت خبرها كالفاء على نحو ما ذكرنا  
 زيد جالساً اي اجلس مدة دوام ما هو سس زيد فلفظة ما مصدرية والفعل بعد ما في  
 تاويل المصدر اي اجلس ثم ام جلوس ثم يد بمعنى زمان واما جلوسه على حذف المضادة ومن ثمة  
 اي من اجل ان معنى ما و ام توقيت امر بعد ثبوت خبرها فاعلمها احتياج لا كلام ثم قام به  
 كانه من ظن والظن فحذف في الكلام وليس يتقبل في الافادة ونفط ليس لفظة مضمرة والظن  
 كجاء في زمان الحال فتعريفه زماناً لا في زمان الحال فموقيد به يكون تأكيداً وقيل ليس  
 مطلقاً غير مقيد يكون الزمان حالاً لا موقيداً فقد يم اخبارها كلها على اسمائها بالاضافة اليها  
 اذ ان الفعل حاصل قوس يعرف في معموله سوار كان المرفوع مقدماً على المنصوب وبالسكس وهي  
 اسم الافعال المتأخرة في فقد يعيها اي تقديم اخبارها عليها انفسها على ثلثة اقسام  
 قسم يحذف تقديم اخبارها عليها بالاتفاق وهو من كاد الى الابد بالترتيب المذكور والكتا  
 اذ ان الفعل حاصل في يجوز التقديم معموله عليه ولا مانع منه وقسم لا يجرى فيه تقديم الخبر عليه وهو  
 بما في اوله ما سواه كانت نافية او مصدرية اما الانافية فلان النفي يقتضي ضد الكلام وينتفع  
 بتقديم ما في خبره عليه اما المصدرية فلان المصدرية كان ان المفتوحة من الحروف الموصولة  
 ستمت مع ما بعد ما بمنزلة شيء واحد فكما في الموصولات الاسمية لا يجوز تقديم ما في خبره  
 على الموصول كنه لا يجوز تقديم ما في خبره على الموصول خلافاً لابن كيسان في غير ما ذكر

فانه جز في غير ما دام من الافعال للاربعه تقديم خبرها عليها بناء على ان كنهية وان كانت حروف  
 لكن كنه او نطقت على الفعل الذي معناه انفي او نفي النفي وهو يرجع الى اثبوت المستتر فعلا  
 بمنزلة كان فيجوز تقديم خبرها عليها والمعتبر بهب المحسوس اذا استمر الاثبوت فخرج نفي النفي فلا بد من  
 الاصل وقسم مختلف في هو وهو ليس فذهب جميع من النحاة الى انه لا يجوز تقديم خبره  
 عليه او معناه النفي وله بعد الكلام فلا يجوز تقديم معمول النفي عليه وذهب جميع الى جواز التقديم  
 نظر الى ان عمل ليس الفعلية للنفي كما سبق وما يدل على جواز التقديم قوله تعالى الا يوم يا تميم  
 ليس منوعا عنهم فهو معمول الخبر مقدم عليه واذا جاز تقديم معمول خبره عليه فيجوز تقديم خبره عليه  
 الاول اذ شيئا يقع المعمول بفتح وقوع الفاعل افعالا لمقاربة ما وضع له فوالخبر امر لا  
 على قرب حصوله للفعل في هذه الافعال كالفعل الناقصة في الاستيعاج الى الاسم والجزءين  
 ضمنا بان خبرها يكون الافعال مع ان او بدو نهلا جاء او حصوا او اخذوا فيه امر لا فوجبا  
 اوله فوجوه اوله فوالا فوالا في الشرع فيه فالاول عسى فهو غير منصوب لغيره لا يأتي  
 منه مبنية المضارع والامر واسم الفاعل ولا يحى منه الامين الماضي نحو عسيت او استعماله على  
 وجوبين احد هما ان يكون فاعله اسما مفعلا وخبره فعلا مضارعا مع ان لان الربا يتعلق بالمستقبل  
 وان علامته للاستقبال كما حقق لعسى زيد ان يخرج والثاني ان يكون فاعله لان  
 المضارع نحو عسى ان يخرج زيد وعسى في هذا الاستعمال فعل تام كونه مع الفاعل كانه تاما  
 وزيد في هذا التركيب فاعل يخرج وفي الاستعمال الاول فعل ناقص يحتاج الى الاسم والخبر وان وقع  
 في خبره اتصل مع ان فهو ما دل بالمعنى فيحتاج الى تقدير المضاف اليه عسى زيد فخرج اوقاف  
 المعنى في معنى اسم الفاعل عسى زيد فخرج اوقاف وقال بعض النحاة عسى في الاستعمال الاول  
 بمعنى قارب الي قارب يديه فخرج وفي الاستعمال الثاني بمعنى قارب الي قارب فخرج زيد وهو

يومهم كون ان يخرج مفعولا على الخبر له وبما جاء عنه في جميع الاستعمالات وعلى جميع القواعد  
 انما الخبر لا يخرج عن الزمان وقاصدا ان يشبهه كذا والشا في امي ما يدل على قوله حصول الخبر  
 وخبر فعل مضارع يدون ان تقول كذا زيد يحيى فمقدنه خلان في خبر كذا تشبها به  
 كما يحدث ان من خبر عسى تشبها به كذا نحو عسى زيد يخرج وكذا بمعنى الخبر لا الاشارة وهو فعل متصرف يستعمل  
 منه صيغة المضارع وغيره واذا دخل النفي على كذا وسائر متصرفاته فهو كالافعال نحو سائر الافعال  
 في ان المقصود منه نفي معنى كذا وكذا الاحمال في سائر متصرفاته كما تقول كذا زيد يخرج ولم يكده يخرج  
 على المذهب الا صمد قيل يكون كذا ومتصرفاته للاشياء بعد دخول النفي وقيل يكون النفي  
 في الماضي نحو ما كذا للاشياء وفي المستقبل نحو لم يكده للنفي كالافعال تتسكك بقوله تعالى  
 وما كادوا يفعلون او لو كان ما كادوا للنفي لكان مناسقا لقوله تعالى قد يجوبوا النفي الكلام ما كادوا  
 على الجوز الاول من المذهب الثاني وعلى تمام مذهب من ذهب الى انه في الماضي للاشياء  
 اذ لا احتياج له الى اثبات انه في المستقبل للنفي كفاية القياس على سائر الافعال والاجواب عن  
 هذا التمسك ان قوله تعالى وما كادوا يفعلون للنفي وليس مناسقا لقوله تعالى قد يجوبوا النفي الكلام ما كادوا  
 يجوبون قبل فبحم وما قرأوا منه لليعنات التي صدرت منهم وقيل ذى الرمة اذا غدير العجر  
 المحبين لم يكن رسيسا الهى من حب ميتة يعين على علم ان التمسك على الجوز الثاني  
 من المذهب الثاني ان بعض الفصحاء والبليغ قد خطى في الرمة فلو لم يكن لم يكده لاثبات البرج  
 ورسيس الهوى لم يكن لذلك التخيطة وتجد اجواب ان هذه التخيطة ليس بصواب وكل المخطى توهم  
 ان حال كذا ومتصرفاته ليس كحال سائر الافعال وبناء على هذا التوهم الباطل قد زعم قول في الرمة  
 خطا مع انه صواب وفيه ان يستدل اصحاب المذهب التفصيل على الخبر الثاني من هذا وجه  
 بقول ذى الرمة فان المقصود هنا النفي بطريق المباشرة يعني ليس الهوى من حب ميتة ليس

من الزوال الى فضل من الزوال وما اشك ان في القرب من الزوال بل من في الزوال من  
 قوله تعالى لم يكن ير لها معنى لم يقرب من الروية فسادا عن الروية والثالث يعني ما يدل على  
 ابرئ في الخرج جعل وطفق وكوب اخذ وهي مثل كاد في كون غير انما فسادا فسادا  
 نحو جعل الفعل كذا وطفق يفعل كذا الى اخره واوشك وهي مثل حسبي كذا في الاست  
 فسادا وليست مع ان كعمى وماره بدون ان مثل كاد مثل وشك في ان يخرج واوشك في  
 افعال التعجب ما وضع كذا في التعجب قد وقع في بناء النسخة سينة اخرج في بعض النسخ  
 بعينه تشبيه وكلاهما متجانان اذ في نظر الى نوعي الشيعة فاما السنية وكو نظر الى مساو  
 فاما المناسب الجمع لان الافعال التي في صيغة ما فعله فعل غير محصورة نحو ما حسن على واكثر  
 وما علم زيد الى غير ذلك وكما احسن في الكرم زيد علم زيد واكثر غير ما خرج بقوله ما وقع لا  
 التعجب مثل محبت لانه لا اخبار عن تعجب لا التاثر التعجب وهما صفتان ما فعله فعل  
 وهما غير متصرفين نحو ما احسن زيد او احسن يزيد ولا ينبغي ان لا يجازي  
 فعل التفضيل فيمنه من الثماني المجرى الذي ليس يكون لا تعجب فان التعجب مناسب للزيد  
 اذ لا تعجب من شيء الا اذا زاد على غيره في العفة ونحوه في الممتنع مثل ما اشد  
 استخراجه واشتدوا استخراجه وما اكثر حمرة واكثر حمرة وما قبح نحو واقبح  
 ولا يتصرف فيهما اى في صيغة التعجب بالتقديم والتأخير وفصل فانها بوجه من  
 عشا بان لا تعرف ولا تعرف في الحرف فلا تعرف فيها القيم فلا يجوز ان يقال في زيد احسن من  
 وما احسن السوم زيد او زيد احسن السوم زيد واما في الفصل بالظرف نحو ما احسن  
 بالمرسل ان يعيد وما ابتداء نكرة عند سيبويه وما بعد ما الخبر يعني ان كذا  
 في ما احسن يا بمعنى شيء في محل الرفع على انها مبتدأ وما بعدها حتى احسن مع الضمير المستتر

الى ما وقع الفعل في محل الرفع بانها خبر المبتدأ وهذا التركيب على هذا التقدير من قبيل سائر فرائد  
واما موصوفو التوازي في الواقعة بعد ما سلمه كما ومجروح الموصول مع امله في محل الرفع بانها مبتدأ  
عند الاختصاص بالخبر محذوف اي الذي حسن في شئ عظيم وما استغفها مية تحسن  
في محل الرفع بانها مبتدأ والخبر التي بعد ما خبر كما وهذه الوجود التثنية بحسب محل التركيب باعتبار  
المعنى المراد في انشاء التعجب في اعتبار معنى التعجب جزاء زائدة للعبارة لا تقتضي الاعراب وبها فاعل  
عند سيبويه والباء زائدة ولا ضمير في الفعل يعني ان زيدا في حسن زيد فاعل حسن  
عند سيبويه ومعناه الماضي وان كان صورته الامر من الفعل بمعنى صار فاعل حسن زيد ما زيد  
او حسن غير يبينه الماضي الى الامر مع التاخر في الماضي وكلمة الباء زائدة في الفاعل كما في  
كفى بالثعلبي اصفى لسان الاختصاص بالباء للتعبية يعني عند الاختصاص حسن امر معناه  
لا معنى الخبر والباء للتعبية ان كان حسن ثانيا من حسن اللازم بمعنى صار ذا حسن او زائدة  
في المفعول ان كان ثانيا من حسن المتعدي بنفسه كما في لا تلقوا بها يديكم الى التملك وفيه ضمير  
هو فاعله وعلى التقديرين حسن امر لكل مخاطب بان يحسن زيدا حسانا وانما يحسنه بان يصنف  
زيدا بالحسن كما قيل حذو زيدا بالحسن في قول الامر من هذا المعنى الى انشاء التعجب لكونه مناسبا له  
فعله مذموب سيبويه ليس في حسن ضمير لكون فاعله مذكورا وعلى مذموب الاختصاص فيه ضمير مستتر  
الى كل احد فمن يطلع الخطاب افعال المدح والذم ما ومنهم من انشاء مدح او ذم فاعل  
مدح وذم مت وكرم ولوم وغيره بالكونها اخبارا عن المدح فاعله خذنها فاعله نعم وهو  
في افعال المدح وبئس وهو فاعل في افعال الذم وشروطها اسي شرط افعال المدح والذم  
ان يكون الفاعل اما مفعلا باللام نحو نعم الرجل وبئس الرجل او مضافا الى المعنى بها  
نحو نعم صاحب القوم وبئس صاحب القوم او مضافا من صيغة المنكرة منصوبة

نحو نعم الرجل زيد بن ميمون، مما يجنبه شي مثل نعم الله على من نعم شيئا من احوال العبادات  
 وبعد ذلك اسي بعد ذكر الفاعل من احوال العبادات الثلاثة يذكر المخصوص بالمدح او الذم  
 نحو نعم الرجل زيد بن ميمون وهو اسي المخصوص بالمدح مبتدأ وما قبل خبره  
 والالت واللام في مثل نعم الرجل زيد قائم مقام الفمير او المخصوص بالمدح خبر مبتدأ  
 محذوف مثل نعم الرجل زيد فاكب اذا قلت نعم الرجل كان ساكنا يقول من هو قلت  
 اني يا جويان يا يتقدير موزيد وبنو المذنب هب اسبح واولى كما ذكر في الكتاب المبسوط وشروطه  
 اسي شبه المخصوص بالمدح والذم مطابقة الفاعل في الجنس والافراد والجنسية واحص  
 والقبيلة والثانيث لكونه بحسب الشئ عبارة عن الفاعل نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان زيدان  
 ونعم الرجلان زيدون ونعم المرأة هند ونعم المرأة هند ونعم المرأة هند ونعم المرأة هند  
 قال يس ويحسن مثل القوم الذين كذبوا ونشبهه حيث وقع المخصوص اعني  
 الذين كفروا وجماع كون الفاعل مفردا متداول تبارعين هما ان تقديرا لكلمة نعم  
 مثل القوم مثل الذين كذبوا فحذف الفاعل من المخصوص اعني الذين الثاني ان الذين كذبوا  
 مفعلة للقوم ومن جهة الفاعل والمخصوص محذوف اسي يس مثل القوم المبكدين مثلهم وقيل  
 المخصوص اخذ علم مثل قوله تعالى بعد ذكر ابيوب عليه السلام نعم العبد اسي نعم العبد  
 هو ابيوب ونعم لما كذب من وساء من السوء ففتح السين افتادة لانهم مثل يس ونما له  
 ما معروف باللام او مضاف الى الموصوف بالهمزة ميميزه كذا علم وفي قوله تعالى يا ايها الذين  
 الذين كذبوا فاعل ساخر ميميزه ومثلا ميميزه والمخصوص بالذم القوم بتقدير المضاف اسي ساخر  
 مثلاً مثل القوم الذين كذبوا ما سارا نحو من السادة والسوء بفتح السين اعوز عن ان  
 وليس من افعال الذم يقال سار في سيوني ومنها اسي من جملة افعال المدح جازا وهو كذا



من قبل ومن بعده علامته من الامتياز في مقابلته نحو من العبرة الى الكوفة والتبديد  
نحو فاستبوا الرمس من الوثائق علامته مع وضع الذي مكانه فانه لو قيل فاستبوا الرمس لكان  
هو الوثائق لا استقام المعنى والتبديد نحو اخذت من الدرهم وعلامته مع وضع الذي المقتضى  
مكانه فانه لو قيل اخذت بعض الدرهم لا استقام المعنى وعلامته انما الوضوح في التحليل المعنى  
نحو ما جاز في من ان زيادة من انما يكون في غير الكلام للموجب معني في المعنى والنسب والامتنان  
والا يكون ناكدة في الكلام الموجب عند البعوض خلافا للكوفيين في الاحتشاش فانهم جردوا  
رياءتها في الكلام الموجب وتسكوا بقول بعض الاعراب قد كان من طاعة كان سطر والموجب  
ان قوله قد كان من مظهر مستهمل متاول بان انطس من غير واراد الى الحكاية كان  
قال بل كان من مظهر فقال في جوابه قد كان من مظهر وقد يستدل بقوله تعالى في غيركم من دنوكم  
اي في غيركم دنوكم بقوله تعالى ان الله يفر الذنوب جميعا ويجواب ان قوله تعالى في غيركم من دنوكم  
خطاب لامة نوح عليه السلام وان الله يفر الذنوب جميعا خطابا لامة محمد صلى الله عليه وسلم  
والا ليزم من مغفرة جميع الذنوب من امة محمد صلى الله عليه وسلم مغفرة جميع الذنوب من امة  
نوح عليه السلام والى الانتهاء اى لامتياز الغاية كما ان من لا بدارة الغاية تقتل مرت  
من العبرة الى الكوفة ومعنى مع قليلا نحو من انصارى الى الله اى مع الله ولا يكون  
هو لهم الى اموركم اى مع اموركم حتى تلك اى مثل الى في كوز الامتياز الغاية  
و بمعنى مع كذا كما ان الى بمعنى امتياز الغاية كثيرة في الاستعمال واصل ان كلمة الى تستعمل  
في المظهر والمضمحل نحو الى زيد والى واليك الى كلمة في غرض بالظواهر نحو من  
حتى الصباح خلافا للبحر فانه جرد دخل حتى على المضمحل نحو كما في ثوبا العرب عند غير  
هو شاذ لا ياتى سريه وفي الظرفية اى حقيقة نحو المال في الكيس او مجازا نحو ثوب في الكفا



والجاء في الصدق ويكون في معنى على قليلاً نحو لا يسلمكم في جذوع النخل امر خارج عن النخل  
والباء للالتصاق اما حقيقة نحو به دار او مجازاً نحو مرت بزيد اي بموضع يقرب من موضع زيد  
والاستعانة نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو دلت عليه ثياب السفر اي مع ثياب السفر  
والمقابلة نحو شربت هذا ذلك والتعاضدية نحو ذهبت بزيد اي اذ بهتبه والظرفية  
نحو جلست بالسجدة اي في السجدة وزائدة في الخبر لكن يزاد في خبر الاستفهام بمن النفي  
قياساً نحو لم زيد قاتم وما زيد قاتم وليس زيد قاتم وفي غيره معها سوار كانت زياره  
في الفروع نحو كفى بالشرهيداً وحسبنا زيد او في المنسوب نحو لا تقوا ابائكم اي لا تتكلموا  
اي لا تملقوا انفسكم والقي بيده واللام للاختصاص بالملكه نحو اجل للفرس وملكه نحو المال  
والتعليل نحو ضربته للناوب وزائدة نحو روف لكم عوروفكم ومعنى عن مع الفعل نحو اريد  
وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيراً ما سبقونا اليه فاللام في اللذين بمعنى عن وقال الكافرون  
لاجل المؤمنين في شانهم لو كان جاريه محمد صلى الله عليه وسلم خيراً ما سبقنا اليه هو لارادوا كانت  
سنة للفعل كما في قولك قلت لزيد لا تفعل كذا فقال تعالى ما سبقتمونا ورب للتعجيل  
اعلم ان كلمة رب انشاء التقليل في مقابلة لكم انجزيه لاننا لا نشاء الكثير وان كان تابعاً لكل منهما  
خبراً لكن بـ تستعمل في انشاء الكثير غالباً وكم انجزيه لا تستعمل في انشاء التقليل ولها اسم كلمة  
صدر الكلام اذ معناها الانشاء كما ان كم انجزيه لها صدر الكلام من هذه الجهة وهي مختصة  
بنكرة موصوفة اما اختصاصها بالنكرة فلانها في حاجة الى التعريف واما وصفها فلانها  
نوع من جنس فيهم من وصف النكرة تخصيفاً فيصرفها من جنس قولها على الاصح اشارة الى  
ان بعضهم جوز دخولها على النكرة الغير الموصوفة ايتم لكن القول الاول اصح وفعلها كما هو الفعل المفعول  
تعلق بكلمة رب بماض فانها لتقليل المحقق المقطوع وهذا غير متصور الا في الماضي محذوف غا

انما فعل القدر من نحو رب كل كريم او تسمية وقلة تدخل كلمة رب على مفعولهم ميمز  
 بذكره منصوص كغيره باب فعم والحمد لله الذي يدل على كماله رب مفرد مذكر  
 انما يكونه اجزاء الالبس الموجود في الدين نحو رب رجلا ورب رجلين رب ربان رب اموات ورب  
 امراتين رب ربسوة كما ان النسيب الذي هو فاعل فعم مفرد وانما خلافا لا كذا في بين في مضافته  
 التمييز فانهم قالوا لا بد من مخالفة النسيب في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث  
 وقول البصريين اصح وتلحق كاي كلمة رب ما الكافة للملقة عن العمل فتدخل رب  
 على الجمل سواء كانت لتأثيل النسبة التي في الجملة او لتكثير نحو ربك قائم ويد لا يجوز ان يقال  
 ربك قائم فريد لما علم اننا لتفصيل المقتضى للتحقق او لتكثير فيتحقق بالمتنوع وقوله تعالى  
 ربنا ورب كل ذي نابة او لا ناقة ولا آمل لكذب في نبينا الله تعالى بل مدقة ما احتج به  
 الماضي في ادعاء كاي وادرب في حكمنا تدخل على كذا في موصوفه فتقول الشايع  
 وبلدة ليس بها نيس عالم ان اصل في القسم بالادوية تذكر مع فعل القسم نحو قسم بالله ونحو السام  
 بالالفاظ لانا اعتدق معنى القسم قسم الله تعالى فانقسم عند التحقيق وتيقنا بالما هو فيه  
 وادوية قسم بالادوية في الاستعمال حذف فعل القسم والكتفاء بالله نحو قسم بالله ان فعل كذا قالها التي  
 في سمة القسم في يكون مع فعل وقد يكون بدون الفعل كما قد فعل على الاسم الظاهر مثل على قسم  
 نحو بك فلان كذا تستعمل في قسم السؤال نحو بالله اخبرني او لا تخبرني وادوية قسم فرع من السام ولا  
 مع فعل ولا تدل على التمييز ولا تستعمل الا في قسم السؤال كما قال وادوية القسم انما يكون عند  
 حذف الفعل لغير السؤال مختصة بالظاهر فلا يقال والله اخبرني او لا تخبرني ولا والله  
 لا فعلن كذا والتاء مثلها مختصة باسم الله تعالى نحو والله لا يكذب لكن المخلص رب وحي  
 ترب الكعبة والبيوت والبياء اعم من ما في الجميع كما حوت وتلقى القسم من باب باللام وان

وحده الذي يعني بالبر في القسم من الجواب يقال ان القسم عليه هو الذي يكون ان جابته ويكون من صوابه ان  
 اولام الابتداء في صيغة الاشبات وحرف النفي في صيغة النفي اما اعتبار حرف النفي في صيغة النفي فمقتضى  
 كونه النفي مقتضى او اما اعتبار ان لام الابتداء قد لا تنها على التاكيد الذي لا بد له جابته القسم فمقتضى ان  
 على ان تنو لها جواب القسم وقد يجتنب جوابه اذا اعتترض اى توسط القسم بين البر والجملة  
 الدالة على جواب القسم وتقدمه ما يدل عليه اى على جواب القسم نحو زيد الله قسم قائم  
 او زيد قائم والله المذكور وان كان جواب القسم محجب بمعنى لكن يقال ان الجواب بل الدال على  
 الجواب لانه لا يجب فيه علامته جواب القسم وعن اللجاجة في نحو ربيت اسم عن القدس وعلى  
 اللائحة كما في نحو ربيت على السجود قد يكون اى عن وعلى معنيين بل قد يكون معنى اى اذا دخل  
 عليه من معنيين ان يكون عن معنى الجانبة نحو طست من عن عينية اى من جانب عينية وعلى  
 معنى الفوق نحو طست من عليه اى من فوقه فان الحرف انما يدخل على الاسم لا على الحرف  
 والكاف للتشبيهة نحو زيد كالاسد وانما لا يدخل على اسم كشيء اى ليس مثله شيء وقد يكون  
 الباء نحو فيمكن عن كابر القسم اى عن مثل البر ويختص بالظاهر فلا يقال كذا وما من  
 اذا كانا اسمين فاما من قبيل الظروف المنبئية فقد يكونان بمعنى ابتداء المدة وقد يكونان بمعنى  
 جميع المدة وهما في اللقائهم من حروف الجر للزمان لا ابتداء المدة اى معنى اذا اراد بها الزمان  
 الماضي فمعناها ابتداء زمان الفعل نحو ما رايته فمستة كذا او منذ يوم الجمعة يعني ابتداء مرمى  
 العام الماضي او الجمعة الماضية والظرفية في الحاضر مثل ما رايته ما يومنا ومنه  
 شهرنا وحاشا وخلا وعدا قد تكون فها لا كما علم في بحث الاستثارة وقد يكون حروف  
 تجعل ما بعد ما خبر وروى الاستثارة على هذا التقدير ايضا كما تقول جابر القوم فلما زيد وعدا زيد  
 وتسمى القوم ما يثار به الحروف المشبهة بالفعل لفظا ومعنى اما لفظا فلما وعدا على ثلثة احوال

او لا يركب انما فعل فكون او اخره مفتوحة كآخر الفعل الماضي ولان المفتوحة مشابهة زائدة بفعل  
والا معنى فلان معانيها معاني الافعال كما هو المشهور واليها هذه الحروف مشابهة بل الفعل في دخولها على الالف  
ولما كانت هذه الحروف مشابهة للفعل نفقا ومعنى جعلوا عملها عمل الافعال وعلمها على نحوين اصل  
وهو تقديم المرفوع على المنصوب في معنى وهو تقديم المنصوب على المرفوع وهذه الحروف انما تعمل بشأن  
الافعال فتكون فروعا لها في عمل وعلمها الفرعي تقديم المنصوب على المرفوع فيكون منصوبا  
مقدما على المرفوع وهي ان وان كان ولكن وليت لعل ولها اي لهذه الحروف صفة الكلام  
الانما اولى على نوع من الفعل الكلام فيجب ان يرفع هذا الكلام من ان الالف من نوع من الفعل الكلام من ان المفتوحة  
فهي بعكسها اي يعكس باقي الحروف يعني يجب ان لا يكون لما صدر الكلام لانها مع بعضها وخبرها  
في تاويل المفرد فلا بد لها من التعلق بشئ اخر حتى يكون كلاما تاما فلو ذكرت في سائر الكلام لا  
بان المكسوة في صورة الكتابة ومن ثم اذا وقعت مع بعضها وخبرها مستند لا يجب تأخيرها عن الخبر  
نحو عندي املك قائم كما سبق وقلتها كما الكافة للناقصة ايها من العمل في الالف لانها الكافة  
فتلغ على الالف نحو انما زيد قائم وتاسلج اى حين انما قلها على الافعال الالف نحو انما  
تمام زيد وانا ليقوم زيد وقد قلها التخفيف بخلاف التشديد وذلك بخلاف الحروف الاخر المتحرك  
فيبطل مما في اللغة الفصيحة نزول بعض من الشبهة اللغوية بالتخفيف جارا عملها الالف في بعض  
اللغات فان المكسوة لا تغير معنى الجملة بل تزيد على معنى الجملة التأكيد والتحقيق مثلاً  
زيد قائم كلام تام فاذا دخل عليه ان يزيه تأكيد ذلك الكلام تمام وتحقيقه وان المفتوحة  
معنى الجملة اذ هي مع جملة تام اى مع الجملة الدالة على ما في حكم المفرد فيحتاج الى الخبر  
ليكون كلاما تاما فلا تنبى الجملة استقلال مع ان المفتوحة ومن تمامه اى من اجل ان المكسوة  
لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تجعل الجملة في تاويل المفرد وجب التأكيد في موضع الجمل والفخر

في موضع المفرد فكسرت ان ابتداء اسي في ابتداء الكلام لكونه موضع جملة مستقلة نحو  
 ان يداق اقم وبعد القول لان مقول القول لا يكون الاجلته مستقلة نحو قلت ان يداق اقم  
 وبعد الموصول فان الصلة لا تكون للاجلته نحو جازني الذي ان اباه عالم وفتحت ان فاعله  
 اسي حال كوننا في مقام الفاعل نحو بلغني انك عالم وفعولته اسي حال كوننا في مقام المفعول نحو  
 كرهت ان يداق اقم ومبتدأ اسي حال كوننا في مقام المبتدأ نحو عند اسي انك قائم وما  
 كونها مضاعفا اليها نحو جيني شتبار انك فاضل وقالوا لولا انك لانه مبتدأ يعني يكون  
 الهزة مفتوحة بعد لولا الامتناعية او ما بعد لولا الامتناعية مبتدأ محذوف الخبر مفعول مع  
 خبره في موضع المبتدأ والمبتدأ لا بد ان يكون مفردا ولو انك لانه فاعل محذوف  
 يكون الهزة مفتوحة بعد لولا ان لو حرف شرط فيقتضي الفعل ما بعد لو فاعل الفعل محذوف  
 فلا بد وان يكون مفردا كقوله تعالى ولو انهم صبروا اسي لو ثبت انهم صبروا اسي لو ثبت متبر  
 فان جاز في موضع التقدير ان اسي تقدير الجملة وتقدير المفرد جاز في ذلك الموضع  
 الا ان الكسر والفتح مثل من يكمن في اكرمه فان جملة جملة هتية جزائية  
 فيجب الكسر تاويل فان اكرمه ان جملة خبر المبتدأ المحذوف فيكون المعنى من كمن في اكرمه  
 ان اكرمه فيجب الفتح لان خبر المبتدأ مفرد وكذا الحال في قول الشاعر وكنت اري بكما  
 سيدا اذا ان عباد القفا واليه اقم وشبهه فان كان التقدير اذ هو عبد القفا فكون  
 جملة هتية واقعة بعد اذ الفجائية فيجوز الكسر وان كان مع ما في خبره في تاويل المفرد ان يكون  
 مبتدأ محذوف الخبر اسي فاذا عبودية القفا واليه اقم حاصله فتكون مفتوحة لانها مع  
 ما في خبره وقعت في موضع المبتدأ والمبتدأ مفردا لذلك اسي لاجل ان الكسوة  
 لا تغير معنى الجملة جاز العطف على اسم المكسوة لفظا وحكما بالوضع

نحو ان ذبها اقامهم عند معنى يجوز العطف على اسم ان المكسوة بالرفع لانها لا تغير معنى الجملة  
 فاسمها ان الاصل من رفع بالابتداء وحي كالتعميم او فاعلها انما يكون يقطع فجاء العطف على محل  
 فذلك الاسم بالرفع سواء كانت المكسوة بمكسوة لفظا نحو ان يدا فاعلم وعمر واد كانت مكسوة  
 حكما نحو علمت ان يدا فاعلم وعمر واد فاعلم وان كانت ههنا مفتوحة لكونها واقعة في مقام المفعول  
 ويزيدونها مكسوة بمكسوة لانها منع معمولها فاعلمه مقام مفعولها لانهما لهما وجه المعنى كقول  
 منسوبة والآخر من غير المكسوة بعد افعال القلوب كالمكسوة في قيامها مع ما في خبرها مقام الاسم  
 دون المكسوة لانهما لا يجوز العطف على محل اسم ان المكسوة لانها لا تغير معنى الجملة لا يكون في خبرها  
 ولا يشترط في العطف على محل اسم ان المكسوة مضمي الخبر قبل المفعول لفظا كما تقول ان يدا فاعلم  
 وعمر واد فاعلم كما تقول ان يدا فاعلم وعمر واد فاعلم اي ان يدا فاعلم وعمر واد فاعلم وعمر واد فاعلم  
 الا ان لم يولد خبر واد فاعلم او تقدير الزم اجتماع عاملين على انراب وان كان في قولك ان يدا فاعلم  
 وانها ان لا يربطان في احيان خبر عن كل من المفعول والمفعول عليه فمن جهة كونه خبر عن  
 ان يكون العامل فيه ان من جهة خبره عطف على محل اسم ان يكون العامل فيه لا يتبين في خبر  
 اجتماع ان في الابداء على رفع شي واحد في الخبر خلافا للكمي في ان فاعلم وعمر واد فاعلم ان ان  
 انما تعلق الاسم وخبره بالرفع بالابتداء كما كان قبل دخول ان فلا يلزم اجتماع عاملين على خبر  
 ولا اثر لكونه اسي لكون اسم ان منه في جواز العطف على اسم ان قبل مضمي الخبر فلا يجوز  
 خلافا للمنفرد الكسائي فانما ذهب الى ان اسم ان اذا كان متبعا يجوز العطف على كل  
 اسم ان قبل مضمي الخبر في مثل انك وذبيذ ذاهبان او لم يظهر عمل ان في اسمها بواسطة  
 بناءه فلما لم يمت ببناءه في الخبر فلا يلزم الحمد والمذكور وانه ضعيف او لا شك ان ان يمت  
 في اسم النسب غاية الامر ان النسب لم يظهر بواسطة البناء والمانع من علمها في الخبر فكون علمها شيئا

ولا يوزم المنع والركور ولكن في جوار العطف على محل سبها كذا اى مثل ان لا نأى  
 لا تفسر معنى الجملة لان لكن لا تستدرك والاستدراك لا ينافى معنى الابقا فيجوز اعتبار محل سبها  
 وعطف شبه بلبية بالرفع ومعنى الاستدراك البطلان للوجه الباطل الناشئ من الكلام السابق قبلها  
 من الكلام السابق ليقصود الاستدراك كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمر وانما ج و كبر و اما باقى الحروف  
 المشبهة فلا يجوز العطف على محل سبها لعدم قياس المعنى الاصلى فيها فلا يجوز اعتبار محل سبها  
 ولذا ذلك اى لا جمل ان ان المكسوة لا تفسر معنى الجملة دخلت اللام اى لام الالباب  
 مع ان المكسوة قد وهما اى دون ان المفتوحة على الخبر او على الاسم اذ افضل بلبية  
 اى بين اسم ان وبينها او دخلت على ما بينهما اى على اللام المتوسطة بين الاسم والخبر نحو  
 ان يأتى قائم وان فى الدار زيد وان يأتى الطعامة كل ولا يجوز ان يأتى اكل الطعامة لان  
 سبق لام الالباب ان يغل على صدر الجملة لكن لما كان ان المكسوة واللام كلاهما التاكيد  
 والالباب لم يكره اجتماعهما فاخذ اللام ومعه لا يجوز ان يتاخر عن خبرى الكلام اللذان هما خبر  
 متى تخلص على متعلق الخبر المتأخر عنه وفى لكن ضعيف اى دخول اللام فى لكن بالتفصيل اذ  
 عرفت فى ان ضعيف وان جار فى قول الشارع ولكنى من جهة التمييز ووجه الفرق بينهما  
 ان لكن يقينى سبق الكلام فبطلت مدارتها فلا يستحسن اجتماع اللام لمقتضى التمييز  
 مع انما ج ان ان فانما لا تقضى تقدم كلام وتخفف المكسوة فيكون صورتها صورة  
 ان النافية فيلزم معها اللام لكما يقع الاشتباه ويجوز الغاءها عن العمل وعلى  
 ان التقدير لا بد من اللام لكما يقع الاشتباه بين معنى نفى والاثبات واما على تقدير افعال  
 المنخفضة المكسوة فلزم وما طرد الباب ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتدأ  
 ليعجز دخول ان بعد التخفيف على الافعال التى هى من دخول المبتدأ والخبر نحو باب

كان فعلت واخواتها كقولهم تعالى وان كنت من قبلهم الغافلين من ان جديا اكثر من ان  
 ولا يجوز دخولها على الاعمال الاخرى البعيرين لان حتمها ان تمنحل على الجملة الابتدائية ولما كانت  
 مخففة واوخلت على التسل فلما بد ان يكون كالفعل من واوخل المتبادر واوخلت على مملها  
 بقية الامكان خلافا للكي فبين في التميم فانهم جوزوا دخولها على سائر الافعال وتسمى  
 لقول الشاعر بهاء ربك ان قتلت مسلما وجبت عليك حقوقه المتعمدة وتختلف  
 المقسقة فتعمل في ضمير شاي مقدم في غير الشان المقدر لهم لها واوخلت على المقسقة  
 خبر لما دخل على الجملة الصالحة لكونها منسقة مطلقا سوار كانت تسمية او فعلية  
 وسوار كان فعلها من واوخل المتبادر واوخلت لم يكن السبب تقدير غير الشان ان مشابهة  
 ان الفتوة بالفعل اكثر من مشابهة المكسوة بما كما سبق واعمال المكسوة بعد التخييف في بار  
 سية الكلام كقولهم تعالى وان كانا لما يوفينهم واعمال الفتوة لم تقع في سعة الكلام يلزم حسب  
 ترجيح الامتياز على الاقوى في البعيرين كما في تقدير غير الشان ليكون ان الفتوة بعد التخييف مائة  
 في التبادر واوخلت على المكسوة فانها تكون مائة وقد لا تكون مائة وشاذ اسمها واوخلت  
 ان الفتوة في غير اى فى غير غير الشان كما قال الشاعر فلو انك في يوم الزمار سافى  
 قرائك لما عملت من صدق او يلو ميا مع الفعل السبين او سوف اوقا او حرق  
 على ان ان الفتوة المخففة او اوخلت على الفعل المتصرف يلزم ما السين سوف اوقا او حرق  
 المازوم واما من الثلاثة الاول فافرق بين ان الفتوة المخففة وان المعدية لان نبرة الحرف  
 الثلاثة لا تجمع مع ان المشابهة والاكتمال الفرق بين المخففة والمعدية بحرف حروف النفي الثلاثة  
 مع كل منها فلما بد من الفرق بوجه آخر كان يقال لو كان حرف نفي بمعنى الاستقبال لا يكون  
 والا يلزم اجتماع حرفين كل منهما بمعنى الاستقبال فتكون مخففة او غير الى الفعل المضارع الذي



بعد حروف الغني فان كان منصوباً كانت مسددة وان كان مرفوعاً كانت منخفضة وكان التشبيه  
 اسي لما نشر التشبيه نحو كان زيداً الاسد وتخفف كان فتلغى على الافصح كما في قول الشاعر  
 مع ونحو شرق اللون كقوله يا هجران و يجوز الاعمال اي كما تقول كان شديداً هجران لكنه ليس بانصح  
 لكونها اوون من ان في مشابهة الفعل ولكن للاستدراك بالمعنى الذي سبق ويجب  
 ان يتوسط لكن بدين كلامين متغايرين معنى بحسب الاشياء والغني سوار كانا متغايرين  
 بحسب اللفظ اي كما تقول جابر في زيد لكن عمرو الحمي ولم يحمي زيد ولكن عمرو اجار او بحسب النسب فقط  
 كما تقول زيد حاضر ولكن عمرو غائب وتخفف لكن فتلغى عن العمل بالكلية لكونها اسعفت في الاشياء  
 بالفعل من كان ويجوز ضمها الواو والعاطفة في حال التخفيف لغير الفرق بين لكن المنخفضة وكن  
 التي هي حرف عطف اول الجوز و دخول الواو عليها وليست للمقني نحو ليت زيداً قائم واجاز الفخر لكون  
 كل من معمولها منصوباً نحو ليت زيداً قائماً لان ليت التمني فمعنى تمنى كما يك قلت تمنى زيداً  
 كما نأ على صفة القيام فكل من الجوز في قول لي ليت واجاز الكسائي نصب الجوز الثاني بتقدير كان ليت  
 زيداً كان قائماً وتمسكها قول الشاعر يا ليت ايام الصبي واجازها لغيره يقول تقديره تمنى ايام  
 رواجها وقال الكسائي تقديره ليت ايام الصبي كانت رواجها وعند المحققين واجازاً منصوباً على  
 انه حال من الضمير المستتر المحذوف اي ليت ايام الصبي لنا كانت حال كونها راجعة ولعل الترجي  
 والفرق بين التمني والترجي ان التمني تشييل الممكنات والمستحيلات والترجي لا يكون الا في الممكنات  
 وشدة الجريدها اى كونه فعل كما جابر في قول الشاعر لعل ابي المغوار منك قريب  
 الجوز في العاطفة على المذهب الاصح عشرة وهي الواو والفاء و ثم حتى واو اما وام  
 ولا ويل ولكن فالاربعة الاول يعني الواو والفاء و ثم وحتى للجمع بين المعطوف والمعطوف  
 فالواو للجمع مطلقاً لا ترتيب فيها اى لا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه بل للجمع

مطلقة بحيث انما لا يدل على الترتيب الا على المتعد الفاء للترتيب فيجوز حمله في مثلها على كل من  
 في الدلالة على الترتيب لكن بمهولة وحتى مطالع في الدلالة على الترتيب بمهولة ومطلوع فيها  
 حتى يجزئه من متبوع ابي متبوع معطوف حتى ليفيد قوة مثلات الناس في الانبياء او  
 خودم على كل حتى المشاة ولا يجب في كل ثم واطم ان يفرق بين ثم حتى من حين الاول فاذا ذكر الله  
 وهو يكون المعطوف حتى جزاء من متبوعه سواء كان اقوى او ضعفه الثاني ان السلسلة لم تقو  
 في ثم انما هي بحسب ما يخرج نحو ما في زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب ان المناصب الذين  
 ان يتعلق الموت او لا بغير الانبياء ثم بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب ما يخرج في انما  
 الناس كذا المناصب الذين تقدم قديم ركب ان يحلج على مشاتهم وان كان في نفس الاوقات  
 على ما في ذلك معناه ايقال قدم الحالج حتى المشاة واو واما دام لاحد الاصلين بمها دام  
 كانهما لغيره الاستفهام او غير منكمه عما اذا كانت حال انهما او تقدير او شرط او متصلة  
 ان يليها احد المستويين سواء كانا سميان او فعليين وحقين والاخر من المستويين على العكس  
 بعد ثبوت احد هاتين عالميكم اطلب التعيين من المعنى لم يكن يكون المقصود السؤال من التعيين  
 بعد ثبوت احد هاتين عالميكم اطلب التعيين كما تقول زيد عندك ام عمرو وفي انما بزيد ام عمرو  
 واضربت زيدا ام اكرمته ومن ثم اي من اجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر  
 المتعوق بالاختيار ايت زيدا ام عمرو الا ان احد المستويين في ام والاخر لم يلي العبرة بهذا  
 هو المختار المعقول والمنقول عن سيبويه انه اذا كان احد المستويين في العبرة والاخر ام المتصلة  
 فهو فصيح وحسن ان لم يل احد هاتين ام والمتعوق فوجاز حسن لكنه ليس بهن في الاختيار  
 زيدا ام عمرو وان لم يكن الفصح حسن في وقع في بعض النسخ لقروءة على المعنى على خطه كما في  
 احد المستويين والاخر اضرة على الاصح فمن ثم معنى ايت زيدا ام عمرو ولا يخفى ان الحكم على بعض

تغير مناسب على تقدير وبجمله كلام الله منطرب في هذا القام وكنش ماثل عن سيد وروى  
 اى من اهل ان السؤال بالحقرة وام لطلب التبيين بعد العلم بثبوت احد المستويين عند الشك  
 بالمعنيين دون نفع او كما اذ لا يحصل المقصود بها بجملة ان او فام مع الحقرة كما تقول جارك زيد  
 وعمرو وجارك اما زيد واما عمرو اذ يجوز في هذا الموضع الجواب بل او نعم اذ المقصود ان احد هما لا علم به  
 جارك ساو كذا ام لطلب قطعية كبل الحقرة اى معنى بل والحقرة بمعنى الاغراب الاعراض عن الكلام  
 والسؤال عما ذكر بعد دام المنطوق قد يكون مذكورة بعد انجر قبل الاصل بل ام شاة اى بل ام  
 شاة قى انجر السابق واستفهام عما ذكر بعد ام وقد يكون مبداء لاستفهام كما تقول زيد  
 عندك ام عمرو فان سرت عن الاستفهام الاول الى الاستفهام الثانى واما قبل المعطوف عليه  
 لازمة مع اما العاطفة كما تقول جارنى اما زيد واما عمرو يعلم من اول الكلام انه معنى على الشك  
 وتقديم انا فى المعطوف عليه جازمة مع او ولا يجب فيجوز ان تقول جارنى اما زيد او عمرو وجارنى زيد  
 وعمرو وزهيب بعض النحاة الى ان انا ليست من حروف العطف واللام تقع قبل المعطوف عليه  
 الحروف العاطفة والواو والواو العاطفة تدخل على ما كانت ملحقه لغيرها من الحرفين فيكون احدهما ملحقا بالضرورة  
 واجواب عن الاول ان انا السابقة على المعطوف عليه ليست حرف عطف بل لتبني على الشك  
 في ابتداء الكلام والثانية حرف عطف وعن الثانى ان الواو العاطفة تلحق بالثانية حالها  
 واما الثانية فتعطف بغيرها على ما بعد اياها الاولى ولا يلى لكن لاحدهما معينا ليعنى ان فاعله  
 الـ شاة لنسبة الحكم الى واحد من المعطوفين المعطوف عليه على التبيين فكلمة لالتفى الحكم الثابت  
 للمعطوف عليه بل يكون الحكم المنطوق عليه على التبيين للمعطوف كما تقول جارنى زيد لا عمرو  
 الحكم المحيى ثابت لزيد لا عمرو وكلمة بل بعد الاشبات تعرف الحكم من المعطوف عليه المعطوف كما تقول  
 جارنى زيد بل عمرو اى على غير زيد وعمرو فحكم المحيى للمعطوف دون المعطوف عليه على حكم المعطوف عليه

في صفة الاثبات في حكم المسكوت عنه كما ذكره الحكم عليه شي من الاثبات ولفظ في الاخبار عنه بالمعنى ليس  
 بطريق القصد فلا راد من جهة بطلان بل اما كلمة بل بعد النفي كما في قولك ما جازي زيد بل عمرو  
 فنية خلاف فقال بعضهم في صرف الحكم المنفي من المعطوف عليه المعطوف وبل ما جازي زيد واما  
 في حكم المسكوت عنه كما كان في الاثبات فلم يكن في الاخبار شي في المعطوف بالقصد فلا راد من المعطوف  
 وبقى المعطوف عليه مسكوت عنه فيهم فثبت انما في صفة النفي تثبت الحكم المنفي من المعطوف عليه  
 للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه او الحكم منفي عنه فمضى ما جازي زيد بل عمرو  
 في معنى من حكم المحكي او في حكم المسكوت عنه ولكن لا راد من المعنى ومير مستعلة بذكره كما تقول  
 ما جازي زيد لكن جازي عمرو فحكم المحكي منفي عن زيد ثابت لمعروفه في القية الا اذا كانها كقوله  
 المعروف انما في النفي فالحال في صفة اجماله فليقل الخطاب عما يلقى اليه الحكم نحو ما جازي قائم  
 وما زيد قائم وما زيد قائم لكن كلمة ما تدخل من المفردات على اسماء الاشارات فليقل الخطاب  
 عن الاشارة التي لا تعين منها الا بالاسماء وحسب التام اياها فانما تستعمل في الاشارة القريبة والبعيدة  
 واما اوهى البعيدة وادنى البعيدة القريبة وقد سبق في احوال المناوي في صفة الكتاب وحسب الاحتياج  
 واما حيث بالانما الاثبات ما تقدم وهي نعم ويلي ولعل وحيث في وان نعم مقترقا لما سبقها في  
 المضمون الكلام السابق فان كان في ذلك الكلام اثباتا في صفة الخبر او في صفة الاستفهام فهو مقترقا  
 لذلك الاثبات كما يقال نعم في جواب قائم زيد واقام زيد اي نعم قائم زيد ان كان نفي في صفة الخبر او  
 صفة الاستفهام فهو مقترقا ومعرفة لذلك النفي كما يقال نعم في جواب قائم زيد اما قائم زيد او نعم قائم  
 فهو بمعنى نعم بحسب اللفظ ومن ثم قيل لو كان نعم واقام قائم بل في جواب است بر كرم كان كذا في  
 هذا التقدير نعم است بر بنك من قال عد يا زيد ليس عليك لفت وهم وقال زيد يا جوا نعم يكون  
 بحسب اللفظ اقروا ويكون نعم قائما مقام بل في تقرير الاثبات بعد النفي ويلي فمختصة بالاجاب النفي

اى بايجاب الكلام النفي المتقدم فترفع نفي المتقدم وتجعله ايجاباً سواء كان ذلك النفي فى الخبر او فى الاستفهام  
 كما تقول بل فى جواب لم يقيم زيد او لم يقيم زيد اى بل فى قادم زيد لا يذكرك بل بعد الاشياء فلهذا لم يرد اى اى  
 بعد الاستفهام ويلزمه التثنية كما تقول فى جواب قادم زيد و الله و اجل حيدر و ان تصلى  
 يا اخى اى تصلى لخير المستقيم كما تقول ابل و خير فى جواب من قال قد ناك زيد و ان فى الباب  
 قليل الاستعمال قد جازى فى كلام ابن الزبير قال لعن الله ناقته فماتوا اليك ان اكبها فان تقرير اللفظ  
 حذف الزيادة و انما سميت حروف الزيادة لانها تكون لبعض المواضع زائدة لانها لا تكون للزيادة  
 و زيادتها النوع من التأكيد فى الكلام و هى ان ان ما ومن الباء واللام فان بكسرة العزة و كسرة  
 النون تراد مع ما النافية اى بعد النافية التاكيد النفي كقولك ان يد قاتم و قلت زيد و ما  
 مع ما المصدريّة نحو اجلس ان اجلس القصة اسودة جلوسه و كذا قلت زيد و ما مع ما كقولك  
 لما ان قمت و ان نفي التهمة و يكون النون تراد معها كذا نحو فلان جابر البشير و نظائره و كذا تراد بين و ادان  
 كذا نحو و الله ان قمت و قلت يا رب ما مع ان ان بعد الكاف كما قال الشاعر كان طبعه ليقطوا الى قصر ام طيبة  
 تراد مع اذا و متى و اى ان حال كون هذه الكلمات شرطاً نحو اذا ما قمت قمت و متى قمت  
 قمت و انما جلست جلست اى ما ترفعوا فلهذا لا سائر احسن و اما من بين كى اذا كان كلمة ان شرطاً كذا  
 بما الزائدة يجب ان يكون فعل الشرط مؤكداً بنون التاكيد نحو اما من بين كى و اما تخاف من نظائرها  
 لان حروف الشرط التى هى وسيلة الى المقصود لما كانت مؤكدة فالتشديد الذى هو المقصود اولى  
 بالتاكيد و كذا تراد لفظاً ما مع بعض حروف النجدة نحو فيما حجة و ما خطيا تهم اى من خطاياهم  
 و قلت زيد و ما مع المضاف اى فيما بين المضاف المضاف اليه نحو غضبت من غير ما جرم  
 اى من غير جرم و لا تراد مع الواو العالقة الواقعة بعد النفي التاكيد نحو ما جازى زيد لا تهم  
 و كذا تراد لا بعد ان المصدريّة نحو لعلنا يعلم اى الكتاب لى لعلنا و ما نك ان لا تهم

جعلت زيادة لاجل القسم نحو لا رسم يوم القيمة اى اسم وقال بعض النحاة لا بد من رسم  
 الاخر يوم القيمة بالاسم كقولهم في نفسه وشذت زياد مع المضاف اى في يوم القيمة  
 والمضاف اليه كقول الشاعر في يوم لا جوارح ولا شعري اى في يوم جوارحه وجميع حائره من عار  
 انكبه ومن الباء واللام تقدية كرها في حروف بحر ولم يذكر المد زيادة الكاف لعلها حروف  
 اى ان العلم انه قد يكون الكلام بنام فيحتاج الى التفسير فزيد بن حران اى ان من اورد  
 فان مخصوصه بما في معنى القول نحو كتبت اليه بن تمام كتبت اليه شيئا هو ثم وكتوبه فاعادوا  
 ان يا ابراهيم اى نادياه بلفظه هو قلنا يا ابراهيم ولا يجوز تفسير القول الصحيح بحجة ان فلان  
 ان تقول قلت ان ثم لم يفتي ان قيل قلت له ثم واما تقع تفسيره اكل مسم سوار كان  
 مري او لم يكن كما تقول قلت او تلفظت وكتبت فحذف اى سوار فمريت في الارض اى مريت  
 حروف لمصدا يشبه احدهما المعدية نحو فمريت عليه لم الارض بما ربت اى جربا ونا  
 لان المعدية نحو عجبني ان فمريت يداى ضربك يداى الثمان المفتوحة المشددة  
 فكذلك ان ينى وان للمفعلية اى انها تختصان بالجملة الفعلية وتجعلانها في تاويل المعدية  
 وان للاسمية فتجعل اسمية في تاويل المفرد فان كان خبرا مشتقا يكون تاويل  
 خبر المضاف الى الاسم نحو عجبني انك قائم اى عجبني قيامك ان كان في معنى المشتق يكون  
 ما ولا بالشبه خبرا نحو عجبني ان يداى ضربك اى عجبني اخوة زيد وان لم يكن مشتقا ولا في  
 معنى المشتق فقد الكون نحو عجبني انك يداى كوناى يداى حروف التخصيف فلا ولا  
 وليا ولما علم ان فيه بحرف اذا دخلت على الماضي افادت التقديم على ما فانه يكون  
 اذا دخلت على المستقبل فعناه التخصيف والترغيب نحو لما تقوم دليها اى لانه بحرف  
 هذا الكلام وتلزم الفعل لان التخصيف التقديم انما يكونان في الافعال سوار كان الفعل

الابرار عليه نه الحروف لفظا اسي مفعولا نحو لما ضربت زيدا او قد اسي مقدر نحو لما زيدا  
 ضربته اسي لما ضربت زيدا ضربته حرف التوقيد لاننا انما ندخل على شيء يكون للجناب وقوع  
 الاخبار به وهي في الماضي للتقريب اسي تقريبا لماضي من كمال كما نقول قد ضربت زيدا ضربا عظيما  
 وفي المضارع للتقليل نحو ان الكذب قد يصدق وقد يكون المنطوق لتحقيق اليقين نحو قد يعلم  
 حروف الاستفهام الهزلة وهل لها صفة الكلام لانهما على نوع من الكلام ويجوز ان يدخل  
 على الجملة الاسمية كما نقول ان زيد قائم وهل زيد قائم وعلى الجملة الفعلية نحو اقام زيد هل قائم  
 ذلك هل كما عرفت لكن الهزلة تدخل على الجملة الاسمية مطلقا سواء كان خبرا فعلا نحو ازيد قائم  
 او لا بخلاف هل فانما لا تدخل على اسمية خبرا فعلا فلا يجوز هل زيد قائم لان اصلها ان يكون مفعولا  
 نحو قوله تعالى هل اتي على الانسان حين من الدهر اسي قد اتي ووجه مع الهزلة كثيرة في الاستعمال  
 ثم حذف الهزلة لكثرة الاستعمال حتى بان تحذف الهزلة فكما لا يجوز قد زيد قام لا يجوز هل زيد قام  
 اي فان قلت فينبغي ان لا يجوز هل زيد قام اي نعم كما لا يجوز قد زيد قام قلت كلمة هل منها محذوفة على  
 نحو ما اعني الهزلة بخلاف هل زيد قام فانه غير جائز او الفعل محبوبا فان ات في خبرا فعلا اشتقت  
 الى معان كثيرة ولا ينبغي ان يكون فيها وبين محبوبا فاصلة وان لم ترد في خبرا تلت عنه ذواتها  
 والهزلة لكونها اسما في الاستفهام اعم تصرفا من هل فالصرف فيها بحسب الاستعمال كشرط  
 في هل فيجوز ان تنقل ازيد اضربت تبقي المفعول على الفعل ولا يجوز ان تقول هل زيد  
 ضربت وكذا يجوز ان تقول انضرب يدا وهو لا يحل انكار ضربا لاخ ولا يجوز ان تقول لا انكار  
 ضربا لاخ هل تضرب يدا وهو انك فان هل لا تستعمل في انكار وكذا يجوز ان تقول ازيد عذ  
 ايم عذ ولا يجوز ان تقول هل ازيد عذرك ام عذروا اذ ام لمصلحة تكون مقارنته للهزلة ولا يكون  
 مقارنته له وكذا يجوز ان تدخل الهزلة على الحروف العاطفة نحو نعم وانفادوا وما في قوله

انهم اذا ما وقعوا ضمن كان ادمي كان ولا يجوز ان ياتي على حرف الشرط ان لو واما لها  
 هذه الكلام لولا انما على نوع من انواع الكلام فان اصل في باب الشرطية لانما للاستقبال  
 وانما سلك على الماضي واما الشرطية واما تعليق بطريق التحقيق لا يتبعه الا في الاستقبال  
 كما تقول ان خبري في تكميله لو علمه لانما الماضي وان قلت على المضارع في التعليل  
 في تكميله يربط خبري في تكميله على علمي في الماضي يكون تقديره بالتحقيق نحو خبري  
 خبري في تكميله ان الفعل لفظا او قد يرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجاركم اسي  
 ان استجاركم احد نحو ولو انتم تكونون اذ اصله لو تكونون حيث الفعل بقصد الابهام وابدل فاعلم  
 هو الا في التفسير من الضمير المنفصل فهو انتم فصار لو انتم ثم ففعل المحذوف ففعل لو انتم تكونون  
 وانما في الفعل بعد ابهامه ليكون اوقع في ذهن السامع ومن شاع اسي من اجل ان لو لم ازل اجد  
 قيل لانا انك بالفتح اسي فتبع المفعول فاعلم المعنى ان كلمة ان المفتوحة مع ما في خبرها  
 فاعلم للفعل المقدر بعد اسي ثوبت لفظا انك فحذف الفعل اسي ثوبت اذ كلمة لو في تكميله  
 ملحق الفعل ان اله على التحقيق والثبوت فاما قرنتان على معنى ثوبت واذا وجب وقوع  
 بعد بوقيل انطلقت بالفعل اسي بصفة الفعل في موضع منطلق ليكون لفظا ذلك الفعل  
 كما العوض من الفعل المحذوف فتقول لو انك انطلقت ولا تقول لو انك منطلق وهذا انما  
 يتيسر اذا كان خبر ان ساءت مقاديرك الفعل الذي بمعناه مقامه كما قيل في انطلقت وان  
 كان خبرها جامدا ولا يكون له فعل بمعناه جاز وقوع ذلك الاسم اجماعا خبر المتعد امر  
 وقوع الفعل موضع الخبر كما في قوله تعالى ولو ان في الارض من شجرة اقلام او الاقلام لاسين  
 مشتقا حتى يوفى فله في موضعه وان تقدم القسم اول الكلام على الشرط لزمه ان  
 لفظا او معنى يعني لو كان القسم في اول الكلام متقدما على الشرط يجب ان يكون الشرط والواو



بما ذكره في الدنيا أو متى وكان الحجاب الذي ذكره يزيل منه للقسم لفظاً ومعنى والشرط معنى  
 مثل: الله ان اتيتني اولم تأتيني لا كرمك فاقسم في المثال والشرط في الكلام  
 ويقدم على الشرط فاجواب حسب اللفظ للقسم اذا لا يتم ثبانه اكثر فيكون جوابه في ذاته كلفته  
 ثم كل حسب اللفظ في جوابه حسب المعنى التزم ان يكون الشرط <sup>الذي</sup> كلفته الشرط في الشرط  
 كما لم يلزم في اجزاء وان في سطر القسم بتقديم الشرط او غيره <sup>الذي</sup> في الشرط عليه او في القسم  
 جازان يعتبر القسم فيكون اجوابه اجابته ولم يترجم في الشرط المعنى ويجوز ان يكون القسم  
 ويجعل اجواب جزاء الشرط ويجري احكام اجزائه عليه فمنا اربع صور احدها ان القسم مع تقديم الشرط  
 والثاني ان القسم مع تقديم الشرط والثالث اعتبار القسم مع تقديم الشرط والرابع اعتباره بتقديم غيره  
 فالاول مثل ان اتيتني والله لا تك فاجواب الشرط لانه اهم من جبهه التقديم ومجموع الشرط واجزاءه  
 جواب القسم والثاني مثل انا والله ان تأتيني انك وح الالهام الذي كان اثنان القسم حال صدق  
 ليس بباقي متوسطه فاجواب الشرط والشرط واجزاءه للبعدار والمبتدأ مع اجزاءه وسد جواب  
 والثالث مثل ان اتيتني الله لا يتك وح اجواب القسم والقسم مع جوابه الشرط والرابع مثل ان اتيتني  
 فاجواب القسم لللفظ والشرط بالمعنى ومجموع مع جوابه للبعدار فقسم في هذه الكلام كلفته في تقديمه  
 كلفته في الشرط الواقع بعد المعنى لازم ليكون اجواب حسب اللفظ والمعنى للقسم بحسب المعنى  
 الشرط مثل قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجوني اسمي الله لئن اخرجوا الشرط مانع لا يخرجون جواب  
 القسم وان كان جزاء الشرط لكان الجزاء اولي واللام في لئن اخرجوا لام موطئة للقسم في اللام  
 على الشرط بتقديم القسم لفظاً او معنى ليكون اجواب القسم للشرط اما للتفصيل او لتفصيل الجمل  
 قالوا كما تقول جازني اخوتك ما زيد فاكرمه واما خالد فاعطيه واما عمر وفانته ويجوز ان يكون  
 الجمل متعدياً في الكلام ويكون معلوماً للمخاطب بالقرائن فيذكر التفصيل في ذلك الجمل وانما قلنا غالباً

انما الواقعة في احوال الخشب ليس تفصيل الجمل بل للاستينات وحيث كانت اما تفصيل الجمل  
 وجبان يكون مكررا اما انفا كما قيل وقد رآه قوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ اذ ينادون  
 اما المذكورة فغير مذكورة انما كانت مقدرا هي اما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتعينون المكلفات وغير ذلك  
 المتشابهات والحكم بان الشرط بواسطته لزوم الفاعل في جوابها وعلوه على ما في فاعله من شرط  
 كين من شرط فاعله فاعلم انما كانت مقامة مقامها والزم حقه فعلها أي فعلها وهو فعل الشرط  
 اعني كين من شيء للاختصار واذا اقيمت المقام مما حذف الفعل صارت العبارة هكذا انما فاعله من شرط  
 فاعله انما كانت بطلان الشرط ونحوه بعيدا ولا اعوض بينهما أي بين اما وبين  
 فاعله كخبرهما في خبرهما مطلقا يعني ان خبرنا ما في خبرنا فاعله انما كانت مقامة مقامها والزم حقه فعلها  
 والخبر سوار كان الخبر الفاعل مرفوعا ومنصوبا وسوار كان هناك مانع اخر من التقديم فاعله  
 او لم يكن مثله اذ قلت ما زيد من شرط فاعله الذي كان متبدا وواقع في خبر الفاعل فاعله  
 المنفصل والتبعية على ان يدا مستلزم للانطلاق كما ان الشرط مستلزم للخبر يعني ان يدا  
 منطلق ونحوه المبالغة وان كانت مستفادة من حكاكين من شيء لكن لم يكن كون يدا مستلزمة  
 الشرط معلوما ثم فاعله متبدا وشرط خبره ونحوه المبالغة جواب لما وكذا اذ قلت ما يوم الجمعة  
 فاعله منطلق في يوم الجمعة كان في خبر الفاعل وهو لا منطلق وقدم لان يكون فاعله من شرط  
 الشرط في استلزام الانطلاق لزيد ونحوه من شرط فاعله وقيل هو اسي الفاعل منها واما فاعله  
 المحذوف منطلقا وليس خبرنا ما في خبر الخبر سوار كان هناك مانع اخر غير الفاعل او لم يكن  
 فتقدير ما زيد من شرط فاعله كزيد من شرط فاعله على انه فاعله مقام فاعله الفعل  
 المندون وقد رآه مثل ما يكون المجمع فزيد من شرط فاعله فاعله فاعله فاعله فاعله  
 في يوم الجمعة منصوب على انه مفعول للفعل المندون وقيل ان كان الفاعل بين

واما ما جاء من التقديم بان لم يكن هناك مانع آخر غير الفار فمن الاول اسي الفاصل هناك جزء  
 غير الفار ولا اسي وان كان هناك مانع آخر لا نقول لما يوم الجمعة فان يد منطلق فمن الثاني اسي  
 ان يكون الفاصل جزءا ماني جزء الفار او من الفار المانع اعمى الفار وان المانعة بعد الكلام  
 مع يوم الجمعة منسوب لفعل مقدري مما ذكر يوم الجمعة كما كان على المذهب الثاني في حرف التثنية  
 كالا روع هو الزجر والمنع كما نقول في جواب من قال فعلت كذا اكل اسي ارتدع وارتدع من القول  
 وقام جاء كما عني جقا نحو كما ان الانسان لطيفي في اختلاف فيه اذ كان معني حقا فقال بعضهم  
 حرف فيكون معني الاصل وقال بعضهم اسم بني لسانته لفظ الذي هو حرف تاء التانيث  
 الساكنة تلحق بالفعل الماضي لتانيث المسنن اليه اسي تدر على ان المسنن اليه  
 سوابك فان فاعلا مخضرب بهذا وقام مقام الفاعل مخضرب من واما قيد تاء التانيث الساكنة لان التانيث  
 المستحركة تلحق الاسماء المستقلة نحو قاتبة ومضروبة وحسنة وندانة والمراد بسكون التاء ان يكون ساكنة  
 في الاصل ان كانت مستحركة في بعض المواضع نحو قاتبة فان كان المسنن اليه بالفعل ساكنا ظاهرا  
 ويكون تانيثه غير حقيقي فتخير اسي فانتبه تخير في احاق التاء وعدمه نحو طلع الشمس وطلعت الشمس  
 ويزاد كير لما سبق من التفصيل ليعلم ان المراد بالحق علامة التانيث بالفعل احاق التاء الساكنة  
 واما احاق علامة التثنية والجمعيتين بالفعل للتثنية على حال الفاعل فضعيف بخلاف  
 احاق علامة التانيث على الوجه المذكور فيما تقدم فانه ليس بضعيف بل في بعض المواضع واجب  
 وفي بعضها جائز مثل قام الرجلان قاموا الرجلان وقيل النساء ضعيف لان هذه العلامات في الاصل  
 ضامة ومثقل بهذا الخوفي الكلام كثير فاخر اجاب عن كونها ضامة وسماها بالمرح وعلامة حال المسند اليه  
 نحو اكلوني البر اخبرت ضعيف مع ان علامة التثنية والجمع ظاهرة جدا لان معنيته كل واحد من  
 وجه المذكور والمؤنثة تتمازج من الآخر وتاء التانيث الساكنة ليست بصحير اصل بل هي علامة

جمال السند كية فلا يلزم هناك اخراج الكلمة من مملها ليكون متعاضداً ان بعض الموقر  
 مال بانه السند كية وتذكيره وفير تانيه الفعل كافي اسما للاعلام التي تخلق على المذكر ان  
 ومن جملة المحدثين هي من تسكنت تتبع حركة الاخرى اسما لكلمة كالتسا  
 الفعل انما قال فون ساكنة لغير النون المتحركة لانها ليست بتسوية المراد بان النون  
 كونه ساكنة في الامل وان كانت متحركة بواسطة العايش نحو مارة لا ولى وانما قال تتبع حركة  
 الاخرى لم تكن النون ساكنة ما جازت حركة الاخرى في حال لها التسوية نحو فون من من مضى بقول  
 لا تسكن النون الساكنة الخفيفة نحو امرت وهو لا تسكن وهو ما يدل على كنية الاسم  
 ان يكون الاسم معرباً وتعد فاختوزيه يدل ويقال للاسم العربى تسكن كونه قويا واسما في الامة  
 ان اصله الاسم العربى ليس اسما في الامة ولذا كان الاسم العربى تسكن فاقبال الى الاسم  
 ولا تسكن ان كان غير منصرف يقال له تسكن الفيا الا كمن تسوي تسكن من تسكن الا كمن تسكن  
 وهو الفارق بين المعرفه والتكثير وكما تقول صه بامور اى تسكن السكون الذي تعرفه ومنه  
 من تسوي اى تسكن سكوتها على هذا القياس مسودا للعرض وهو ما يحق الاسم عوضا عن الضمان  
 كما ان يسكنه ويسكنه ولو يسكنه وما يسكنه اى يوم اذا كان كذا فاليوم مضان الى اذ واذا وت  
 مضان الى اى بجملة التي بعد بانها مذقت بجملة التحقيق الحق بها التسوي عوضا عن المضان اليه  
 الا ان لا يقبل الكلمة ناقصة ومن هذا القبيل وكذا آتيا اى كسر المقابلة وهو ما يكون في اخر  
 جمع الموش السالم لانه في مقابلة فون سبع المذكر السالم وكذا بغيره فونية تسوي تسكن  
 وان جعل ملما شخص يكون من غير فالات هذا ان لم يست لخص ان فيه لا مانع لالان مائة  
 الجمع مع التانيه فلا يتبين في منع المحدث ولا يجوز تقدير السال الاخرى ان السال الموحى في  
 عن تقدير الاخرى ومن بعض فونية في حال العامة فونية المقابلة وهو غير معروف للعامة

والترنم وهو يكون في آخر الآيات والمناجيات لترنم والسبحي وهو التسميع اسمها الترنم الغير الترنم  
وهو يكون معشاة من حروف الاطلاق وسد الالان والواو والياء نحو اقل الدم عاقل السحاب في قوله  
ان مصبت فتساين او الثاني الترنم العالي وهو ما لا يكون حذوا من حروف الاطلاق نحو فاك  
العلق غاوي المرقن ويجذف التثنية من العلم وهو فاكابن مضافا الى علم اشع  
كثيرة مستمال في التكرير في الكلام فيليب في تخفيف نحو بارني فيدين عروان لم يكن الموصوف  
بالابن بل لم يكن الابن مضافا الى علم آخر فالسقط التثنية نحو يدا بن افينا وتثني سقط التثنية  
من الموصوف يسقط الالف اليه في التثنية وفي الكتابة يكون التثنية حقيقة وفي كل مع لا يسقط التثنية  
لا يسقط الالف اليه وكلما التثنية فيا ذكر من سقوط التثنية في التثنية والالف في الكتابة حكم الابن  
ومن جملة الحروف في التاكيد وتثني على قسمين خفيفة مأكنت وعلى صلاحي البنا  
لان اصل الحرف البنا واصل البنا السكون ومشدد لا تتركه لا تتركه الساكنين مفتحة  
اي حركتها فتحة مع غير الالف فتحة المفتحة ومع الالف حركتها كسرة تشبها بالفتحة والالف  
التي في الفعل المناعي في كون كل منها فواتا وقعا بالالف سوا كان الالف قبل فنون التثنية  
الف التثنية او الف لفصل نحو اضربان اضر بنان ويختص فنون التاكيد بالفعل المستقبل  
في كل باقية معنى الطلب كاحم النعي والاستفهام والتمني والعرض والقسم وقلت اسي  
فنون التاكيد مع النفي تشبها بالنفي وان لم يكن فيه معنى الطلب نحو زيد القيومين ولزمت  
اي فنون التاكيد في مثبت القسم اسي في جواب القسم اذا كان الفصل المضارع مشبها نحو بالله  
لا فليس كذلك والله كايدين او التاكيد مع القسم مطلق النافية وكثرت اسي فنون التاكيد  
في الاستسالم في فعل المضارع الواقع شرطا على تقدير يكون حرفه موكرا بما مثل اما تطلق  
واما تديره اما تخاف من قد سبقت الاشارة الى ان حصة الشرط مع كونه وسيله متحركة وان شئت

الذي هو المقصود واولى بالتاكيد واقلها اى ما قبل نون التاكيد مع ضمير المنة كمن  
وهو الواو مضى فقل تضربن ومع الخطابة اى مع الياء التوجيهية ضمير المنة الخطاب  
مكتسب كذا تضربن بل تضربن وفيما عداه لغيره في المفرد والمذكر سوار كان مخالفا او عابثا  
نحو تضربن بل تضربن يد وفي المفرد والمونث الفاعل بل تضربن هذا وتضربن بن مفتوح  
وتقفى في التثنية وجميع المونث لغيره اذ هو بنان بمعنى يكون في التثنية واكسب  
قبل نون التاكيد البت وليس اللان قابل للحركة فيكون ما قبل الالف مفتوحا ولا تسقطها  
اى التثنية وجميع المونث نون التاكيد للتحقيقة للزوم التقاء الساكنين على غير حسد  
لخلاف اليوناني فان جود ونحو التحقيقة في بابين الموضوعين نحو اضربان تضربان ففتت قوله  
بلا هرتي الكلام في ان حذف الواو في مثل تضربن من جهة التقاء الساكنين على غير هذا ومن جهة  
اقبل الواو بعد الفتحة وقبل النون المشدودة فقال سبع انه من جهة التقاء الساكنين اذ  
التقاء الساكنين على هذا ان يكون كل واحد من الساكنين في كلمة واحدة والنون المشدودة  
كلمة براسها في مثل اضربان لو حذف الالف لصارت النون مشدودة مفتوحة فالتبعية التثنية  
معدودة المفرد والاعرابية جميع المذكورة في مثل تضربان الالف للفصل بين النونات فلو حذف  
لزم اجتماع النونات وهو مكره وقال بعضهم لا يشتر في التقاء الساكنين على هذا ان يكون الساكنان  
في كلمة واحدة تضربان تضربان باقيا على علمهما في مثل تضربان التقاء الساكنين علمهما  
وانما حذف الواو لئلا يعلم انه اذا اتصلت نون التاكيد بالفعل لمعرب لغيره كالفعل  
مبني او سقطت عنه الحركة الاعرابية والنون الاعرابية فتحمل تضربن بل تضربان غيرهما معنى  
على انفتح السقوط والنون الاعرابية وسبب بنائها ان النون وان كانت كلمة براسها لغيره  
الاتصال صارت بمنزلة خبر الكلمة فلا يجوز ان يكون العلامة الاعراب ساقطة عليها او لا يلزم

الاعراب في وسط الكلمة ولا بعدها ولا يلزم ان يكون الاعراب جارياً على ما هو كلمة اخرى حقيقة  
 وهما اى النون الثقيلة والخريفة في غيرهما اى غير التثنية وجميع المونث مع الضمير البارز  
 وهو الواو والياء كالمنفصل اى كالقلم المنفصل لئلا يوجب ان يعامل آخر الفعل مع النون  
 معاملة مع الكلمة المنفصلة من غير الواو والياء او تحريكها ضارفاً كسر قال الشاعر اذ كنت غرضه  
 من غير الكلام بيان الافعال المتصلة الاخر عنها اى ان النون جواب معنى كلامه ان النون لم يجر معها  
 مع التثنية وجميع المونث ما ذكر مع غيرهما على ضربين ماضيين بارز وهو نون جسيم المذكر نحو غزو  
 واراموا ونحو الواو المونث نحو اغرمى ارمى وحشى وامام ضمير مستتر وهو الواو المذكر  
 نحو اغزو ارم وحشى فنون مع الضمير البارز كالقلم المنفصل نحو اغزن ارم من جذوق النور  
 كما حذفنا مع الكلمة المنفصلة نحو اغزو الكفار وارمو الغرض كذا اغزن ارم من يامرة فحذف الياء  
 كما حذفنا في اغرمى الجيش ارمى الغرض وقضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون كما ضممتها  
 مع المنفصلة نحو اخشوا الرجال وكسرت الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتنا مع المنفصلة نحو اخشين كاششوا  
 فان لم يكن بارزاً وهو في الواو المذكر نحو اغزو ارم وحشى فكالمقتبل اى النون كالقلم  
 المتصلة ومعنى بها الف التثنية تقول اغزون ارمين وخشين برود اللامات وفتحها كما قلت  
 اغزو ارميناً ونحوها كذا في الرضه ومن ثم اى من اجل كون نون الساكنة مع الضمير البارز  
 كالمنفصل مع غيره كالمقتبل قبل هل ترين لفتح الياء لان النون مع غير الضمير البارز  
 كالقلم المتصلة في قول لا محالة تكون الاخر في ما حذف السكون وتكون بضم الواو  
 وترين بكسر الياء واغزون باعادة الواو والمخدوقة لزوال سكون الآخر واغزن  
 واغزن بجذوق الواو والياء والنون تحذف للساكن اى اذا لاقى الخفيفة ساكن بعد  
 وتحذف الخفيفة ايضاً وما ل الوقف في ما حذف لا بل الخفيفة اذ لم يكن ما قبل النون مفتوحاً

لنروا ال موجب الخميني في المفتوح ما قبلنا ارمي ما قبل اللون تغلب الفاء لموت  
 فيقال انما في النورين قايما على النورين هذا او اخره وانا ان احوه في رتب العالمين  
 فيدوق الفراغ من تاليف هذا الكتاب في ذي حجة سنة ست وثمانين بعد المائتين  
 من الهجرة المقيمة النبوية على احرارها انت سلام وتحيته

الحمد لله الذي جعل العلم سبيلا الى النجاة

نحمد الله الذي غناي كافيته وفضل على رسول الذي به ايتيه وافية وعلى آله الذين اشتراهم  
 شافية واوليائه الذين مناهم صافية وبعدهم في شرب الشرح لستاب الفقيه العظمى  
 بالقواعد الفياضية التي لا مقام الاوام شافية تسمى به سبل الكافية لثنا فضل الاكمل  
 والكمال الا افضل الامير العلامته والشمس الفعالة قدوة الحكماء امام العلماء بحجبه  
 لبادي والفاوي مولانا محمد عجب الحق العزى اخيرة ابادي ادام الله تعالى ايام  
 بقاءه وانا من على القتبين انوار فضله وعطائه في الطبع الواقع في معبره المشتمل على  
 المعنى الى المنتهى نعل كشور ملك التجار بجميع المعنى الاويب اللودعي الارباب كمولود  
 محمد اعظم حسين اخيرة ابادي علمه الله الاعظم بانهم والايادي في شرفه في القعدة  
 المنسلك سنة من هجرة خيرة الانام على الله عليه وعلى آله الكرام ادام تقارب اليا  
 والايام المطابق اشهر وشبهه من السنين المسيرة على ما جبا انت انت حجة يا ايها العالم  
 علم النور الشاقون في الناس اسراده وبادروا الى شراره هذا الشرح المصنف واستفادوا  
 مناهم اثاره حرره العبد المقيم بحمل الله الصمد ابا سليمان نعيم الدين احمد المدعي بحجبه  
 الكنوي عانة الله عن شره في والقوى